

المذهبُ الاقتصاديُّ في الإسلام
د. محمد شوقي الفنجري



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفنجرى، محمد شوقى.

المذهب الاقتصادى فى الإسلام/ تأليف: محمد
شوقى الفنجرى. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة
للكتاب، ٢٠١٠.

٢٦٤ ص؛ ٢٤ سم .

تدملك ٩ ٣٩٠ ٤٢١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ . الاقتصاد الإسلامى.

١ - العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٠ / ١٠٥٠٠

I. S. B. N 978 - 977 - 421 - 390 - 9

ديوى ٣٣٠، ١٢١

المذهب الاقتصادي في الإسلام

هل في الإسلام مذهب اقتصادي معين يقف في مواجهة
الاقتصاديات الوضعية
وإذا كان الرد بالإيجاب ، فما هي معالم هذا المذهب
وأصوله وكيف يسود

تأليف
الدكتور محمد شوقي الفنجري
وكيل مجلس الدولة
وإستاذ الاقتصاد الإسلامي المتدرب
بجامعتي الأزهر والرياض



الطبعة الأولى: ١٩٨٠

٢٠١٠

قرآن کریم

وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ

المائدة ٤٩

ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الحاشية ١١٦

وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ

الأنعام ١٥٢

فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشَقَّ

طه ١٢٧

وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ

الكهف ٢٦

الاهداء

• الى الذين وعواد أوليات ،الاقتصاد الاسلامي وهي:تحقيق التنمية الشاملة ، وضمان حد الكفاية لا الكفاف لكل مواطن ، وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم ، توصلا في النهاية الى أن يسود الجميع ، الحمد لله ، والمحبة بين الناس ، والسلام في الارض .

• الى الذين أدركوا أن أفضل العبادات الى الله وأسرع السبل الى الجنة وكسب الآخرة هو نفع الناس وذلك : بالبناء والتعمير ، وتحقيق المستوى اللائق لمعيشة كل فرد ، وتقريب الفوارق بين أفراد المجتمع ودول العالم ، توصلا في النهاية الى إعلاء كلمة الله ، وتحرير العباد من مذلة الحاجة ، وتأکید الأخوة والتعاون بين البشر .

• إلى الباحثين في الاقتصاد الإسلامي ، علمهم يجدون في هذا الكتاب ما يعينهم ، ويفتح لهم الأبواب ، ويمهد لهم الطريق .

• إلى أولى الأمر والمسؤولين علمهم يقبلون على الاقتصاد الإسلامي عن وعي واقتناع ، فيعملون على تطبيقه بالفعل والعمل لا بالقول والشعارات ، ويقضون بذلك على هذا الانقسام بين المبادئ والتطبيق وتلك الهوة بين حقيقة الإسلام وواقع المسلمين .

تقديم

معالي الدكتور منصور إبراهيم التركي
أستاذ الاقتصاد ومدير جامعة الرياض

كنت أود وأنا أقدم هذا الكتاب أن أفيه كل ما يجب له ولؤلفه الدكتور محمد شوقي الفنجري من حق الإشادة بذكره والتطرق لكل ما يمكن أن تفيده دراسة « المذهب الاقتصادي في الاسلام » منه . لكن ذلك ليس عليّ اليوم يسيراً وليس يرجع عدم تيسره إلى ضيق وقتي فحسب ، بل لأنني منذ زمن غير وجيز منقطع عن مراجعة ما ينشر في الدراسات الاقتصادية في الاسلام . فلما عرض عليّ الدكتور الفنجري أن أقدم مؤلفه سررت جداً لأنني - ولمعرفة سابقة بأعمال الدكتور الفنجري - سأجد مؤلفاً يظلمني على آخر ما كتب في هذا الخصوص . ولقد ألفت عليه نظرة ثم استوقفتني هذه النظرة عند بعض فصول فيه استوعبتها وزادني هذا الاستيعاب لبعض الفصول حرصاً على استيعاب غيرها . على أن الكتاب في غير حاجة حقاً لتقدمة مقدم ، فالقراء ينتظرونه وإنما التواضع وفضل من المؤلف جملاء يطلب مني هذه الكلمة . فالكتاب يقدم نفسه الى قارئه . فهو يستعرض المذهب الاقتصادي الإسلامي مقارناً إياه بالاقتصاديات الوضعية السائدة مفنداً الآراء الخاطئة حوله مظهرأ محاسنه ، مؤكداً وجود أزمة اقتصادية اسلامية محدداً رأيه في القضاء عليها .

والمؤلف عني بأن يعهد لكل أمر بمقدمة تجعله قريباً لمتناول ادراك من لم تسبق له دراسة الاقتصاد سواء من الطلبة أو من جماعة القراء . فهو يعرض المسألة عرضاً أولياً ثم يضع أمام نظر القارئ أقوال علماء الاقتصاد

والمستشرقين الذين تناولوها مظهراً رأيهم الخاص مستعرضاً أهم الكتب القديمة والمؤلفات الحديثة التي تعرضت للمسائل الاقتصادية في الاسلام .

ولكن هل مناقشة المسائل الاقتصادية في الإسلام تختلف عنها في النظم الاقتصادية المعاصرة ؟ .

إن الاقتصادي عندما يحاول تحليل الأسعار - كمثال - فإنه لا بد وأن « يفترض » نموذجاً معيناً من التراكيب السوقية كسوق المنافسة الحرة والذي يفترض فيه وجود عدد كبير من الوحدات تتعامل بسلع متجانسة يحاول كل منهم ضمن « إمكانياته » الوصول إلى أقصى إشباع كمستهلك أو أقصى حد من الأرباح كمنتج . وبعمله هذا فإن الاقتصادي يضع نموذجاً يمكنه من استنباط تطورات هذا النموذج ومن ثم يجعله قادراً على الوصول الى « افتراض » يجعل الاقتصادي في وضع يسمح له بالتنبؤ عن الأسعار في هذا النموذج من التراكيب السوقية . ولو فرض أن الاقتصادي وجد أن الواقع يؤيد هذا الافتراض فإنه يستطيع أن يقرر أنه توصل الى « مبدأ » يعتبر جزءاً من النظرية الاقتصادية . على أن هذا المبدأ الذي أثبتت صحته لا يمكن ان يستعمل إلا ضمن ظروف مطابقة لنفس تلك الظروف مع وجود نفس الفروض .

هذا ما يتم في الاقتصاد بصفة عامة فكيف بالنظرية الاقتصادية في الإسلام ؟ .

إن الإقتصادي المسلم لا يدرس الفرد الاجتماعي وأهدافه فقط ، ولكنه يدرس الانسان بمعتقداته الدينية وتعاليم القرآن والسنة في ممارسة نشاط هذا الفرد . فالإسلام قد أوجد « المبادئ » التي لا يمكن للمسلم أن يشك فيها ، ولكن يمكن للمسلم أن لا يفهمها ويختلف في تفسيرها بسبب عدم إلمامه بالظروف الصحيحة والمتطلبة لصحة هذه المبادئ . ومن هنا كانت أزمة الاقتصاد الاسلامي ومشكلته . هذه الأزمة لا يمكن أن تزول إلا بفهم هذه المبادئ فهماً دقيقاً ، وبفهم الظروف التي من أجلها أوجدت هذه المبادئ . وهذا لن يتم إلا بإعداد العالم الاقتصادي الذي يجمع بين الثقافة الإسلامية الفقهية ، وبين

الاقتصاد الفني والنظم الاقتصادية المعاصرة . فالخلاف حول فهم المبادئ الشرعية أدى إلى خلاف خطير بين دارسي الاقتصاد في الإسلام ، ولا يحسمه سوى الدراية الدقيقة بأصول الفقه ومعرفة سبب نزول النص أو أحوال تطبيقه . فكيف نعمل هذا ؟ إنني أضم صوتي لصوت المؤلف حينما يؤكد بوجود فتح باب الاجتهاد وبأن « أكبر ضربة وجهت إلى الإسلام كانت بقفل باب الاجتهاد أو العزوف عنه » .

إن المجهود الذي قام به الدكتور محمد شوقي الفنجري في مجال الدراسات الاقتصادية في الإسلام يستحق كل حمد وكل تقدير ...

الرياض في ١٤٠١/٤/٦ هـ
م ١٩٨١/٢/١٠
د . منصور إبراهيم التركي
مدير جامعة الرياض

تمهيد

١ - هذه السلسلة

هذه السلسلة من بحوث الاقتصاد الإسلامي، تعالج كل منها جانباً من جوانبه الهامة، إدراكاً وبقينا بأن معركة الإسلام مع خصومه اليوم، هي معركة فكرية من الدرجة الأولى، وأن أخطر أنواع الاستعمار الحديث هو الغزو الفكري، إذ هو استعمار لا يحتل الأرض بل يحتل العقل، ولا يستخدم المدفع بل يستخدم الكلمة، ولا يقول للمسلمين إ عزلوا الإسلام عن الحياة بل يربي أبناء المسلمين على أفكاره ليقولوا هم ذلك بالسنتهم وسلوكهم.

وسيطل التساؤل قائماً: هل سيتحول العالم الإسلامي عامة والعربي خاصة، ليكون كما كان في عهده الأول صانعاً للتاريخ وموجهاً للأحداث، ويعود ليكون مصدر حضارة حقيقية بعد فشل الحضارات المادية المعاصرة، أم أنه سيستمر كما تريده القوى الأجنبية المسيطرة بحسب كل زمان ومكان مجرد عنصر من عناصر لعبة الأمم.

والجواب في اعتقادي هو:

أولاً: وعي الجماهير بحقيقة الإسلام لا سيما في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه مهمة علماء المسلمين. ثم هو

ثانياً: محاولة الالتزام الحق به، وأن نتقدم مادياً وروحياً في ظلاله، وهذه

(*) صدر منها حتى الآن أربعة كتب هي:

(١) ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، لناشره مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة.

(٢) الإسلام والمشكلة الاقتصادية، لناشره مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة.

(٣) الإسلام والتأمين، لناشره عالم الكتب بالقاهرة والرياض.

(٤) الإسلام والضمان الاجتماعي، لناشره دار تقيف للتأليف والنشر بالرياض والطائف.

مهمة حكام المسلمين

وصدق الرسول عليه الصلاة والسلام حين قال : فثنتان إذا صلحا صلح حال هذه الأمة ، وإذا فسدا فسد حال هذه الأمة ، العلماء والأمرأ . إننا بكل أسف ندعو إلى الإسلام بقول ثم نمطله بفعل حتى مات الإسلام في حسنا أو نام ، ولم تعد له تلك الصورة الحقيقية التي كانت في حس المسلمين الأوائل ، وحدث ذلك الإنفصام الذي نمانيه بين المبادئ والواقع وبين العقيدة والسلوك .

انني لا أجد سببا لسوء حال المسلمين وواقع تخلفهم الا في تقصير علمائهم وتسلسل حكامهم . وأنه على هاتين الفتتين - كما انبأنا الرسول عليه الصلاة والسلام - تقع مسئولية تخلف العالم الإسلامي . وأنه إذا صدقت هاتان الفتتان بأن أدركت كل منهما مسؤولياتها وقدمت المثل الطيب ، فإننا نقدم أكبر خدمة لدين الله ، وبدون دعاية سيقبل عليه الناس جميعا ، وتحقق للعالم أجمع أمله المنشود في العدل والسلام . أما إذا بقينا على حالنا من عدم الادراك الحقيقي للإسلام لاسيا جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وإذا بقينا على حالنا من التخلف الاقتصادي والخلقي وتفرق قادتنا وعدم تعاونهم ، مع اصرارنا على الانتساب الى الإسلام وإدعائنا بأننا حملة القرآن^(١) ، فإننا بذلك نقدم أسوأ دعاية لدين الله وأكبر إهانة لأنفسنا . ورحم الله الشيخ محمد عبده حين قال (الإسلام محبوب بأهله) . وإنه مهما قال وأطنب المسلمون في دينهم ، فإن العالم الخارجي لن يصدقهم ، ولن يقدر أحد الإسلام إلا إذا رأى في المسلمين أنفسهم المثل الطيب الذي يعيش بما يقول أو يؤمن به . وهم لن يعيشوا الإسلام أو يعيشوا به ، إلا إذا عرفوه معرفة واعية سليمة ، واتصلوا به إتصال سلوك وتطبيق .

(١) أنظر رسالتنا لدكتوراه الدولة من فرنسا في موضوع (مشكلة تخلف العالم الإسلامي) Problème

. de la Decadence du monde Musculman

وقد نشر الكثير من فصولها بمجلة القانون والاقتصاد التي يصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة وذلك في الفترة من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٣ م .

وان نقطة البدء في نظرنا هو فتح باب الاجتهاد في مختلف تحديات العصر ومشكلات اليوم، بهدف الكشف عن حلولها الإسلامية، وحينئذ يعيش الفكر الإسلامي في احداث يومه لا وقائع أمسه، ويعود الإسلام كما هو رسالة حضارية لا مجرد شكلية ومظاهر.

(أ) فإنه من المؤلم حقا أن يظل يركز اكثر المتكلمين في الدين الإسلامي حديثهم عن سفور المرأة أو حجابها كما لو كان ذلك هو كل الإسلام، ولا يركزون حديثهم في الإسلام عن العمل والإنتاج وحسن المعاملة، غافلين حقيقة الإسلام وجوهره بأن العمل عبادة وان الدين المعاملة.

(ب) وإنه من المؤسف أيضا أن نراهم يقصرون حديثهم في الاقتصاد الإسلامي على الفائدة محرمين بحق أو بغير حق كافة صورها ومختلف عمليات البنوك، كما لو كانوا قد أجمعوا على حقيقة الربا أو كما لو كان تحريم الفائدة هو الأصل الاقتصادي الإسلامي الوحيد، غافلين حقيقة الاقتصاد الإسلامي وجوهره بأنه دعوة لكفاية الانتاج والتنمية الاقتصادية الشاملة، بقدر ما هو دعوة للقضاء على الاستغلال بكافة صورته وضمان حد الكفاية لكل مواطن وعدالة التوزيع وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم.

(ج) وإنه من المخجل حقا أن يركز علماء المسلمين على نقاط الخلاف بينهم ناسين أن ذلك لا يعدو مسائل فرعية تفصيلية يقتضيها إختلاف ظروف الزمان والمكان، وان الخلاف في ذلك رحمة، ولا يركزون على نقاط الاتفاق وهي المسائل الأصولية الواجب الالتزام بها، والتي يتعين أن يحاسب بعضها بعضا حين إغفالها إذ لا قوام للإسلام بدونها، وهي تتطلب منا جميعا العمل متعاونين على البر والتقوى مع النية الخالصة لوجه الله نابذين التفرقة والتخاذل وغلبة الهوى.

ولنذكر دائما أنه ليست العبرة بالانتساب إلى الإسلام او التغي به. وإنما العبرة بالسلوك، وأن يكون واقعنا تجسيدا لما نؤمن به ونقوله. وهذا وحده

مقياس إسلامنا ومعيار إيماننا ، فالإسلام هو العزة والتقدم ، والإيمان هو ما
وقر في القلب وصدقه العمل .

٢ - هذا الكتاب

وهذا الكتاب هو الخامس من « سلسلة الاقتصاد الاسلامي » في محاولة منا
للكشف عن « المذهب الاقتصادي في الإسلام » ، وعرضه بلغة اليوم وعلى ضوء
مشكلات العصر . وهو في نفس الوقت رد على تساؤل المهتمين بالدراسات
الإسلامية عامة والاقتصادية خاصة ، سواء أكانوا مسلمين أم مستشرقين
أجانب ، وهو هل للإسلام مذهب اقتصادي معين ؟ وإذا كان الرد بالإيجاب فما
هي أصول هذا المذهب ومعاله ؟

ونواة هذا الكتاب هو البحث الذي شاركت به بهذا العنوان في المؤتمر
العالمي الاول للاقتصاد الإسلامي ، والذي انعقد بمكة المكرمة تحت إشراف
كلية الاقتصاد والادارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة في الفترة من ٢٦/٢١
صفر ١٣٩٦ هـ الموافق ١٦/٢١ فبراير ١٩٧٦ م . وهو في الواقع يتصل ويكمل
كتابنا الأول من سلسلة الاقتصاد الإسلامي والذي صدر في رمضان من عام
١٣٧٨ هـ الموافق أغسطس من عام ١٩٧٨ م بعنوان « ذاتية السياسة
الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي » ، والذي كان أساسه
البحثين اللذين شاركت بهما بهذا العنوان في مؤتمر علماء المسلمين السابع ،
والذي انعقد بالقاهرة تحت إشراف مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف
في الفترة من ٦/١ شعبان عام ١٣٩٢ هـ الموافق ١٦/٩ سبتمبر عام ١٩٧٢ م .

وإذا كان كتابنا الأول من سلسلة الاقتصاد الإسلامي ، محاولة
لإستظهار السياسة الاقتصادية الإسلامية والكشف عن أهم خصائصها وذلك في
دراسة مقارنة . فإن هذا الكتاب الخامس من هذه السلسلة ، هو محاولة
لإستخلاص أهم المبادئ والأصول الاقتصادية التي جاء بها الاسلام منذ

أربعة عشر قرنا في مواجهة مشكلات اليوم وتحديات العصر، وذلك بهدف الكشف عن المذهب الاقتصادي الاسلامي في دراسة مقارنة مع الاقتصاديات الوضعية السائدة اليوم ممثلة في «المذهب الاقتصادي الفردي» وتطبيقاته من مختلف النظم الاقتصادية الرأسمالية، «والمذهب الاقتصادي الجماعي» وتطبيقاته من مختلف النظم الاقتصادية الاشتراكية، مؤمنين بكلمة سيدنا عمر بن الخطاب (لا يعرف الإسلام من لم يعرف الجاهلية)، وقول سيدنا علي بن ابي طالب رضي الله عنه (إنما يعرف الحق بالمقاييس عند ذوي الأبواب)، وما اصطلح عليه علماء أصول الفقه الاسلامي بقولهم (وبضدها تبين الاشياء)^(١).

هذا ومن الطبيعي الذي أرجو أن يكون واضحا أن غرض كتابي الحالي الذي حرصت أن يكون موجزا ولكن موفيا للغاية، لا يطمع أكثر من القاء الأضواء على موضوع مذهب الاقتصاد الاسلامي. لذلك فانه لا يكتفي فيه بهذا الكتاب ولا بمدة كتب، كما أنه يتطلب لتجليته وتعميقه مساهمة كل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، هؤلاء الباحثين الذين لا يكتفي فيهم مجرم الاحاطة بالدراسات الاسلامية والفقهية المتعمقة، بل أيضا وعلى نفس المستوى الاحاطة بالدراسات الفنية والنظم السياسية والاقتصادية المعاصرة.

(١) ينكر بعضهم الدراسة المقارنة في مجال الاسلاميات، متفردا بأن الاسلام يملو بمحيث لا يجوز أن يقارن شيء به. وهذا اتجاه خاطيء، لا ينطوي على العجز والقصور فحسب، وإنما الخوف من الأيديولوجيات الأخرى، بل والشك في تعاليم الإسلام ذاتها التي لا تضيرها هذه المقارنة وإنما تدعو لها وتطلبها وصولا للحق.

ان القرآن كله ليس إلا دراسة مقارنة بين الخير والشر، بين المؤمنين والكفار، بين هداية الله وتضليل الشيطان. ولم يقل الله تعالى بأنه لا تجوز المقارنة بين الحق والباطل، وإنما جعل سبحانه هذه المقارنة قائمة دائما، بل ضرورية لاظهار الحق وإزهاق الباطل.

اننا اذا نعرض ونناقش الايديولوجيات الأخرى، فمن موقع الايمان والثقة بمعتقداتنا الاسلامية التي هي أكبر من أية عقدة أو خوف. ونحن لا نتجنب أو نخاف الايديولوجيات الأخرى المعارضة لوجهة نظرنا الاسلامية، ولكننا نقيم معها حوارا يعطي القناة والثقة ببيادتنا ويجعل غيرنا على الايمان بها. وهكذا كان موقف علمائنا من السلف الصالح، موقفا إيجابيا مع من يختلفون معه، وكانت لديهم الثقة بمنطلقاتهم والقدرة على جذب الآخرين باتباعها.

٣ - تصويب إتجاه

ولقد لمست لدى كثير من المحاضرين بالمؤتمر الاسلامي العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي المنعقد بمكة المكرمة سنة ١٣٩٦ هـ/ سنة ١٩٧٦ م ، إتجاهها إلى تصوير الاقتصاد الاسلامي في نظرية أو تطبيق معين ، دون تمكنهم من طرح هذه النظرية أو تحديد هذا التطبيق . لذلك حرصت أثناء مناقشات المؤتمر ، ثم بهذا الكتاب ، أن أبين خطورة هذا الإتجاه ، ذلك لان النظرية أو التطبيق هو أمر إجتهادي ، ومن ثم فهو قابل للخطأ والصواب ، وقابل للإختلاف حوله . وقد يقول هذا المؤتمر او ذاك بنظرية اقتصادية معينة أو تطبيق اقتصادي معين بدعوى أنه وحده المعبر عن الاسلام ، ثم يأتي مؤتمر آخر ليقول بخلافه أو يعدل عنه ، وهذا ما يجب أن نزه عنه الاسلام .

ان القرآن والسنة لم ينصا على نظرية أو تطبيق اقتصادي معين ، وانما نص القرآن والسنة على أصول ومبادئ اقتصادية معينة صالحة لكل زمان ومكان وغير قابلة للتغير أو التبديل . وانه بناء على هذه الأصول والمبادئ الاقتصادية الإلهية المتفق عليها ، نستخلص منها على المستوى النظري أو الفكري « نظرية أو نظريات اقتصادية » معينة ، وعلى المستوى العملي أو التطبيقي « نظاما أو نظما اقتصادية » معينة . وهذه النظريات أو النظم الاقتصادية اجتهادية ، ومن ثم فهي متعددة وتختلف باختلاف الزمان والمكان ، ولا تعتبر اسلامية الا بقدر تعبيرها عن الأصول والمبادئ الاقتصادية التي وردت بنصوص القرآن والسنة ولا تتجاوزها .

وقد عبرت عن المبادئ والأصول الاقتصادية الاسلامية في الاصطلاح الحديث بالأيديولوجية أي « المذهبية الاقتصادية الاسلامية » أو « المذهب الاقتصادي الاسلامي » . وعبرت عن الاجتهادات في كيفية إعمال هذه المبادئ والأصول الاقتصادية الاسلامية ، على المستوى النظري أو الفكري باصطلاح « النظرية أو النظريات الاقتصادية الاسلامية » ، وعلى المستوى

العملي أو التطبيقي باصطلاح « النظام او النظم الاقتصادية الاسلامية »^(١) .
ولقد كان للمفكر الاسلامي ابن خلدون نظريته الاقتصادية الاسلامية في شأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، والتي تخالف كلية نظرية شيخ الاسلام ابن تيمية أو ابن حزم بهذا الخصوص . كما ان النظام الاقتصادي الاسلامي المطبق في المملكة العربية السعودية غير النظام الاقتصادي الاسلامي المطبق في الكويت أو المغرب ، بل ان النظام الاقتصادي السعودي اليوم بمنطلقاته الإسلامية يختلف كلية عن النظام الاقتصادي السعودي بالأسس بذات المنطلقات . وكل هذه النظريات والنظم الاقتصادية الاسلامية ، وان تعددت أو اختلفت باختلاف الزمان والمكان ، جائزة شرعا طالما كانت في نطاق الأصول والمبادئ الاقتصادية المنصوص عليها بالقرآن أو السنة ، أي في نطاق المذهب الاقتصادي الاسلامي ، وليس الخلاف بينها الا كما يقول علماء أصول الفقه الاسلامي بأنه « خلاف زمان ومكان لا حجة وبرهان » وكما عبر عنه الامام ابن تيمية أدق تعبير بقوله انه « خلاف تنوع لا خلاف تضاد »^(٢) .

(١) ومن هنا فالتا لا نوافق بعض زملائنا من الباحثين في الاقتصاد الاسلامي ، حين اصدروا مؤلفاتهم التي تمالج أصول الاسلام الاقتصادية ، وانحنوا عوانا لها « نظرية الاسلام الاقتصادية » أو « النظام الاقتصادي الاسلامي » ومن قبيل ذلك :

– الدكتور أحمد النجار حين أصدر مؤلفه سنة ١٩٧٣ م بعنوان (المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي) .

– الدكتور محمد عبد المنعم خضاجي حين أصدر مؤلفه سنة ١٩٧٣ م بعنوان (الإسلام ونظريته الاقتصادية) .

– الدكتور أحمد محمد الصال والدكتور فتحي أحمد عبد الكريم حين اصدرا مؤلفهما سنة ١٩٧٧ م بعنوان (النظام الاقتصادي الاسلامي) .

– الدكتور محمد عبد المنعم عفر ، حين أصدر مؤلفه سنة ١٩٧٩ م بعنوان (النظام الاقتصادي الاسلامي) .

(٢) أنظر فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، طبعة المملكة العربية السعودية ، جزء ٦ ص ٥٨ وجزء ١٣ ص ٣٤ .

٤ - اساس دراستنا

ونقطة البداية في نظرنا ، ما أوضحناه ابتداء في محاضراتنا بجامعة الأزهر سنة ١٩٦٨ م ، ثم في كتابنا الصادر سنة ١٩٧٢ م بعنوان (المدخل الى الاقتصاد الاسلامي)^(١) ، ثم في بحثنا امام المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي سنة ١٩٧٦ م الذي هو نواة كتابنا الحالي ، وهو ضرورة التمييز وأهمية التفرقة بين الاصول الاقتصادية الاسلامية التي وردت في نصوص القرآن والسنة والتي عبرت عنها باصطلاح « المذهب » ، وبين الاجتهاد في اعمال هذه الاصول وكيفية تطبيقها وهو ما عبرت عنه على المستوى النظري أو الفكري باصطلاح « النظرية » وعلى المستوى العملي أو التطبيقي باصطلاح « النظام » .

وسنعرض في دراستنا الحالية إلى هذه التفرقة الاساسية بمزيد من الشرح والبيان ، ذلك أن وضوحها وتعميمها لدى الباحثين في الاقتصاد الاسلامي سيجنسنا الكثير من الخلط ، بل ويغنينا عن الكثير من الجدل والخلاف . ولعل أهمها في نظرنا انه لا يجوز أن تختلف حول الأصول الاقتصادية الاسلامية وهي قليلة ، وذلك باعتبار انها إلهية من عند الله تعالى فوردت غير قابلة للتغيير أو التبديل ، ومن ثم صالحة لكل زمان ومكان ، وان كل من ينكرها أو يقول بخلافها يخرج كلية عن الاسلام . بخلاف الاجتهاد في اعمال أو تطبيق هذه الاصول ، وهو كثير يمثل جل الفقه الاسلامي ، فإنه يجوز الخلاف فيه . ويتعين أن يحترم كل منا اجتهاد الآخر ، بحيث لا ينتقد أو يجرح هذا الاجتهاد الا بقدر خروجه عن التطبيق السليم ، ودون ان يتناول النقد تجريح شخص المجتهد ، وهذا هو حدود اختلاف الرأي وأدب الحوار في الاسلام (وجادلهم بالتي هي أحسن)^(٢) .

(١) انظر كتابنا (المدخل الى الاقتصاد الاسلامي) ، طبعة سنة ١٩٧٢ م لناشره دار النهضة العربية بالقاهرة ، ص ١١ ، ١٢ ، وصفحة ٥٣ وما بعدها وصفحة ١٤٧ وما بعدها .

(٢) نشير هنا الى عبارة مشهورة للمرحوم الشيخ البشير الابراهيمي رئيس جمعية علماء المسلمين =

ولنضرب في هذا الخصوص مثلاً محدداً هو موضوع الربا، فالخلاف في شأنه هو كما عبر بحق فضيلة الشيخ محمد عبد الله دراز يمثل الأزهر الشريف في أسبوع الفقه الاسلامي الأول المنعقد بباريس سنة ١٩٥١ م، ليس قضية مبدأ وإلا خرجنا كلية عن الاسلام، وانما هو قضية تطبيق، تدور حول العمليات التي توصف أو لا توصف بأنها ربا. وأنه من المؤسف ان تتفرق مركزين دائماً على نقاط الخلاف في الفروع، تاركين التمسك بالأصول المتفق عليها.

٥ - خطة الكتاب

هذا ونعرض موضوع دراستنا الحالية في فصلين رئيسين نعالج في أولها طبيعة وتطور الدراسات الاقتصادية الاسلامية وأهم مراجعها القديمة والحديثة، وتعالج في ثانيها أهم المبادئ والاصول الاقتصادية التي جاء بها الاسلام منذ أربعة عشر قرناً في مواجهة مشكلات اليوم. ونسبهما بفصل تمهيدي عن منشأ ومفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي.

وبذلك ينقسم هذا الكتاب الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: منشأ، ومفهوم، ومنهج الاقتصاد الاسلامي.

الفصل الثاني: طبيعة، وتطور الدراسات الاقتصادية الاسلامية، وأهم مراجعها القديمة والحديثة.

الفصل الثالث: أهم الأصول الاقتصادية الاسلامية.

أسأله تعالى ان يتقبل عملي هذا بقبول حسن، وان يجعله سبحانه خالصاً لوجهه نافعاً لمن أراد الانتفاع به، وهو المستعان.

= الجزائريين بأنه (إذا لزم النقد، فلا يكون الباعث عليه الحقد، ولكن موجهاً الى الآراء بالتمحيص لا الى الأشخاص بالتنقيص).

(١) Draz (M.A.) «l'Usure en Droit Musulman»

Travaux de la Semaine Internationale de Droit Musulman,

Paris 2-7 Juillet, 1951, P. 143 et SQ.

الفصل الأول

منشأ ومفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي

- منشأ الاقتصاد الاسلامي
(أ) الإسلام عقيدة وشريعة .
(ب) الاقتصاد الاسلامي قديم قدم الإسلام .
(ج) حداثة مادة الاقتصاد الإسلامي .
- ماهية الاقتصاد الاسلامي
(أ) الاقتصاد الاسلامي مذهب ونظام .
(ب) بين المذهبية والتطبيقات .
(ج) إغفال تطبيق الاقتصاد الإسلامي .
- منهج الاقتصاد الاسلامي
(أ) طابع الدراسات الاقتصادية الإسلامية .
(ب) دور الباحث في الاقتصاد الإسلامي .
(ج) أزمة الاقتصاد الاسلامي والسبيل الى إحيائه .

هذا فصل تمهيدي ، نعرض فيه بإيجاز لبعض النقاط المبدئية والضرورية لأي باحث في الاقتصاد الاسلامي^(١) ، وذلك في ثلاثة مطالب متوالية على الوجه الآتي :

- المطلب الاول : منشأ الاقتصاد الإسلامي .
- المطلب الثاني : ماهية الاقتصاد الإسلامي .
- المطلب الثالث : منهج الاقتصاد الإسلامي .

(١) انظر في هذا الخصوص مؤلفنا (المدخل الى الاقتصاد الاسلامي) طبعة ١٩٧٢ م ، لناشره دار النهضة العربية بالقاهرة . وكذلك محاضراتنا في الاقتصاد الاسلامي بكلية العلوم الادارية بجامعة الرياض للعام الدراسي ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م لطلبة السنة الثالثة/اقتصاد ، لناشره مؤسسة الانوار بالرياض .

المطلب الاول منشأ الاقتصاد الإسلامي

ندرس هذا المطلب بإيجاز، في ثلاثة فروع على الوجه الآتي :

الفرع الاول : الإسلام عقيدة وشريعة .

الفرع الثاني : الاقتصاد الإسلامي قديم قدم الاسلام .

الفرع الثالث : منهج الاقتصاد الاسلامي .

الفرع الاول

الاسلام عقيدة وشريعة

جاء الاسلام كرسالة سماوية عالمية خاتمة . ومن ثم فقد تناول حياة البشر كافة في مختلف نواحيها روحية كانت أو مادية .

فلم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية ، وإنما هو أيضا تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للمجتمع . كما لم يكن الرسول محمد عليه الصلاة والسلام نبيا هاديا يدعو فحسب إلى مبادئ وقيم إسلامية ، ولكنه كان أيضا حاكما منفذاً أقام حكومة ودولة إسلامية .

وهذا ما يعبر عنه باصطلاح أن الاسلام (عقيدة وشريعة) ، أو أنه (دين ودنيا) .

ومن هنا كان منشأ الاقتصاد الإسلامي .

الفرع الثاني

الاقتصاد الاسلامي قديم قدم الاسلام

ظهر الإسلام منذ أربعة عشر قرناً كخاتم الأديان ، ومن ثم فقد جاء كاملاً للبشر كافة .

فهو لم يأت شأن الديانة اليهودية رسالة خاصة لفئة معينة ، ولا شأن الديانة المسيحية لمجرد الهداية الروحية شعارها (أن اعط ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله) ، وإنما جاء كخاتم الأديان السماوية تنظيماً متكاملًا لكافة البشر في مختلف نواحي حياتهم المعنوية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ومن هنا كان الاقتصاد الإسلامي قديماً قدم الاسلام ، وإن كان تدريسه كمادة مستقلة حديثاً للغاية .

الفرع الثالث

حادثة مادة الاقتصاد الإسلامي

على الرغم من أن قدم الاقتصاد الإسلامي هو قدم الاسلام نفسه ، وعلى الرغم مما أجمع عليه العلماء بأن الاقتصاد الاسلامي هو اقتصاد متميز له ذاتيته المستقلة ، وأن الاصول والمبادئ التي جاء بها تلبي احتياجات العصر وتكفل سعادة البشر في الدنيا والآخرة . بل وعلى الرغم من تحمس المسلمين شعوباً وقادة لإعمال تعاليم الاسلام التي تتضمن مبادئ الاقتصاد الاسلامي ، فإنه ما زالت بحوث الاقتصاد الإسلامي التي تتصف بالصفة العلمية محدودة للغاية ، وذلك لأن تدريسه كمادة مستقلة هو بدوره حديث للغاية .

إن جامعات العالم الإسلامي تدرس الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي ولا تدرس الاقتصاد الإسلامي . وإنما في مصر مثلاً ننشئ كليات

متخصصة للاقتصاد ككلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، دون أي ذكر أو اشارة لدراسة الاقتصاد الإسلامي . بل نقيم معاهد متخصصة للدراسات العربية الإسلامية كمعهد الدراسات العربية العالي ، ولا تدرس فيه مادة مستقلة للاقتصاد الإسلامي التي هي أجدر الدراسات العربية أو الإسلامية بالاهتمام والرعاية .

لقد كانت جامعة الأزهر بجمهورية مصر العربية . هي الجامعة الرائدة الأولى في تدريس الاقتصاد الإسلامي كمادة علمية مستقلة . ولم يتقرر ذلك إلا حديثا بمقتضى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٦ م في شأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، حيث تقرر تدريس الاقتصاد الإسلامي في كليتين منها هما كلية التجارة (ضمن مواد الدراسة بالفرقة الرابعة بقسم الليسانس) ، وكلية الشريعة (ضمن مواد دبلوم السياسة الشرعية بقسم الدراسات العليا) . ثم كانت جامعة الملك عبد العزيز بالملكة العربية السعودية هي الجامعة الرائدة الثانية في تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي كمادة علمية مستقلة ، وذلك عند تأسيسها في سنة ١٣٨٤/١٩٦٤ م ، وباحدى كلياتها وهي كلية الاقتصاد والادارة بمجده .

ويؤتمر علماء المسلمين السابع المنعقد بالقاهرة في سبتمبر سنة ١٩٧٢ م ، ناديت بضرورة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي بمختلف معاهد وجامعات العالم الإسلامي ، وصدرت منه توصية بذلك^(١) . إلا أن هذه التوصية لم تجد سبيلها الى التنفيذ الحقيقي إلا عقب المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي والذي إنعقد بمكة المكرمة في فبراير سنة ١٩٧٦ م .

وتكاد تكون اليوم مادة الاقتصاد الإسلامي من المواد الأساسية في كثير من المعاهد والجامعات المنتشرة في العالم الإسلامي ، وإن ظلمتها كثير من الكليات بأن أدخلتها ضمن مادة الثقافة الإسلامية .

(١) انظر بحثنا المقدم إلى هذا المؤتمر بعنوان (أهمية الاقتصاد الإسلامي) والتوصية الصادرة بشأنه ، وذلك بكتاب المؤتمر المذكور ، لناشره مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف سنة ١٩٧٢ .

حقا قد تعتذر الجامعات والمجاهد الإسلامية المتخصصة عن تدريس الاقتصاد الإسلامي كمادة مستقلة ، بأنها مادة حديثة ولم تتضح معالمها بصورة كافية ، ومراجعتها المباشرة محدودة . ولكن أليس ذلك أولى بأن تنشأ بالجامعات الإسلامية والمعاهد العالية كراسي متخصصة لهذه المادة ، فيقبل عليها طلابها المتخصصون وحينئذ تتعدد أبحاثها وتوسع ، وتنشط دراساتها وتعمق ، وحينئذ تفرض وجودها على الفكر الإنساني وتلعب دورها الفعال في خدمة الإسلام وتوجيه حياة المسلمين^(١).

(١) خطت جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض بالملكة العربية السعودية ، خطوة رائدة بأن قررت اعتبارا من العام الدراسي ١٣٩٩/١٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠/٧٩ م ، انشاء قسم مستقل للاقتصاد الإسلامي على مدى أربع سنوات ، يتبع حاليا كلية الشريعة تمهيدا لاستقلاله ليكون كلية قائمة بذاتها .

المطلب الثاني

ماهية الاقتصاد الإسلامي

ندرس هذا المطلب في ثلاثة فروع على الوجه الآتي :

الفرع الاول : الاقتصاد الاسلامي ، مذهب ونظام .

الفرع الثاني : بين المذهبية والتطبيقات .

الفرع الثالث : إغفال تطبيق الاقتصاد الاسلامي .

الفرع الاول

الاقتصاد الاسلامي مذهب ونظام

في المجال الاقتصادي جاء الاسلام ، منذ أربعة عشر قرنا ، بمبادئ و اصول معينة . وقد جرى تطبيق هذه المبادئ والأصول الاقتصادية الاسلامية في عهد الرسول ﷺ بدقة ، والتزم بها من بعده الخلفاء الراشدون . كما ارتبط بها حكام وائمة الاسلام على مختلف الازمنة والامكنة ، بدرجات متفاوتة ليس هنا مجال الحكم عليها .

فالاقتصاد الإسلامي بمبارة مبسطة ، هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقاً لأصول الاسلام ومبادئه الاقتصادية^(١) .

(١) يعرف الاستاذ محمد باقر الصدر الاقتصاد الاسلامي بأنه المذهب الاقتصادي الذي تتجسد فيه =

ونخلص من ذلك ان الاقتصاد الاسلامي ، ذو وجهين :
أولهما : وجه ثابت يتعلق بالمبادئ والأصول الاقتصادية الاسلامية التي
جاء بها الاسلام منذ أربعة عشر قرنا .
وثانيهما : وجه متغير يتعلق بالتطبيق أي كيفية إعمال الاصول
الاقتصادية الإسلامية في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة .
ونوضح ما نقدم فيما يلي :

أولا : الوجه الثابت

وهو خاص بالمبادئ أو الاصول الاقتصادية التي جاء بها الاسلام حسبا
وردت بنصوص القرآن والسنة ، وذلك ليلتزم بها المسلمون في كل زمان
ومكان ، بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للمجتمع أو أشكال
الإنتاج السائدة فيه . ومن قبيل ذلك :

(١) أصل ان المال مال الله والبشر مستخلفون فيه :

وذلك بقوله تعالى : (والله ما في السموات والارض)^(١) ، ثم قوله تعالى :
(وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه)^(٢) ، وقوله تعالى : (وآتوهم من مال الله الذي

== الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية - انظر مؤلفه اقتصادنا الطبعة الثالثة سنة
١٩٦٩م لنشره دار الفكر ببيروت ، ص ٩ .

بينما يعرفه الدكتور محمد عبد الله العربي بأنه مجموعة الاصول العامة الاقتصادية التي
نستخرجها من القرآن والسنة ، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الاصول بحسب
كل بيئة وكل عصر - انظر محاضراته بقاعة المحاضرات الأزهرية الكبرى في ٢٢ مارس سنة
١٩٦٥م عن الاقتصاد الاسلامي وتطبيقه على المجتمع المعاصر مطبوعات الادارة العامة للثقافة
الإسلامية بالازهر ، الموسم الثقافي للمحاضرات العامة الدورة الثانية ١٣٧٩/١٩٦٠ ، ص ١ .
وعلى ضوء ما سنوضحه يتبين ان التعريف الأول قاصر ويغفل بين الأصول الثابتة
والتطبيقات المتغيرة ، وأن التعريف الثاني أقرب الى الصواب .

(١) سورة النجم ، الآية رقم ٣١ .

(٢) سورة الحديد ، الآية رقم ٧ .

آتاكم^(١)

(٢) اصل ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الاسلامي :

وذلك بقوله تعالى (أرأيت الذي يكتب بالدين ، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين)^(٢) ، وقوله تعالى : (في اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)^(٣) . وقوله ﷺ : (من ترك كلاً ، فليأتني فأنا مولاة)^(٤) ، اي من ترك ذرية ضميعة فليأتني بصفقي الدولة فأنا مسئول عنه كفيل به ، وقوله عليه السلام : (من ترك ديناً أو ضياعاً فإلى وعلي)^(٥) .

(٣) اصل تحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ التوازن الاقتصادي بين

افراد المجتمع الإسلامي :

وذلك في قوله تعالى : (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)^(٦) ، يعني أنه لا يجوز أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من أفراد المجتمع او ان يستأثر بغيرات المجتمع فئة دون أخرى . وقول الرسول ﷺ (تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم)^(٧) .

(٤) أصل احترام الملكية الخاصة :

وذلك بقوله تعالى (للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن)^(٨) ، وقوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا

(١) سورة النور ، الآية رقم ٣٣ .

(٢) سورة الماعون ، الآيات من ١ الى ٣ .

(٣) سورة الماعز ، الآيات رقم ٢٤ ، ٢٥ .

(٤) المستدرك للحاكم .

(٥) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٦) سورة الحشر ، الآية رقم ٧ .

(٧) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٨) سورة النساء ، الآية رقم ٣٢ .

نكالا من الله^(١). وقوله ﷺ : (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)^(٢)، وقوله عليه الصلاة والسلام (من قتل دون ماله فهو شهيد)^(٣).

(٥) اصل الحرية الاقتصادية المقيدة :

وذلك بتحريم أوجه النشاط الاقتصادي التي تتضمن استغلالا او ربا او احتكارا بقوله تعالى : (لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل)^(٤). وقوله تعالى : (واحل الله البيع وحرم الربا)^(٥). وقوله ﷺ : (من احتكر حكرة يريد ان يغلي بها على المسلمين فهو خاطيء)^(٦).

(٦) اصل التنمية الاقتصادية الشاملة :

وذلك بقوله تعالى (هو أنشأكم من الارض واستعمركم فيها)^(٧) اي كلفكم بعمارتها ، وانه تعالى جعل الانسان خليفة الله في ارضه بقوله تعالى : (إني جاعل في الأرض خليفة)^(٨)، وانه تعالى سخر له ما في السموات والارض ليستغلها وينعم بخيراتها ويسبح بحمده بقوله تعالى : (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه)^(٩)، وقوله تعالى : (فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون)^(١٠). بل لقد بلغ حرص الاسلام على التنمية الاقتصادية وتعمير الدنيا ، ان قال الرسول ﷺ : (اذا قامت الساعة

(١) سورة المائدة ، الآية رقم ٣٨ .

(٢) اخرجه البخاري ومسلم .

(٣) اخرجه النسائي .

(٤) سورة البقرة ، الآية رقم ١٨٨ .

(٥) سورة البقرة ، الآية رقم ٢٧٥ .

(٦) اخرجه مسلم وابو داود والترمذي .

(٧) سورة هود ، الآية رقم ٦١ .

(٨) سورة البقرة ، الآية رقم ٣٠ .

(٩) سورة الجاثية ، الآية رقم ١٣ .

(١٠) سورة الجمعة ، الآية رقم ١٠ .

وي أيد أحدهم فسيلة - اي شتلة - فاستطاع ألا تقوم حتى يفرسها ، فليفرسها^(١) .
فله بذلك اجر^(٢) .

(٧) اصل ترشيد الاستهلاك والانفاق :

وذلك بتحريم التبذير في قوله تعالى : (إن المبشرين كانوا إخوان^(٣) الشياطين)^(٤) ، والحجر على السفهاء الذين يصرفون أموالهم على غير مقتضى العقل بقوله تعالى : (ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما)^(٥) . وكذا النهي الشديد عن الترف والبذخ واعتباره جرعة في حق المجتمع بقوله تعالى : (واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين)^(٦) .

فالأصول الاقتصادية التي وردت بنصوص القرآن والسنة ، هي اصول إلهية من عند الله ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾^(٧) ومن ثم فإنه لا يجوز الاختلاف فيها أو الخروج عنها ، وإلا كان ذلك خروجاً عن الإسلام وحكماً بغير ما أنزل الله . وهي أصول اقتصادية خالدة بخلود القرآن والسنة ، بحيث كما سبق أن أشرنا يخضع لها المسلمون في كل عصر بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي ، وبغض النظر عن أشكال الإنتاج السائدة في المجتمع .

ويلاحظ على الأصول او المبادئ الاقتصادية الإسلامية ، حسباً وردت بنصوص القرآن والسنة ، أمران أساسيان :

أولهما : أنها قليلة للغاية .

ثانيهما : أنها عامة تتعلق بالحاجات الأساسية لكل مجتمع .

ولهن السببين كانت المبادئ أو الأصول الاقتصادية الإسلامية ، صالحة

(١) إخراج البخاري واحد بن حنبل .

(٢) سورة الاسراء ، الآية رقم ٧٧ .

(٣) سورة النساء ، الآية رقم ٥ .

(٤) سورة هود ، الآية رقم ١١٦ .

(٥) سورة فصلت ، الآية رقم ٤٧ .

للكل زمان ومكان، وغير قابلة للتغيير أو التعديل. وهي تعتبر سر عظمة الاقتصاد الاسلامي ورسوخه.

ولقد عبرنا عن هذه المبادئ والاصول او ذلك الوجه الاول الثابت من الاقتصاد الاسلامي، في الاصطلاح الحديث بالمذهبية (الايدولوجية) لمؤيد المذهب الاقتصادي الإسلامي». ومهمة الباحث في هذا الخصوص، هو محاولة الكشف عن هذه الاصول الاقتصادية الاسلامية بلغة عصره ومجتمعه، أي محاولة عرضها وشرحها وبيانها بالصيغة الملائمة التي بها يعيها الناس ويقدرونها، فيزدادوا بها تمسكا عن وعي وقناعة، وليس فحسب مجرد أنها أصول إلهية أو اسلامية.

ثانياً: الوجه المتغير

وهو خاص بالتطبيق أي أعمال الاصول والمبادئ الاقتصادية الاسلامية في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة. فهي عبارة عن الاساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي لإحالة أصول الاسلام ومبادئه الاقتصادية الى واقع مادي يعيش المجتمع في اطاره. ومن قبيل ذلك:

(١) بيان مقدار حد الكفاية اي المستوى اللائق للمعيشة، مما يختلف باختلاف الزمان والمكان، والذي تلتزم الدولة الإسلامية بتوفيره لكل مواطن فيها متى عجز ان يوفره لنفسه لسبب خارج عن ارادته كمرض او عجز أو شيخوخة.

(٢) اجراءات تحقيق عدالة التوزيع، وحفظ التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع، وتقريب الفوارق بينهم.

(٣) اجراءات تحقيق كفاية الانتاج، والتخطيط الاقتصادي، ومتابعه تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

(٤) بيان العمليات التي توصف بأنها ربا، وصور الفائدة المحرمة.

(٥) بيان نطاق الملكية العامة، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الى آخر ذلك مما يتسع فيه مجال الاجتهاد، وتعدد فيه صور التطبيق بحسب ظروف كل مجتمع. ونعبر عنه على المستوى النظري او الفكري باصطلاح « النظرية او النظريات الاقتصادية الاسلامية »، وعلى المستوى العملي او التطبيقي باصطلاح « النظام او النظم الاقتصادية الاسلامية ».

وهذه النظريات او التطبيقات، هي من عمل المجتهدين في الاقتصاد الاسلامي، وهو ما قد يختلفون فيه تبعا لتغير ظروف الزمان والمكان، بل وفي الزمان والمكان الواحد باختلاف فهمهم للأدلة الشرعية. وتعتبر هذه النظريات او التطبيقات الاقتصادية في الاصطلاح الشرعي كاشفة عن حكم الله، وذلك حسب ظن المجتهد وإعتقاد. لا حسب الحقيقة والواقع التي لا يعلمها الا الله. وهي لا تعتبر كذلك، اي كاشفة عن حكم الله، ولا توصف بأنها اسلامية، الا اذا توافر فيها شرطان اساسيان:

اولهما: إلتزامها بالأصول الاقتصادية الاسلامية، اي المذهب الاقتصادي الاسلامي، حسبما كشفت عنه نصوص القرآن والسنة، وهو ما نحاول معالجته بدراستنا الحالية.

ثانيهما: ان يتوصل اليها بالطرق الشرعية المقررة، من قياس واستصحاب واستحسان واستصلاح^(١).

إنه بناء على النصوص الاسلامية القليلة التي وردت في المجال الاقتصادي،

(١) موضوع طرق البحث في الاقتصاد الاسلامي، هو موضوع هام ومحتاج الى دراسة مستقلة. وهي دراسة دقيقة وتعتبر الاولى من نوعها. ذلك لأنها في حقيقتها محاولة لدراسة اصول الفقه الاسلامي من زاوية جديدة هي الجانب الاقتصادي. ونأمل ان يتصدى لهذه الدراسة احد طلابنا للدكتوراه، او ان يوفقنا الله تعالى الى اصدارها في كتاب مستقل من سلسلتنا في الاقتصاد الاسلامي.

أقام الخلفاء الراشدون البنيان الاقتصادي للدولة الاسلامية، وأدلى الفقهاء القدامى بحلولهم الاقتصادية العديدة بحسب مشكلات مجتمعاتهم. وان أولى الامر وطلاب البحث اليوم، مطالبون بمتابعة المسيرة، وإستظهار الحلول الاسلامية لمختلف المسائل والمشكلات الاقتصادية المعاصرة، مقدرين ان التحدي الحقيقي الذي يواجه كل مجتمع اسلامي هو ربط تعاليم الاسلام بالواقع الذي يعيش فيه. وان في إمكان تبليغ تلك التطبيقات باختلاف ظروف كل مجتمع، يكمن سر مرونة الاقتصاد الاسلامي. وانه في حدود مبادئه وأصوله الاقتصادية، مجال واسع للاجتهاد يترخص فيه المسلمون وفقا لمصالحهم المتغيرة.

ولقد عبرنا عن هذه الاجتهادات والتطبيقات، أو ذلك الوجه الثاني المتغير من الاقتصاد الاسلامي، باصطلاح « النظرية أو النظريات الاقتصادية الاسلامية » في مجال النظر والفكر، وباصطلاح « النظام أو النظم الاقتصادية الاسلامية » في مجال العمل والتطبيق. ومهمة الباحث في هذا الخصوص، هو محاولة استنباط النظريات او النظم الاقتصادية الاسلامية، بحسب متطلبات كل مجتمع وتطوره وظروفه المتغيرة. وكما سبق أن أشرنا لا تكون هذه النظريات او النظم « اسلامية » الا بقدر التزامها للأصول والمبادئ الاقتصادية الاسلامية حسبما وردت بنصوص القرآن والسنة وبالطرق الشرعية المقررة.

الفرع الثاني

بين المذهب والتطبيقات

١ - نخلص من دراستنا في الفرع السابق، الى أن الاقتصاد الاسلامي « مذهب ونظام »، مذهب من حيث الأصول ونظام من حيث التطبيق. وانه كالعملة الواحدة ذات وجهين:

أولهما: وجه ثابت وهو ما تعلق بالأصول او المذهب.
ثانيهما: وجه متغير، وهو ما تعلق بالتطبيق أو النظام.

وانه ليس في الاسلام سوى مذهب اقتصادي واحد، وهو تلك الأصول الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة. وإنما في الاسلام اجتهادات أو تطبيقات اقتصادية عديدة، وهي تلك « النظريات الاقتصادية الإسلامية » المتفايرة وتلك « النظم الاقتصادية الإسلامية » المختلفة، اذ تختلف في هذه الاجتهادات والتطبيقات الإسلامية متمثلة على المستوى الفكري في صورة « نظرية أو نظريات » وعلى المستوى العملي في صورة « نظام أو نظم »، وذلك تبعاً لاختلاف ظروف كل مجتمع وتبعاً لتغير الأزمنة والامكنة^(١).

وانه من الطبيعي ان يكون مثل هذا الخلاف او ذاك التعدد، اكثر وأوفر في مجال الاقتصاد الاسلامي، اذ الأمر ليس مرده اختلاف ظروف الزمان والمكان فحسب وإنما مرده ايضا اختلاف أئمة الاسلام وأولى الأئمة في استخلاص الاحكام الشرعية تبعاً لاختلاف مفاهيمهم للأدلة الشرعية^(٢). وكما سبق ان أوضحنا، لا توصف هذه الاجتهادات او التطبيقات الاقتصادية بأنها

(١) ومن هنا تتبين الخطأ الذي يقع فيه كثير من المستشرقين الاجانب، وأخصهم المستشرق الفرنسي ماكسيم رودينسون، حين يشير الى تعدد المذاهب الفقهية في الاسلام مدعياً أنه لا يوجد اسلام واحد. وحين يشير الى ان المفكر الاسلامي ابن خلدون من أنصار المذهب الحر، بينما الامام ابن حزم من أنصار المذهب الجماعي، مدعياً أنه لا يوجد اقتصاد اسلامي مميز.

Rodinson (M) «la revolution économique moderne et l'Islam». Revue Partisans; No, 25; Janvier 1966; p 24: «Il n'y a pas eu un Islam; mais Vingt; cent Islam différents Par bien des Points».

(٢) عبر عن المعنى الأخير الاستاذ محمد باقر الصدر في مؤلفه اقتصادنا، المرجع السابق ص ٣٦٥، بقوله: « ما دامت الصورة التي نكونها عن المذهب الاقتصادي الاسلامي اجتهادية، فليس من المحتم أن تكون هي الصورة الواقعية، لأن الخطأ في الاجتهاد ممكن. ولأجل ذلك فإن من الممكن لمفكرين إسلاميين مختلفين أن يقدموا صوراً مختلفة للمذهب الاقتصادي في الإسلام، تبعاً لاختلاف اجتهاداتهم. وتعتبر كل تلك الصور صوراً إسلامية للمذهب الاقتصادي، لأنها تعبر عن ممارسة عملية الاجتهاد التي سمح بها الاسلام وأقرها ووضع لها مفاهيمها وقواعدها. وهكذا تكون الصورة اسلامية ما دامت نتيجة لاجتهاد جائز شرعاً، بقطع النظر عن مدى انطباقها على واقع المذهب الاقتصادي في الاسلام ».

إسلامية، إلا بقدر التزامها لأصول الاسلام الاقتصادية، وإلتزامها بالطرق الشرعية المقررة.

(٢) فالوجه الاول من الاقتصاد الاسلامي، وهو المذهب أو مجموعة الأصول الاقتصادية الاسلامية المستقاة من صريح نصوص القرآن والسنة، هي على نحو ما سبق بيانه إلهية بحجة (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد)^(١). ومن ثم فإنها:

أ - منزهة عن الخطأ، بحيث لا يجوز بأي حال من الاحوال المجادله فيها أو الخلاف حولها.

ب - وهي ثابتة، بحيث لا يجوز المساس بها أو تناولها بأي تغيير أو تبديل.

ج - وهي صالحة لكل زمان ومكان، بحيث يلتزم بها كل مجتمع إسلامي، أيا كانت درجة تطوره الاقتصادي، وأيا كانت أشكال الانتاج السائدة فيه، يساعد على ذلك أنها جاءت قليلة، وعامة تتعلق بالاحتياجات الاساسية لكل مجتمع.

(٣) اما الوجه الثاني من الاقتصاد الاسلامي، وهو مجموعة التطبيقات الاقتصادية الاسلامية سواء كانت في صورة «نظام أو نظم» على المستوى العملي، أو في صورة «نظرية أو نظريات» على المستوى الفكري، فهذه كلها اجتهادية بحيث يجوز الخلاف حولها، وتقبل التغيير والتبديل باختلاف الأزمنة والأمكنة. وهي وان كانت من عمل المجتهدين ائمة كانوا أم حكاما، إلا أنها تنسب إلى الله تعالى، وذلك بإعتبار التزامهم بنصوص القرآن والسنة والطرق الشرعية المقررة، وإعتبار أنهم فيما يتوصلون إليه لا يتدعون حكما من

(١) سورة فصلت، الآية رقم ٤٢.

جندهم وانما يكشفون عن حكم الله تعالى في القضايا والمسائل المطروحة.

وهذا الخلاف في الاجتهاد والتطبيق، باختلاف الظروف والتقدير، هو ما يجوز شرعاً. بل هو من قبيل الرحمة لقوله ﷺ: «اختلاف علماء أمتي رحمة»^(١). وهو أمر لا يخشى منه، ذلك انه لا يتجاوز الاصل الثابت بنص القرآن أو السنة، كما أنه لا يتناول سوى التفاصيل والتطبيقات. وهو ما عبر عنه الاصوليون بقولهم (تغير الأحكام بتغير الأزمنة والامكنة)، وقولهم بأنه (اختلاف زمان ومكان لا حجة وبرهان)، وعبر عنه شيخ الاسلام ابن تيمية أدق تعبير بقوله (انه خلاف تنوع لا خلاف تضاد)^(٢).

لقد رأينا للصحابة رضي الله عنهم آراءً وحلولاً اقتصادية تحالف اتجاهات الخلفاء الراشدين، ولم يحسمها سوى الشورى والحوار الاسلامي^(٣). كما كان للخلفاء الراشدين في ذات المسألة تطبيقات اقتصادية يخالف بعضها بعضاً^(٤).

(١) الجامع الصغير للسيوطي.

(٢) فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية، مرجع سابق، جزء ٦ ص ٥٨، وجزء ١٣ ص ٣٤.

(٣) نذكر على سبيل المثال اختلاف الصحابة حول حكم الاراضي المفتوحة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وإتفاقهم في النهاية على اعتبارها ملكية جماعية، بحيث لا توزع على الغائبين، وانما تبقى في يد واضي اليد مقابل خراج أي أجرة.

فالخراج في الاسلام هو مقابل الانتفاع بتلك الاراضي، وليس ضريبة تتقاضاها الدولة عن تلك الاراضي كما تصور بعضهم ذلك خطأ، اذ انتفت عن الاراضي المفتوحة صفة الملكية الخاصة وتحولت الى ملكية جماعية.

ولمزيد من البيان يرجع على وجه الخصوص الى مؤلف زميلنا الدكتور محمد عبدالجوار بمنوان (ملكية الاراضي في الاسلام) طبعة سنة ١٩٧٢، ناشرة المطبعة العالية بالقاهرة.

(٤) نذكر على سبيل المثال انتهاز الخليفة عمر بن الخطاب أسلوباً مغايراً لسلفه الخليفة أبو بكر الصديق في سياسة التوزيع.

ولمزيد من البيان يرجع على وجه الخصوص الى رسالة الدكتوراه التي اشتركنا في مناقشتها بكلية الشريعة بجامعة الأزهر في مارس سنة ١٩٧٢، لصاحبها الدكتور أحمد الشافعي في موضوع (النظام الاقتصادي في عهد عمر بن الخطاب). وكذلك رسالة الماجستير التي اشتركنا في مناقشتها بكلية التجارة بجامعة الأزهر في يونيو سنة ١٩٧٢ لصاحبها الدكتور رفعت العوضي في موضوع (نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي) والتي تم طبعها ونشرها بمعرفة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف.

كما كان لأئمة الاسلام كابن حزم، وابن تيمية، والغزالي، والرازي، والمقرئزي، وابن خلدون، والدلجي، وغيرهم نظريات اقتصادية يختلف بعضها عن بعضها الآخر^(١). بل لقد كان للامام الشافعي في مصر مذهب وبعبارة أدق اجتهاد أو تطبيق، يختلف عما سبق أن أتى به في العراق^(٢). ولم يقل أحد عن ذلك الخليفة أو الحاكم، أو ذاك الصحابي أو الامام، بأنه مبتدع أو خارج عن الاسلام.

ولقد رأينا الامام ابن حزم يتخذ اتجاهها جماعيا، بينما ابن خلدون يتخذ اتجاهها فرديا ويمادي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو مباشرتها لبعض أوجه النشاط لما كان يؤدي الى مفسد في عهده. ورغم أن الأول اعتبر بالاصطلاح الحديث مفكرا اشتراكيا، واعتبر الثاني بالاصطلاح الحديث مفكرا رأسماليا، فقد ظل كلاهما مفكرا اقتصاديا إسلاميا، طالما الثابت ان كلا منهما يتحرك في الإطار الاسلامي ملتزما بأصول الاسلام ومبادئه الاقتصادية، والخلاف بينهما هو في أسلوب تطبيق هذه المبادئ بحسب حاجات المجتمع المتغيرة، فهو خلاف زمان ومكان لا حجة وبرهان^(٣). وعليه فقد يكون لمصر أو الجزائر وغيرها تطبيق اقتصادي إسلامي،

(١) أنظر الدكتور محمد صالح، الفكر الاقتصادي العربي، مجلة القانون والاقتصاد التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة السنة الثانية ١٩٣٢ والسنة الثالثة ١٩٣٣.

(٢) التمييز المتعارف عليه هو اصطلاح «مذهب» في حين أن الدقة العلمية تقضي التعبير عنه باصطلاح «تطبيق» أو «اجتهاد». ذلك لأن العقيدة أو المذهب هو الاصول الثابتة، واجتهادات الفقهاء ليست الا تطبيقات تختلف باختلاف الزمان والمكان. هذا فضلا عن أن اصطلاح التطبيق أو الاجتهاد يقضي على غلواء التشيع الذي يثيره اصطلاح المذهب.

(٣) اذ على نحو ما سنرى، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، كلاهما أصلان يتوازنان، بحيث لا يضيق أو يتسع أحدهما على حساب الآخر، إلا وفقا للصالح العام ويقدر ما تقتضيه ظروف كل مجتمع، وبحيث يظل كل منهما مكملا للآخر دون تصادم أو مصادرة.

يختلف كلية عن التطبيق الاقتصادي الإسلامي المعمول به في المملكة العربية السعودية أو المغرب . كما قد يكون لباحث اقتصادي في مصر أو اليمن اجتهاد أو رأي أو حل اقتصادي إسلامي بالنسبة لقضية معينة ، يخالف ما يذهب اليه أو يراه زميله في السعودية أو الكويت في ذات القضية^(١) . فذلك جائز شرعا

(١) ولنضرب مثلاً صارخاً بموضوع اشتد فيه الخلاف ، وهو قضية الانفجار السكاني وتحديد النسل ، حيث نجد بعض أساتذة الشريعة يجرم تحديد النسل بينما البعض الآخر يجلله ، مستندا كل الى نصوص شرعية .

والواقع ان موقف الاسلام بالنسبة لهذه القضية ، هو ذات موقفه بالنسبة لساير القضايا ، اذ يقوم على أساس المصلحة والتنظيم لا المفسدة والفوضى . اما تحديد هذه المصلحة ونوعية هذا التنظيم بالاكثار أو التقليل ، فمرده ظروف كل فرد ، وظروف كل مجتمع .

وفي مصر حيث نجد حالياً أغلب أفراد المجتمع يقاسون من الفقر ، ويتجاوز عدد السكان مواردها وامكانياتها الاقتصادية ، وتقتصر معدلات التنمية فيها عن مجاراة الزيادة السكانية ، فاني باسم الاسلام ادعو في مصر الى تحديد النسل . بينما في السعودية حيث يتمتع أغلب افراد المجتمع بالثنى ، وتتجاوز مواردها وامكانياتها عدد السكان ، وتستوعب بل وتستلزم معدلات التنمية السريعة فيها كل زيادة سكانية ، فاني باسم الاسلام ادعو في السعودية الى زيادة النسل . والخلاف هنا هو خلاف زمان ومكان لا حجة وبرهان ، ذلك ان الرسول عليه الصلاة والسلام اذ يقول : (تناكحوا تناسلوا تكاثروا ، فاني مباه بكم الامم يوم القيامة) ، انما يتطلب كثرة الكيف القوية الصالحة لا كثرة الكم المتهاكة والعدد المهمل . بدليل قوله عليه السلام : (توشك الامم ان تتداعى عليكم كما تتداعى الأكلة على قصعتها) فقال قائل : أمن قلة نحن يومئذ ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : (لا بل انتم كثيرون ولكنكم غناه كفثاء السيل) . وكما ورد في المأثور (جهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشيء) .

ويجب دائماً التفرقة بين وسائل منع الحمل والحيلولة دون حدوثه ابتداء بالمرز أو الحبوب أو اللولاب ، وبين الإجهاض أو القضاء على الحمل بعد وقوعه . فالأول جائز شرعاً إذ ورد في الآثار (كنا نمزل على عهد الرسول ﷺ ولم ينهنا) ، بخلاف الآخر فهو ممنوع شرعاً بل لقد حذر منه الرسول الكريم بقوله (إن ذلك هو الواد الحنفى) ، وهو وحده الذي ينطبق عليه قوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ، نحن نرزقهم وإياكم) .

هذا وان الخلاف بين فقهاء الشريعة المتأخرين (المعاصرين) حول تحديد او اطلاق النسل ، يصبح غير ذي موضوع ، وذلك اذا نظرنا الى العالم الإسلامي ككل وحيث تنتشر بين دوله الحدود المصطنعة وتزول الجنسيات المفروضة ، وحيث اذا ضاقت امكانيات او موارد بلد إسلامي بسكانه وجدت لدى الأخرى ترحيباً ورزقاً دون عائق من حدود أو مانع من جنسية

طالما لم يخرج هذا النظام أو ذاك الاجتهاد الاقتصادي عن المبادئ والاصول الإسلامية المسلم بها، ولا يتجاوز نطاق التطبيق والتفاصيل مما اقتضى المفايرة بحسب ظروف ومتطلبات كل مجتمع اسلامي. فالنظام او الاجتهاد، مهما اختلفت او تعددت صوره باختلاف ظروف كل مجتمع، يظل محتفظا بوصفه الاسلامي بقدر التزامه بنصوص القرآن والسنة، وبقدر التزامه بالطرق الشرعية المقرره.

وبين مما تقدم، كيف أن الاقتصاد الاسلامي يجمع بين الثبات والتطور: الثبات من حيث الأصول أو المذهب الاقتصادي، والتطور من حيث التطبيقات أو النظم الاقتصادية^(١).

الفرع الثالث

اغفال تطبيق الاقتصاد الاسلامي

يشمل العالم الإسلامي أكثر من ٨٠٠ مائتا مليون مسلم، وأكثر من ١٠٠ دولة إسلامية، وترتبط هذه الجموع والأوطان الإسلامية بتعاليم الإسلام عقائديا وفكريا ونفسيا، كما ترتبط بها سياسيا واقتصاديا.

ولا يشك أحد في إيمان المسلمين بالإسلام، ولا ينازع أحد في إيمانهم بسلامة المبادئ التي يقوم عليها هذا الدين، لا سيما في مجال تنظيم المجتمع في مختلف أوجه النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وعلى الرغم من أن المسلمين قادة وشعوبا يتمسكون بالإسلام ويرون تطبيق

== انظر تفصيل ما تقدم في مجلتنا المنشور بجريدة الاهرام المصرية عدد رمضان الموافق سنة ١٩٦٩ بعنوان (الاسلام وتنظيم النسل).

وكذا ما نشرته لنا مجلة العربي الكويتية عدد رجب سنة ١٣٩٥ الموافق اغسطس سنة ١٩٧٥ م.

(١) انظر كتابنا الاول من سلسلة الاقتصاد الاسلامي، بعنوان (ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية)، طبعة سنة ١٩٧٨م، لناشره مكتبة الانجلو المصرية من صفحة ١٨ الى صفحة ٣١.

الشريعة الاسلامية، نرى أغلبهم يتلمس حلوله لمتخلف المشاكل الاقتصادية خارج الاسلام، متخبطة مجتمعاتهم بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي، غافلة عن إقتصادها الإسلامي.

وليس ذلك إعراضا عن الإسلام أو شكاً في تعاليمه الاقتصادية، ولا هو غفلة من المسلمين أو ردة من القادة المسؤولين. وإنما لأن الحلول التي تقدم باسم الاسلام لحل المشاكل الاقتصادية لعصرنا الحالي، وهي مشاكل اقتصادية معقدة، هي حلول ساذجة أو غير عملية، ذلك أن أغلب هذه الحلول تقدم من بعض رجال الدين غير المتخصصين في الشؤون الاقتصادية، مستندين في ذلك إلى تفسيرات واجتهادات بعض الأئمة والفقهاء القدامى، وهم بذلك يتناسون أموراً أساسية:

أولها: أن الإسلام لا يعرف رجال الدين، فكل المسلمين رجال دين. وأما يعرف رجال العلم، وأنه لا يكتفي اليوم أن يكون المرء ذا ثقافة إسلامية فقهية عريضة، حتى يتصدى للإفتاء في المسائل الاقتصادية الحديثة المعقدة، بل لا بد أيضاً الى جوار ذلك أن يكون ذا ثقافة اقتصادية متخصصة تلم بأصول علم الاقتصاد وتفاصيله.

ثانيها: أن اجتهادات أئمة الاسلام السالفين والفقهاء القدامى، على الرغم من قيمتها الكبيرة، لا تؤخذ على إطلاقها إذ هي في ذاتها ظنية. هذا فضلاً عن أن أغلب هذه الاجتهادات قيلت في زمان غير زماننا، وفي ظروف غير ظروفنا، ولمشكلات غير مشكلاتنا. وأتينا مطالبون اليوم بالاجتهاد مثلهم للكشف عن حكم الإسلام في المعاملات المالية الجديدة والمشاكل الاقتصادية المستحدثة.

ثالثها: أن كثيراً ممن يكتبون اليوم في الاقتصاد الاسلامي يقصرون بحثهم على موضوعات محدودة تدور أساساً حول الربا وتحريم الفائدة وشركات التأمين والعمليات المصرفية، كما لو كان الاقتصاد الاسلامي يقتصر على موضوعات

الفائدة والتأمين. بل حتى في معالجتهم لهذه الموضوعات وإنتهائهم تحالبا الى التحريم المطلق وعدم الشرعية دون تفرقة بين مختلف العمليات المصرفية او التأمينية، فإن أغلبهم لا يقدم لنا دراسة دقيقة للبديل الشرعي لما يجرمه. وفي ذلك كله سد للابواب ومصادرة على المطلوب.

رابعها: أن بعضهم يخلط بين الاقتصاد الإسلامي وبين علم المالية الإسلامي. فهو يعنون مؤلفه بمباراة الاقتصاد الإسلامي، ثم هو يعالج موضوعات الخمس والفيء والعشور والخراج وشركات الأبدان وشركات الوجوه. ورغم أن أغلب هذه الموضوعات أصبحت ذات قيمة تاريخية، فإنه لا يقدم لنا دراسة جدية يعتمد بها في محاولة ربطها بما هو واقع في عالمنا المعاصر.

المطلب الثالث

منهج الاقتصاد الاسلامي

ندرس هذا المطلب في ثلاثة فروع على الوجه الآتي :

« الفرع الأول : طابع الدراسات الاقتصادية الاسلامية .

الفرع الثاني : دور الباحث في الاقتصاد الاسلامي .

الفرع الثالث : أزمة الاقتصاد الإسلامي والسبيل إلى إحيائه .

الفرع الأول

طابع الدراسات الاقتصادية الاسلامية

١ - الدراسات الاقتصادية الإسلامية ذات طابع « مذهبي وتطبيقي » ، إذ أنها لا تعالج الاقتصاد « كعلم » أي دراسة ما هو كائن ، وإنما تعالج الاقتصاد « كمذهب ونظام » أي دراسة ما يجب أن يكون .

ذلك أنه لا يهم الإسلام تفسير الظواهر الاقتصادية واستخلاص قوانينها ، وإنما الذي يهيم هو تحديد أهداف النشاط الاقتصادي وكيفية تنظيم ذلك النشاط .

وهنا يبرز « الاقتصاد الإسلامي » الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه على ضوء تعاليم الإسلام ، بحيث يتميز عن « الاقتصاد الحر » بأشكاله الرأسمالية المختلفة وأيضاً « الاقتصاد الجماعي » بأشكاله الاشتراكية المختلفة .

٢ - وليس في «الاقتصاد الاسلامي» كما في «الاقتصاد الحر» أو «الاقتصاد الجماعي»، سوى مذهب اقتصادي واحد، يتمثل بالنسبة للاقتصاد الاسلامي، في تلك الأصول والمبادئ الإسلامية حسبما وردت في نصوص القرآن والسنة.

وانه في حدود المبادئ والأصول الاقتصادية، «إسلامية» كانت أو «فردية» أو «جماعية»، تختلف التطبيقات أو النظم الاقتصادية باختلاف ظروف الزمان والمكان.

ولا يعدو الأمر كما عبر عنه رجال الفقه الاسلامي أنفسهم بأنه خلاف زمان ومكان لا حجة وبرهان، ولا يعدو الأمر بتعبير رجال الاقتصاد الوضعي من تعدد الانظمة الاقتصادية في إطار المذهب الاقتصادي الواحد^(١).

٣ - وقد يحدث أن تتقارب النظم الاقتصادية، مما قد يدعو بعضهم الى القول مثلاً أن النظام الاقتصادي المصري أو العراقي أو الجزائري أو غيره ليس إسلامياً، وإنما هو يقترب من المذهب الجماعي (الاشتراكي). أو قولهم بأن النظام الاقتصادي السعودي أو الكويتي أو المغربي، يبين بالمذهب الفردي (الرأسمالي) أو هو من قبيل الاقتصاد الحر.

فهذه أقوال خاطئة تغفل التفرقة بين المذاهب الاقتصادية المختلفة «إسلامية» كانت أو «فردية» أو «جماعية»، وإن الخلاف بينها هو خلاف جوهري في الأسس والمبادئ. أما الخلاف بين النظم الاقتصادية للمذهب الواحد، فهو خلاف تفصيلي في الوسائل والأساليب. وعليه يظل الخلاف بين النظم الاقتصادية للمذاهب المختلفة هو خلاف جوهري وإن تلاقى بعض هذه النظم في بعض الوسائل والأساليب^(٢).

وترتيباً على ذلك فإن أخذ بعض الدول الإسلامية كمصر والعراق والجزائر

(١) انظر كتابنا الاول من سلسلة الاقتصاد الاسلامي (ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية) ٤.

مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) انظر كتابنا (المدخل الى الاقتصاد الاسلامي)، مرجع سابق، ص ٥٠.

وغيرها، ببعض الاساليب الاشتراكية كالتوسع في الملكية العامة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لا يحيلها - كما يريد أو يدعي بعضهم - إلى دولة اشتراكية تدور في فلك الكتلة الشرقية الشيوعية بزعامة روسيا. وكذلك بالمثل ان أخذ بعض الدول الاسلامية كالسعودية أو الكويت أو المغرب، ببعض الاساليب الرأسمالية كالتوسع في الملكية الخاصة واطلاق الحرية الاقتصادية، لا يحيلها - كما يريد أو يزعم بعضهم الآخر - إلى دولة رأسمالية تدور في فلك الكتلة الغربية الرأسمالية بزعامة امريكا. وانما يظل الحكم على هذه الدولة أو تلك من حيث خضوعها أو ارتباطها بالاقتصاد الاسلامي من عدمه، هو بمدى التزامها بأصول الاسلام ومبادئه الاقتصادية، والتي منها على نحو ما سنعرض له، الإقرار بالملكية المزدوجة الخاصة والعامة، وذلك باعتبارها أصليين متعادلين، بحيث لا يتوسع أو يضيق من دائرة احدهما على حساب الآخر الا وفقا للصالح العام وبقدر ما تتطلبه ظروف كل مجتمع، وبحيث يظل كل منهما مكمل للآخر دون تصادم أو مصادرة.

ولا شك أن أعمال كل اصل اقتصادي إسلامي وأسلوب تطبيقه، هو أمر تقديري ترخص فيه كل دولة إسلامية بحسب ظروفها، ولا يقبل أن يفرض عليها أسلوب أو نهج معين بالذات.

وهذا في الواقع لا يتعدى القول بأن لكل مذهب اقتصادي، أصولا معينة يتحرك في إطارها أي نظام اقتصادي يبين هذا المذهب. وانه في حدود هذه الاصول التي يقوم عليها كل مذهب اقتصادي مجال واسع لتطبيقات متغيرة وفقا لتغاير ظروف كل مجتمع.

الفرع الثاني

دور الباحث في الاقتصاد الاسلامي

١ - ان مهمة الباحث في الاقتصاد الاسلامي ليست عملية إنشاء المذهب الاقتصادي في الاسلام، وليست عملية ابتداء النظريات أو النظم الاقتصادية

الاسلامية، وانما هي عملية الكشف عن المذهب الاقتصادي الإسلامي، وهي عملية إستظهار الحلول الاقتصادية الاسلامية فيا يعرض للمجتمع من مشكلات اقتصادية.

فدور الباحث في الاقتصاد الإسلامي بشقيه مذهباً ونظاماً، هو دور الكاشف لا المنشئ. فهو ليس كأي باحث اقتصادي حر في بحثه، وانما هو مقيد في الكشف عن حكم الله في المسائل الاقتصادية بنصوص القرآن والسنة، وذلك إذا وجد النص، فإن لم يوجد فهو مقيد بالاجتهاد لاستظهار الحلول الإسلامية في تلك المسائل وذلك بالطرق الشرعية المقررة من قياس واستصلاح واستحسان واستصحاب.. الخ.

٢ - وعليه فان أية محاولة لدراسة النشاط الاقتصادي، خارج نصوص القرآن أو السنة أو بفير الطرق الشرعية المقررة، لا تمت الى الاقتصاد الاسلامي بصلة.

ولا يوصف المذهب الاقتصادي أو النظم أو النظريات الاقتصادية المختلفة بأنها اسلامية، إلا بقدر تعبيرها عن نصوص القرآن والسنة، والتزامها بالطرق الشرعية المقررة.

٣ - وهذا يعود بنا إلى التنبيه بأنه لا يكتفي في الباحث في الاقتصاد الاسلامي، الإلمام بالدراسات الاقتصادية الفنية، وانما ايضا وعلى نفس المستوى الإلمام بالدراسات الاسلامية الفقهية وعلى رأسها اصول الفقه والتمييز بين النصوص الشرعية.

ويكتفي للدلالة على ذلك الاشارة على سبيل المثال إلى ما ورد في السنة النبوية (من كان له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه ولا يكرها)، وفي رواية اخرى (ولا يؤجرها اياه)^(١).

(١) أخرجه أبو داود

وينطوي هذا الحديث على (هدف عظيم هو التقليل من عدد الاجراء والزيادة في عدد الملاك.. ذلك ان اعظم آفة تصيب المجتمع وتهدد كيانه وتخرق في عظامه من حيث يشر او لا

فقد اعتبر الامام ابن حزم ان هذا النص هو تشريع عام يلتزم بحكمه المسلمون في كل زمان ومكان ، ومن ثم فهو يمنع بصفة مطلقة كراء الارض أي تأجيرها ، ويقرر في عبارات صارمة بكتابه المحلي (ان الارض لمن يزرعها)^(١). بينما يذهب اغلب علماء الفقه الاسلامي بأن هذا النص هو تشريع خاص موقوت بتوافر شروط معينة ، واستدلوا على ذلك بانه حين هاجر الرسول ﷺ الى المدينة وكانت تتمثل الثروة العامة في الأرض وزراعتها وكانت يومئذ في يد الأنصار وحدهم ، ومنهم من كان يملك فوق حاجته ويمجز عن زراعة ما كان يملكه فيؤجره لغيره ، فرأى الرسول عليه السلام ان المصلحة تقضي بالنهي عن كراء الأرض واثار على من عنده فوق طاقته أو حاجته ان يمنح الزائد أخاه ليقوم على زراعتها دون أن يؤخذ منه نظير لذلك ، وذلك توسعة على المهاجرين بإيجاد عمل لهم يرتزقون منه ، حتى اذا تغيرت المصلحة واستقرت الامور ووجد الفقراء من المهاجرين رزقا ، أباح عليه الصلاة والسلام لاصحاب هذه الارض كراءها لغيرهم كما كان الحال قبل مقدمه الى المدينة^(٢).

ومن هنا يتبين أن الخلاف حول فهم الادلة الشرعية ، أدى الى خلاف خطير في المجال الاقتصادي ، ولا يحسمه سوى الدراية الدقيقة بأصول الفقه ومعرفة سبب نزول النص أو أحوال تطبيقه .

= يشمر ، ان يوجد التراء الفاحش الى جانب الفقر المدقع ، ان يوجد من يملك القناطر المنظرة ويجواره من لا يملك قوت يومه ، ان يوجد من يضع يده على بطنه يشكو زحمة التخمّة ويجواره من يضع يده على بطنه يشكو عضّة الجوع) - انظر الدكتور يوسف القرضاوي ، في كتابه فقه الزكاة ، الطبعة الثالثة ١٣٩٦/١٩٧٦ لناشره مؤسسة الرسالة بيروت .

- (١) انظر ابن حزم في كتابه المحلي ، الجزء التاسع ، المسألة رقم ١٢٩٧ .
- (٢) انظر فضيلة استاذنا المرحوم الشيخ علي الحنيف في بحته (الملكية الفردية وتحديداتها في الاسلام) والمقدم لمؤتمر علماء المسلمين الاول المنعقد بالقاهرة في مارس سنة ١٩٦٤ م ، كتاب المؤتمر المذكور لناشره مجمع البحوث الاسلامية بمشيخة الأزهر الشريف ، ص ١٢٨ .

الفرع الثالث

أزمة الاقتصاد الاسلامي والسبيل إلى احيائه

١ - ان البحث في الاقتصاد الاسلامي بشقيه، مذهبا ونظاما، هو اليوم من أشق المهام وأعصرها ويرجع ذلك في نظرنا الى سببين رئيسين:

أولهما: قفل باب الاجتهاد تلقائيا منذ نحو عشرة قرون^(١)، وبالتالي عطلت المبادئ الاقتصادية عن مواجهة حاجات المجتمع المتغيرة. كما ندرت الدراسات الاقتصادية الاسلامية بالمعنى العلمي المعروف، حتى وجدنا الكثير من المثقفين لا يتصور وجود اقتصاد إسلامي يستطيع ان يلبي حاجات المجتمع الحديث، او يقف في مقابلة الاقتصاديين السائدين الرأسمالي والاشتراكي.

ثانيهما: تمعد الحياة الاقتصادية بحيث لم يعد يكفي في الباحث مجرد الإحاطة بالدراسات الإسلامية والفقهية الواسعة، بل أصبح يتطلب منه وعلى نفس المستوى الإحاطة بالدراسات الاقتصادية الفنية الدقيقة والنظم الاقتصادية المعاصرة.

٢ - وحتى يمكن إحياء الاقتصاد الإسلامي، وبالتالي يلتزم به العالم الإسلامي، ويقتنع العالم أجمع بصلاحيته، لا بد أن تنشط وان تتعدد بحوث الاقتصاد الإسلامي متطافرة في مجالين:

اولهما: الكشف عن الأصول والمبادئ الاقتصادية الإسلامية بلغة العصر.

ثانيهما: إعمال هذه الاصول وربطها بما هو واقع بعالمنا الاقتصادي المعقد الحالي.

وهذه المهمة يعزف عنها تلقائيا اقتصاديون الفنيون اذ تعوزهم الدراسات الفقهية الإسلامية، كما يقتصر عنها علماء الدين اذ تعوزهم

(١) انظر ما اوضحناه فيما بعد بفرع (نكسة دراسة الاقتصاد الإسلامي بقفل باب الاجتهاد)،

الدراسات الاقتصادية الفنية.

ومن هنا كانت أزمة الاقتصاد الاسلامي ومشكلته» وكانت حلقة المفقودة، وهو أنه لا يوجد عندنا بكفاية علماء متخصصون في الاقتصاد الاسلامي. ومن هنا فإن المسلمين اليوم، قادة وشعوبا، يدورون في حلقة مفرغة، يتطلعون الى الاقتصاد الاسلامي ويطالبون بالحلول الاسلامية، ثم يتوزعون بين الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي، ويطبقون الحلول الرأسمالية أو الاشتراكية. وفي النهاية يعيشون في كنف أنظمة أجنبية لا يرتاحون لها أو يطمنون اليها.

وليس من سبيل لعلاج هذا الحال، أو التخلص من هذه الحلقة المفرغة، إلا باعداد العالم في الاقتصاد الاسلامي الذي يجمع بين «الثقافة الاسلامية الفقهية الواسعة» وبين «الثقافة الاقتصادية الفنية المعاصرة». ولن يكون ذلك عن طريق استصراخ المهم، أو مناشدة علماء الاقتصاد بالتخصص في الاسلاميات او علماء الدين بالتخصص في الاقتصاد، واغنا عن طريق انشاء كراسي لهذه المادة بالجامعات الاسلامية وتعميم تدريسها بكافة كليات ومعاهد الحقوق والتجارة والإدارة والشريعة والاقتصاد. وحينئذ يقبل عليها طلابها المتخصصون، فتتعدد أبحاثها وتوسع، وتنشط دراساتها وتعمق، وتفرض وجودها على الفكر الإنساني، وتلعب دورها الفعال في خدمة الإسلام وتوجيه حياة المسلمين.

٣ - ويوم ان تنشأ في جامعات العالم الإسلامي ومعاهده المتخصصة كراسي للاقتصاد الإسلامي، فانه سيكون على شاغلها مهام شاقة ومتعددة، أخصها:

أولا: التوافر على دراسة نصوص القرآن والسنة ذات الصلة بالحياة الاقتصادية وبيان كيفية إعمالها بما يتلاءم وظروف الزمان والمكان، واقتراح الحلول الإسلامية لمختلف مشكلات العصر الاقتصادية.

ثانياً: القيام بدراسات مقارنة بين المذهب الاقتصادي في الاسلام والمذاهب الاقتصادية الاخرى، ومدى تبين التطبيقات الاقتصادية نتيجة الاختلافات الموجودة بينها، مع اجراء تقويم لكل منها.

ثالثاً: الرجوع الى مؤلفات فقهاء الشريعة الاسلامية، واستخراج آرائهم التفصيلية في الموضوعات الداخلة في المجال الاقتصادي، وعرضها بالصيغة المستخدمة حالياً في الدراسات الاقتصادية الحديثة مع التعليق عليها.

رابعاً: تتبع الفكر الاقتصادي لدى جبهة العلماء المسلمين في مختلف الأزمان والأقطار الإسلامية، واستخلاص ما يوجد بينها من تبين مع تحقيق اسانيد كل رأي منها وتقويه.

خامساً: الاشراف على تكوين مكتبات علمية تضم المؤلفات والبحوث والرسائل والدوريات العلمية المعنية بالدراسات الاقتصادية في الإسلام.

سادساً: تشجيع رسائل الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، والعمل على تنشئة عناصر شابة من الباحثين الذين يجمعون بين الثقافتين الاسلامية والفقهية والاقتصادية الفنية.

سابعاً: دراسة الأوضاع الاقتصادية للعالم الاسلامي، وتقصي ما يعانيه هذا العالم من تخلف، ورسم الطريق المدروس لاقامة صروح اقتصادية اسلامية في العالم الاسلامي، وتحقيق تعاونه وتكامله الاقتصادي.

اتنا لا نذهب بعيداً، اذ نتطلع الى اليوم الذي تنشأ فيه بالعالم الاسلامي معاهد عالية متخصصة في الاقتصاد الاسلامي^(١). فالاقتصاد هو المجال الذي

(١) إحصاءاً لتوصية المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي، المنعقد بمكة المكرمة في فبراير سنة ١٩٧٦م، بادرت حديثاً كلية الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز بمكة، بانشاء «المركز العالمي لاجتاهات الاقتصاد الاسلامي».

وإحصاءاً لتوصية المؤتمر العالمي الاول للفقه الاسلامي، المنعقد بالرياض في نوفمبر سنة ١٩٧٦م.

تتجلى فيه قوة الإسلام المادية والروحية، وهو الذي يتحقق من خلاله تماسك الأمة الاسلامية وعظمتها ورسالتها العالمية.

= ١٩٧٦م . بادرت كلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية با إنشاء قسم لها لدراسة الاقتصاد الاسلامي على مدى اربع سنوات كاملة بدأت من العام الدراسي ١٣٩٩ - ١٤٠٠ ، لسحول بها بعد الى كلية مستقلة للاقتصاد الاسلامي .

كذلك بادرت أخيراً كلية التجارة بجامعة الازهر ، بإنشاء مركز الابحاث والدراسات الاسلامية التجارية . سكون به هيئة تدريس مستوفاة من استاذ واستاذ مساعد ومدرس بجانب الوظائف المعاونة ، ومنح الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الاسلامي .

الفصل الثاني

تطور

الدراسات

الاقتصادية الاسلامية

● تطور الدراسات الاقتصادية

- أ - الاقتصاد كفكر .
- ب - الاقتصاد كعلم .
- ج - الاقتصاد كمذهب .
- د - الاقتصاد كنظام تطبيقي لأحد المذاهب .

● تطور دراسة الاقتصاد الاسلامي وأهم مراجعه القديمة والحديثة

- أ - ازدهار دراسة الاقتصاد الاسلامي وأهم مراجعه القديمة .
- ب - نكسة دراسة الاقتصاد الاسلامي بقفل باب الاجتهاد .
- ج - صحوة دراسة الاقتصاد الاسلامي وأهم مراجعه الحديثة .

● التمييز بين كل من « علم الاقتصاد » و« الاقتصاد الاسلامي » و« الاقتصاديات الأخرى » .

- أ - التفرقة بين علم « الاقتصاد » وبين « الاقتصاد الاسلامي » .
- ب - التفرقة بين « الاقتصاد الاسلامي » وبين « الاقتصاديات الوضعية » .
- ج - تميز الاقتصاد الاسلامي ونظرة المستشرقين له .

نبحث في هذا الفصل تطور الدراسات الاقتصادية عامة وذلك من الزاوية التي تتصل ببحثنا، ثم تعالج تطور دراسة الاقتصاد الاسلامي مبينين أهم مراجعه القديمة والحديثة، ثم نعرض الى التمييز بين «علم الاقتصاد» وبين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاديات الاخرى.

وبذلك تتحدد مطالب هذا الفصل على الوجه الآتي :-

المطلب الأول : تطور الدراسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: تطور دراسة الاقتصاد الاسلامي وأهم مراجعه القديمة والحديثة.

المطلب الثالث : التمييز بين كل من «علم الاقتصاد» و«الاقتصاد الاسلامي» و«الاقتصاديات الأخرى».

المطلب الأول تطور الدراسات الاقتصادية

بتتبع تطور الدراسات الاقتصادية، يلاحظ أنها بدأت منذ القدم مجرد آراء وأفكار. ثم اعتباراً من القرن التاسع عشر، بدأت هذه الدراسات تأخذ الطابع العلمي. ومنذ أوائل القرن العشرين، أصبحت هذه الدراسات ذات طابع مذهبي. ثم أخيراً تنوعت هذه الدراسات بتنوع النظم الاقتصادية تطبيقاً لكل مذهب.

وعليه، فإننا نميز بين الاقتصاد كفكر، والاقتصاد كعلم، والاقتصاد كمذهب، والاقتصاد كنظام تطبيقي لأحد المذاهب الاقتصادية. ونبين ذلك باختصار في الفروع الآتية: -

الفرع الأول: الاقتصاد كفكر.

الفرع الثاني: الاقتصاد كعلم.

الفرع الثالث: الاقتصاد كمذهب.

الفرع الرابع: الاقتصاد كنظام تطبيقي لأحد المذاهب.

الفرع الأول الاقتصاد كفكر

١ - آراء اقتصادية متفرقة

بدأت الآراء الاقتصادية منذ القدم مع وعي الإنسان بمشكلاته، والمتتبع للحضارات القديمة كالحضارة المصرية والآشورية والبابلية ثم عند الإغريق والرومان، يجد لدى قادتهم الكثير من الأفكار الاقتصادية ولكنها لا تعدو (آراء متفرقة في مسائل خاصة بمناسبة البحث في الموضوعات الأخلاقية أو السياسية أو الدينية باعتبارهم مصلحين اجتماعيين)^(١).

٢ - أفكار اقتصادية غير متأسكة

وفي العصور الوسطى منذ القرن الخامس الميلادي حتى القرن الخامس عشر بدأ الفكر الاقتصادي ينشط تبعاً لنشاط الحياة الاقتصادية، غير أن الأفكار الاقتصادية (كانت أفكاراً متقطعة غير متأسكة وكانت خاضعة للعوامل الدينية شأنها في ذلك شأن جميع نواحي النشاط الاجتماعي في تلك العصور)^(٢).

٣ - أفكار اقتصادية متميزة

ومنذ القرن السادس عشر مع بداية ظهور الدولة الحديثة على أنقاض العهد الاقطاعي وإحتياج هذه الدول إلى ما يدعم كيانها الاقتصادي، فضلاً عما كان لحركة الإصلاح الديني والنهضة الحديثة من أثر في تحرير الاقتصاد وإبتعاد الناس تدريجياً عن القاعدة التي كانوا يسرون عليها في العصور الوسطى من وجوب الاعتدال في الكسب، بدأت تظهر الأفكار الاقتصادية كأفكار متميزة

(١) أنظر الدكتور محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، الجزء الأول عام ١٩٦١، مطبعة نهضة مصر، ص ٩٥.

(٢) المرجع السابق ص ٦٢.

متأسكة. وقد جرى ذلك على يد التجارين Mercantalisme وأنصار المذهب الحر Liberalisme.

وخلاصة القول أن الآراء الاقتصادية قديمة منذ وجد الإنسان. ولكنه لم يوجد فكر اقتصادي جدير بهذا الاسم إلا اعتباراً من القرن السادس عشر، تبعاً لنمو النشاط الاقتصادي واتساعه.

الفرع الثاني الاقتصاد كعلم

١ - حداثة علم الاقتصاد

ومنذ القرن التاسع عشر، ومع تطور المجتمع البشري بفعل الثورة الصناعية وما استتبع ذلك من أحداث وآثار اقتصادية، بدأت الدراسات الاقتصادية تأخذ طابعاً جديداً، وهو الطابع العلمي من ملاحظة الظواهر الاقتصادية وتحليلها ومحاولة إستخلاص القوانين الاقتصادية التي تحكمها.

وفي رأي بعض أساتذة الاقتصاد، أنه حتى إبان ظهور مدارس الاقتصاد في القرن التاسع عشر (لم يكن في الاستطاعة الزعم بأن دراسة الاقتصاد قد أرست قواعد لها على أسس قوية الدعائم، مما يمكن مقارنته بالفروع الهامة الأخرى من فروع المعرفة، سواء من حيث نطاق الدراسة أو من حيث عمقها وجديتها)^(١).

ومؤدى ما تقدم، ان الدراسات الاقتصادية بالمعنى العلمي المعترف به، لم تظهر الا حديثاً، تبعاً للتطور الاقتصادي من ناحية، وانتهاج الاسلوب العلمي من ناحية أخرى.

(١) انظر الدكتور صلاح الدين نامق، علم الاقتصاد، طبعة سنة ١٩٦٩، دار النهضة العربية، ص ١١.

٢ - طابع علم الاقتصاد

فعلم الاقتصاد هو الذي يدرس الظواهر الاقتصادية ويحللها بقصد استخلاص القوانين الاقتصادية التي تحكمها كقانون تناقص المنفعة، وقانون الغلة المتزايدة، وقانون العرض والطلب، وقانون أقل مجهود لأقل تكلفة. فهو ذو طابع نظري، يدرس ما هو كائن فعلاً، ولا علاقة له بالأخلاق أو السياسة أو اتجاهات الدولة الاقتصادية أو مفهوم المجتمع لفكرة العدالة. ومن ثم فهو محايد وليس يعامل بميز يستقل أو يتفرد به فذهب دون آخر، حيث لا يمكن وصف مثل هذه القوانين الاقتصادية بأنها رأسمالية أو اشتراكية أو اسلامية، وإنما هي حقائق علمية لا دين ولا جنسية لها فهي ذات صبغة عالمية لا تتفاوت فيها الشعوب أو الدول تبعاً لاختلاف مفاهيمها الاجتماعية.

أما كيفية إعمال هذه القوانين الاقتصادية وطريقة التأثير فيها والاستفادة منها، فهذا هو دور المذهب الاقتصادي بحسب ما يستهدفه. وهنا فقط مجال الخلاف والتمييز، وهو ما نوضحه فيما يلي:

الفرع الثالث الاقتصاد كمذهب

١ - الاتجاه الجديد للدراسات الاقتصادية

ومنذ أوائل القرن العشرين، مع تطور الأحداث وبروز الاهمية الكبرى للمشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كيفت وشكلت حياة الناس وشغلت الجانب الأكبر من تفكيرهم ومشاعرهم، تغيرت طبيعة الدراسات الاقتصادية وأصبحت ذات طابع مذهبي الى جانب طابعها العلمي. فلم تقف عند مجرد استنباط القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، بل تجاوزتها الى وضع أهداف

للحياة الاقتصادية ورسم الخطط المؤدية الى تحقيق هذه الأهداف وهو ما يعبر عنه بالمذهبية أو «الايديولوجية» الاقتصادية.

وليس مثيراً لمهني ما تقدم أن «المذهبية الاقتصادية» حديثة لم تظهر الا خلال الخمسين سنة الأخيرة، وانما هي قديمة قدم المجتمعات البشرية، اذ لا يمكن ان تتصور مجتمعاً دون مذهبية اقتصادية^(١). ذلك لأن كل مجتمع يارس إنتاج الثروة وتوزيعها، لا بد له من طريقة يتفق عليها في تنظيم هذه العمليات الاقتصادية. وهذه الطريقة هي التي تحدد موقفه المذهبي من الحياة الاقتصادية. وكل ما هناك، انه حتى أوائل القرن العشرين لم تكن الظروف الاقتصادية قد بلغت من الأهمية بحيث تؤثر في حياة ونظام الدول، حتى تعنى بوضع مذهب اقتصادي متكامل يعبر عن اتجاهاتها الاقتصادية^(٢).

٣ - طابع المذهب الاقتصادي

والمذهب الاقتصادي هو الذي يضع أهداف الحياة الاقتصادية ويرسم الوسائل المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف. فهو ينطوي على أمرين، هما غاية ووسيلة النشاط الاقتصادي. فتحديد هدف الإنتاج، والإبقاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو تأميمها، ومدى الحرية الاقتصادية، وكيفية توزيع الثروة... الخ، كل ذلك مما يدخل في مجال المذهب الاقتصادي.

فهو ذو طابع عملي، يدرس ما يجب أن يكون، فله علاقة وثيقة بالأخلاق أو السياسة أو اتجاهات الدولة الاقتصادية، أو مفهوم المجتمع لفكرة العدالة. ومن ثم فهو مجال الخلاف بين الشعوب والدول، بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل مجتمع واختلاف الأفكار والمفاهيم التي يرتبط بها وتصوره

(١) أنظر الدكتور زكريا أحد نصر، تطور النظام الاقتصادي، الطبعة الثانية ١٩٦٥ دار النهضة العربية، ص ٣٨.

(٢) أنظر الدكتور محمد حلمي مراد، المرجع السابق.

للمعادلة وطريقة تحقيقها .

وفي مجال المذاهب الاقتصادية، يمكننا أن نميز بين الاقتصاد الفردي «الرأسمالي» والاقتصاد الجماعي «الاشتراكي» والاقتصاد «الإسلامي» . كما أنه في مجال كل مذهب اقتصادي يمكن أن تتعدد وتختلف تطبيقاته ونماذجه أي نظمه .

٣ - اختيار المذهب الاقتصادي لا يتم اعتباطاً

هذا وإن اختيار المذهب الاقتصادي والنظم المتفرعة عنه لا يتم اعتباطاً، وإنما مرده كما أشرنا ظروف كل مجتمع، سواء من حيث درجة تطوره الاقتصادي، أو من حيث الأفكار والمفاهيم التي يرتبط بها .

ولذلك فنحن مع القائلين إن كل مذهب أو نظام اقتصادي، هو حل لمرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي للمجتمع، ينبذه إلى آخر متى عجز عن مواجهة مقتضيات تطوره . ولا يستثنى من ذلك الأصل - على نحو ما سنبينه - سوى المذهب الاقتصادي الإسلامي .

الفرع الرابع

الاقتصاد كنظام تطبيقي لأحد المذاهب

١ - تعدد النظم الاقتصادية

وهذه الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين : المعسكر الغربي الذي يمين بالمذهب الفردي «الرأسمالي» والمعسكر الشرقي الذي يمين بالمذهب الجماعي «الاشتراكي» ، تعددت التطبيقات والنماذج المذهبية داخل كل معسكر تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية .

وعليه، فقد أصبح لكل مذهب اقتصادي سبل مختلفة يستطيع سلوكها دون أن تختلف مجموعة الدول الرأسمالية أو مجموعة الدول الاشتراكية أو مجموعة

الدول الإسلامية في النمط الأساسي للحياة الاقتصادية ، مما يمكن رده الى اتجاه واحد يجد التعبير عنه فيما نسميه بالنظم الاقتصادية للمذهب الفردي «الرأسمالي» متمثلاً في التطبيق أو النموذج الأمريكي أو النموذج الانجليزي أو النموذج الفرنسي أو النموذج الاسكندنافي... الخ، وما نسميه بالنظم الاقتصادية للمذهب الجماعي «الاشتراكي» متمثلاً في التطبيق أو النموذج السوفييتي أو النموذج المجري أو النموذج اليوغوسلافي أو النموذج الصيني... الخ. وما يمكن أن نسميه بالنظم الاقتصادية للمذهب الاقتصادي الاسلامي متمثلاً في التطبيق أو النموذج السعودي أو النموذج المصري أو النموذج الجزائري أو النموذج المغربي... الخ.

٢ - الخلاف بين النظم الاقتصادية

وقد يحدث أن تتقارب النظم الاقتصادية ، مما قد يدعو بعضهم الى القول بأن الاقتصاد الانجليزي أو الاقتصاد الاسكندنافي يقترب من المذهب الجماعي «الاشتراكي» ، أو قول بعضهم ان الاقتصاد اليوغوسلافي أو الاقتصاد المجري بدأ يأخذ بالمذهب الفردي «الرأسمالي» ، أو قول بعضهم الآخر ان اقتصاديات الدول الإسلامية تتوزع بين المذهبين الفردي والجماعي .

وهو قول خاطيء يغفل التفرقة الأساسية بين المذهب الاقتصادي والنظام الاقتصادي ، ذلك أن كل اقتصاد فردياً كان أو جماعياً أو إسلامياً يشمل في الواقع جانبين :

أ - جانب ساكن أو ثابت Statique

وهو الأسس والمبادئ التي ينطوي عليها مذهبه . وهي في خطوطها الرئيسية واحدة مما لا يقبل التغيير أو التبديل كهدف الإنتاج ، ونوع الملكية الهائلة ، ونوعية التخطيط الاقتصادي ، وكيفية تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وطريقة توزيع الناتج أو الدخل القومي .

ب - جانب حركي أو متطور *Dynamique*

وهو الوسائل والأساليب التي يتدرج بها ذلك الاقتصاد لتطبيق هذه الأسس والمبادئ، مما يفتح الباب لتغاير كبير في ذات مذهبه، فتتعدد وتختلف نظمه باختلاف الزمان والمكان دون الخروج عن الخطوط العريضة للمذهب.

فالخلاف بين المذاهب الاقتصادية، هو خلاف جوهري في الأسس والمبادئ. أما الخلاف بين النظم الاقتصادية للمذهب الواحد، فهو خلاف تفصيلي في الوسائل والأساليب. وعليه يظل الخلاف بين النظم الاقتصادية للمذاهب المختلفة، هو خلاف جوهري، وإن تلاقت في بعض الوسائل والأساليب.

وترتيباً على ذلك، فإن أخذ بعض الدول الرأسمالية كإنجلترا أو فرنسا وغيرها، ببعض الأساليب الاشتراكية كتأميم بعض وسائل الانتاج أو وضع الخطط الاقتصادية أو التدخل في تحديد الأسعار والاجور، لا يفيد عدولها عن المذهب الفردي «الرأسمالي» وذلك حتى تعدل عن أسس هذا المذهب. كما أن أخذ بعض الدول الاشتراكية كيوغوسلافيا أو المجر أو غيرها، ببعض الأساليب الرأسمالية كالسماح بقدر من الحرية الاقتصادية أو اقرار بعض صور الملكية الخاصة، لا يفيد عدولها عن المذهب الجماعي «الاشتراكي»، وذلك حتى تعدل فعلاً عن أسس هذا المذهب. وكذلك الامر بالنسبة للدول الاسلامية التي تدّين بالاسلام وتأخذ بالمذهب الاقتصادي الاسلامي.

وهذا في الواقع لا يتعدى القول بأن لكل مذهب اقتصادي أصولاً معينة يتحرك في إطارها أي نظام اقتصادي يدين بهذا المذهب. وأن في حدود هذه الأصول التي يقوم عليها كل مذهب اقتصادي، مجال واسع لتطبيقات متغايرة وفقاً لتغاير الزمان والمكان.

المطلب الثاني

تطور دراسة الاقتصاد الاسلامي وأهم مراجعه القديمة والحديثة

مرت دراسة الاقتصاد الاسلامي بثلاث مراحل : -
المرحلة الاولى : ازدهار دراسة الاقتصاد الاسلامي .
المرحلة الثانية : نكسة دراسة الاقتصاد الاسلامي بقفل باب الاجتهاد .
المرحلة الثالثة : صحوة دراسة الاقتصاد الاسلامي في العصر الحديث .
ونعرض لبحث تطور تلك الدراسة في مراحلها الثلاث المذكورة ، وذلك في
الفروع الثلاثة التالية :

الفرع الاول

ازدهار دراسة الاقتصاد الإسلامي وأهم مراجعه القديمة

١ - بداية الدراسات الاقتصادية الإسلامية

في العهد الاسلامي الاول كان النشاط الاقتصادي محدوداً ويتركز أساساً في
الربحي والتجارة . فلم يمن علماء المسلمين القدامى بالكشف عن أصول الاسلام
الاقتصادية ، وانما تركزت اجتهاداتهم في محاولة بيان حكم الإسلام في المعاملات
الجزائية وقمعت أو إستظهرت الحلول الإسلامية فيما يعرض لهم من مسائل او

مشكلات اقتصادية .

ومنذ بدأ يتسع النشاط الاقتصادي وتعدد صوره ، ظهرت كتب الفقه الإسلامي في القرن الثاني الهجري وهي مليئة بالأحكام التفصيلية في تنظيم أوجه النشاط الاقتصادي وغنية بالأفكار الاقتصادية المختلفة لا سيما ما تعلق منها بتحريم الربا والاحتكار او بتحديد الأسعار أو عدم جواز ذلك وحكم شركات الاموال وتنظيم السوق ، وما إلى ذلك من المسائل الاقتصادية التي عرضت للمسلمين وقتئذ وحاول فقهاؤهم بحمها على ضوء تعاليم الاسلام متمثلة في نصوص القرآن والسنة .

ولكن ظلت هذه الأفكار والتطبيقات الاقتصادية متناثرة بين فصول الفقه وغيرها من الكتب التي تبحث في الاحكام ، دون ان تدرس كموضوع مستقل قوامه الاقتصاد الاسلامي .

٢) أهم كتب الفقه القديمة التي عرضت للمسائل الاقتصادية

ولعل من أهم هذه الكتب الفقهية الإسلامية التي عرضت بعمق لكثير من المسائل الاقتصادية :

أولاً : في الفقه المالكي

أ - المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس (٩٣ / ١٧٩ هـ) ، رواية الامام سحنون ، ويقع في اثني عشر جزءاً طبع القاهرة .

ب - بداية المجتهد ونهاية المقتصد للامام ابو الوليد محمد بن رشد (الحفيد) ، المتوفي عام ٥٩٥ هـ ، ويقع في جزئين طبع القاهرة .

وهو من أجل المصنفات في الفقه الاسلامي لعنايته بأصل المسائل عناية فائقة مع الاجاز والاجال . فعنده ان الفقيه ليس هو الذي يكثر من حفظ المسائل ، بل هو الذي يردّها إلى أصولها ثم يخرج عليها مسائل جديدة .

ج - الجامع لأحكام القرآن للإمام عبدالله القرطبي ، المتوفي عام ٦٧١ هـ ، ويقع في عشرين جزءاً طبع القاهرة .

د - الشرح الكبير للإمام احمد الدردير ، المتوفي عام ١٢٠١ هـ ، ويقع في أربعة أجزاء طبع القاهرة بتحقيق الدكتور مصطفى كمال وصفي .

ثانياً: في الفقه الحنفي

أ - احكام القرآن للإمام أبي بكر الرازي الجصاص ، المتوفي عام ٣٧٠ هـ ، ويقع في ثلاثة أجزاء طبع القاهرة .

ب - المبسوط للإمام شمس الدين السرخي ، المتوفي عام ٤٨٣ هـ ، ويقع في ثلاثين جزءاً طبع القاهرة .

وقد ألف السرخسي كتابه هذا شرحاً لكتاب الكافي للحاكم الشهيد ابي الفضل بن محمد المروزي امام الحنفية في عصره (المتوفي عام ٣٣٤ هـ) . ويعتبر المبسوط للسرخسي من اكبر ما صنف في الفقه الحنفي وكذا في الفقه المقارن . ونزداد اكباراً لمؤلف هذا الكتاب ، انه قد املى اغلبه من ذاكرته وهو سجين بفرغانة في خراسان ، وكان سبب سجنه نصحه الأمير بنصيحة غضب عليه بسببها وأمر بسجنه^(١) .

ج - تحفه الفقهاء للإمام علاء الدين السمرقندي ، المتوفي عام ٥٤٠ هـ ، ويقع في ثلاثة اجزاء طبع دمشق بتحقيق الدكتور محمد زكي عبد البر .

د - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين الكاساني ، المتوفي عام ٥٨٧ هـ ، ويقع في سبعة أجزاء طبع القاهرة .

وكان الكاساني يلقب بملك العلماء ، وقد صنف كتابه هذا شرحاً لكتاب

(١) أنظر كتاب (المعات في المكتبة والبحث والمصادر) للدكتور عجاج الخطيب ، الطبعة الثالثة ١٩٧١/٣٩١ ، لشاره المطبعة العلمية بدمشق ، ص ٢٤٨ .

تحفة الفقهاء للسمرقندي، وامتاز بحسن ترتيبه ووضوح أسلوبه وهو فريد في تقسيماته وطريقة عرضه للمسائل.

ثالثاً: في الفقه الشافعي

أ - الام للامام محمد بن ادريس الشافعي (٢٠٤/١٥٠ هـ)، ويقع في سبعة أجزاء طبع القاهرة. ويعتبر من أجمع وأسلس كتب الفقه.

ب - الاحكام السلطانية للقاضي أبي الحسن المواردي، المتوفي عام ٤٥٠ هـ، طبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة.

ج - المجموع للامام محي الدين شرف النووي، المتوفي عام ٦٥٧ هـ، ويقع في تسعة أجزاء طبع القاهرة.

د - الاشياء والنظائر للامام جلال الدين السيوطي، المتوفي عام ٩١١ هـ، وقد طبع مراراً في مكة والقاهرة.

هـ - نهاية المحتاج الى شرح المنهاج للامام شمس الدين الرملي، المتوفي عام ١٠٠٤ هـ، ويقع في مجلد واحد طبع القاهرة.

رابعاً: في الفقه الحنبلي

أ - الاحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى الحنبلي، المتوفي عام ٤٥٨ هـ، تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، لناشره مصطفى الحلبي بالقاهرة.

ب - المغني للامام ابن محمد بن قدامة، المتوفي عام ٦٢٠ هـ، ويقع في عشرة أجزاء طبع القاهرة.

ويعتبر من أجمع ما صنف في الفقه الحنبلي، وكذا في الفقه المقارن، وهو شرح مختصر الخرقي لابي القاسم محمد الخرقي المتوفي عام ٣٣٤ هـ.

ج - الفتاوى الكبرى للامام تقي الدين ابن تيمية، المتوفي عام ٧٣٨ هـ، ويقع في سبعة وثلاثين جزءاً طبع الرياض.

د - اعلام الموقعين عن رب العالمين للإمام شمس الدين بن القيم الجوزية ،
المتوفي عام ٧٥١ هـ ، ويقع في ثلاثة أجزاء طبع القاهرة .

وله أيضاً زاد المعاد في هدى خير العباد ، تعليق الشيخ محمد حامد الفقي ،
طبع القاهرة .

وكذا الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، ويقع في مجلد واحد ، طبع
القاهرة .

خاصاً : في الفقه المقارن

أ - المحلى للإمام أبي محمد بن حزم (الظاهري الاندلسي) المتوفي عام
٤٥٦ هـ ، ويقع في إحدى عشر جزءاً طبع القاهرة .

ويعتبر من كتب الفقه المقارن خاصة فقه الظاهرية .

ب - المبسوط للإمام السرخسي ، وقد سبق الإشارة اليه ضمن كتب
الحنفية .

ج - المغنى للإمام بن قدامة . وقد سبق الإشارة اليه ضمن كتب
الحنابلة .

د - الروض النضر للإمام شرف الدين الصنعاني ، المتوفي عام ١٢٢١ هـ .
وهو شرح كتاب مجموع الفقه الكبير للإمام زيد بن علي المتوفي سنة ١٣٢ هـ ،
طبع القاهرة .

ويعتبر من كتب الفقه المقارن خاصة فقه الزايدية .

هـ - نيل الاوطار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (قاضي قضاة
اليمن) ، المتوفي عام ١٢٥٠ ، ويقع في ثمانية أجزاء ، طبع القاهرة .

ولاشك أنه حين تستخلص الاحكام الاقتصادية من بين ثنايا هذه
الكتب الفقهية وتدون في أبحاث مستقلة ، يتوافر لدينا ما نسميه بالاقتصاد

الإسلامي وهو اقتصاد يتضمن دراسات عميقة سواء في مجال الكشف عن المبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام (أي المذهب الاقتصادي الإسلامي) أو في مجال بيان حلول الإسلام لمشاكل ذلك العصر الاقتصادية وكيفية إعمال مبادئه الاقتصادية (أي النظام أو النظم الاقتصادية الإسلامية).

لقد عالج ابن حزم في كتابه المحلى، التزام الدولة بضمان حد الكفاية لكل فرد متجاوزاً بذلك كل فكر اقتصادي متقدم^(١). ولقد عرضت المذاهب الفقهية المختلفة، وبعبارة أدق الاجتهادات أو التطبيقات الإسلامية^(٢)، لمبدأ الحرية الاقتصادية وحدوده ولمدى تدخل الدول في النشاط الاقتصادي، ولنطاق الملكية الخاصة والعامة... الخ. ولقد اختلفت بينها الحلول باختلاف ظروف الزمان والمكان، مؤكدة بذلك مرونة الاقتصاد الإسلامي وانه في حدود القواعد الكلية التي تقررت في الكتاب والسنة مجال واسع للاجتهاد يترخص فيه المسلمون وفقاً لمصالحهم المتغيرة. بل لقد رأينا الامام الشافعي حين قدم إلى مصر ووجد مجتمعاً مغايراً، يفتي بتطبيق مختلف عما سبق ان اثنى به في العراق.

٣ - أهم المؤلفات الاقتصادية الإسلامية القديمة

على أنه رغم تناثر أغلب الدراسات الاقتصادية الإسلامية بين ثنايا كتب الفقه وجوانب الهوامش والمآثور، فقد وجدت بعض المؤلفات الاقتصادية المستقلة. بل ان أولى الدراسات الاقتصادية في العالم ظهرت في ظل الإسلام

-
- (١) من البحوث القيمة التي عالجت الفكر الاقتصادي لدى ابن حزم، بحث الدكتور إبراهيم اللبان المنشور بالصفحات ٢٤٨/٢٥٦ من كتاب المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية مارس ١٩٦٤. ولكنه عالجه تحت عنوان: (حق الفقراء في أموال الأغنياء)، ونرى من الأدق أن يعالج هذا الفكر تحت عنوان (التزام الدولة الإسلامية بضمان حد الكفاية لكل مواطن).
- (٢) أنظر ما سبق أن أوضحناه بهامش ص ٢٩.

وعلى يد الكتاب العرب منذ القرن السابع الميلادي .

أ - فهذا كتاب الخراج لأبي يوسف المتوفي سنة ١٨٢ هـ / ٧٦٢ م . وكان قاضي قضاة الخليفة هارون الرشيد ، وطلب منه ان يضع له كتاباً جامعاً ، في جباية الخراج والعشور والزكاة والجزية وغير ذلك مما يجب العمل به . فوضع أبو يوسف كتاب الخراج ويقول في مقدمته مخاطباً أمير المؤمنين هارون الرشيد (وقد كتبت لك ما أمرت به وشرحت لك وبينته ، فتفقهه وتدبره وردد قراءته حتى تحفظه ، فإنني قد اجتهدت لك في ذلك ولم آلك والمسلمين نصحاً ابتغاء وجه الله وثوابه وخوف عقابه . وانى لأرجو إن عملت بما فيه من البيان ان يوفر الله لك خراجك من غير ظلم مسلم ولا معاهد ويصلح لك رعيتك) . ويقول في خاتمته (يا أمير المؤمنين ان الله وله الحمد ، قد قلدك أمراً عظيماً ثوابه أعظم الثواب ، وعقابه أشد العقاب ، قلدك امر هذه الأمة فأصبحت وأمسيت وأنت بغية لخلق كثير ، وقد استرعاكم الله واثمنك عليهم وابتلاك بهم وولاك أمرهم . وليس يلبث البنيان اذ أسس على غير التقوى ، أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه ، فلا تضيعن ما قلدك الله من أمر هذه الأمة والرعية ، فإن القوة في العمل بإذن الله) .

ويقارن الاستاذ الدكتور صلاح الدين نامق العميد السابق لكلية التجارة بجامعة الأزهر ، ما جاء بكتاب الخراج لأبي يوسف في القرن الثامن الميلادي ، بما كتبه دالتون استاذ المالية العامة في الضرائب في القرن العشرين^(١) .

والواقع ان كتاب الخراج لأبي يوسف ليس كتاباً يهتم بشؤون الجباية والخراج كما يبدو اسمه ، وانما في جوهره خطة للإصلاح المالي والاقتصادي بهدف رفع مستوى الانتاج في الأمة الاسلامية ، وتحقيق تميماتها الاقتصادية

(١) أنظر الدكتور صلاح الدين نامق في تقديمه لمؤلف صديقنا الدكتور علي عبدالرسول « المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة الإسلامية » ، لنشره دار الفكر العربي ، طبعة ١٩٦٨ .

المتكاملة ، جاعلا ذلك مسؤولية الدولة والأفراد معاً ، ذاكراً ان العمل هو كل شيء وهو أساس العمران والقوة بتأكيده (القوة في العمل).

ب - وهذا كتاب الخراج ليعيسى بن آدم القرشي ، المتوفي سنة ٢٠٣ هـ / ٧٧٤ م . وأول من نشر هذا الكتاب هو المستشرق ت . و . جونييول في سنة ١٨٩٦ م بمدينة ليون نقلاً عن النسخة المخطوطة الوحيدة التي يملكها شارل شيفر عضو الجمع العلمي ومدير مدرسة اللغات الشرقية بباريس .

وقد حققه ووضع فهارسه الاستاذ أحمد محمد شاكر ، طبعة المطبعة السلفية سنة ١٣٧٤ هـ القاهرة .

ج - وهذا كتاب الأموال لأبي عبيد بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هـ / ٨٠٥ م . وقد حققه وعلق على هوامشه الاستاذ محمد حامد الفقي من علماء الازهر الشريف .

ويعتبر أوسع كتاب وأجمعه لكل ما يتعلق بالأموال في الدولة الإسلامية .

د - وهذا كتاب الاكتساب في الرزق للامام محمد الشيباني ، المتوفي سنة ٢٣٤ هـ / ٨١٥ م .

هـ - وينتهي استاذنا المرحوم الدكتور محمد صالح عميد كلية الحقوق بالقاهرة سابقاً في دراساته عن الفكر الاقتصادي العربي ، الى ان كتابات ابن خلدون والمقرئزي والعميني والدجني في أواخر القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر الميلادي ، تعتبر نقطة البدء للمدرسة العلمية في الاقتصاد الحديث^(١) .

(١) أنظر الدكتور محمد صالح ، عدي مارس وأكتوبر سنة ١٩٣٣ من مجلة القانون والاقتصاد التي يصدرها أعضاء هيئة التدريس لكلية الحقوق جامعة القاهرة .

و - ويقرر صديقنا المرحوم الدكتور زكي محمود شبانه رئيس جامعة المنوفية ووكيل جامعة الازهر سابقاً ، ان (مقدمة ابن خلدون) التي ظهرت سنة ٧٨٤ هـ أي فيما بين القرن الثالث عشر والرابع عشر الميلادي ، هي صورة مماثلة لكتاب (ثروة الأمم) الذي كتبه أبو الاقتصاد الحديث آدم سميث سنة ١٧٧٦ م . وانه رغم ان ابن خلدون سبق آدم سميث بخمسة قرون ، فقد بحث في مقدمته مقومات الحضارة ونشوتها ونتاج الثروة وصور النشاط الاقتصادي ونظريات القيمة وتوزيع السكان ، وانه لا يختلف الكتابان الا اختلافاً بيئياً^(١).

الفرع الثاني

نكسة دراسة الاقتصاد الاسلامي بقفل باب الاجتهاد

١ - قفل باب الاجتهاد

منذ منتصف القرن الرابع الهجري ، انقسمت الدولة الاسلامية الى عدة دول يتناحر رؤساؤها وولايتها وأفردها على السلطة ، فشغل اولى الامر والناس معهم بالفتن والنفاق واتقاء المكائد او تدمير وسائل القهر والغلبة . فذب بذلك الانحلال العام وانتشرت الفوضى .

وكما يقرر فضيلة استاذنا المرحوم الشيخ عبدالوهاب خلاف رئيس قسم الشريعة الاسلامية بكلية حقوق جامعة القاهرة ، انه في مثل هذا الجو تصدى لإفتاء المسلمين فتناً المفرضين والجهال ، عابثين بنصوص الشريعة وبحقوق

= وانظر أيضاً الدكتور محمد حلمي مراد ، المذاهب والنظم الاقتصادية ، طبعة سنة ١٩٥٢ ، ص ٣٤ وما بعدها .
(١) انظر الدكتور زكي محمود شبانه في محاضرات له غير منشورة سنة ١٩٦٩ عن النظم الاقتصادية ، مطبوعة بالمستنيل ص ٥٥ .

الناس، كما ظهر الفساد بين العلماء انفسهم فكان اذا طرق احدهم باب الاجتهاد، فتح على نفسه أبواباً من التشهير وحط اقرانه من قدره. وبذلك لم يرتفع في الشريعة عامة وفي الاقتصاد خاصة رؤوس، وانتهى العلماء الى التقليد فقفل اختيارياً او تلقائياً باب الاجتهاد، وعولجت بذلك كما يقول فضيلته بكل أسف الفوضى بالجمود^(١).

وانت لا نذهب بعيداً اذا قلنا ان الامر بدأ منذ عهد الخليفة معاوية بن ابي سفيان، فانه خلافاً للتعاليم الاسلامية، اراد ان يفرض على المسلمين ابنه يزيد خليفة من بعده. فدعا معاوية أئمة المسلمين وأهل المشورة منهم لأخذ البيعة لابنه يزيد، ووقف احد أنصاره ليقول: (أمير المؤمنين هذا) وأشار الى معاوية، (فان هلك فهذا) وأشار الى يزيد، (فمن أي فهذا) وأشار الى سيفه. وهكذا فرض يزيد بن معاوية خليفة على المسلمين دون اختيار او مبايعة حرة من أولى الامر. ولكي تضمن الفئات الحاكمة حينئذ بقاءها وتبأشر سلطاتها على هواها، عطلت المصدر الثالث للاسلام بعد القرآن والسنة وهو الاجماع، كما حالت دون التوعية او الاجتهاد في أصول الاسلام السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وشغلت المسلمين وعلماءهم بمسائل ميتافيزيقية كالجبر والاختيار وخلق القرآن. واستطاعت لاستمرار سيطرتها واحتكار السلطة لصالحها، ان تقصر الاسلام على النواحي التعمدية فحسب، فانتهى الامر الى الركود والتقليد وامتنعت الملامة بين تعاليم الاسلام وواقع المسلمين. وكلما امتد بهم الزمن بعدوا عن الاسلام في قوته ووضوح مبادئه والتزموا بمبادئ وتقاليد وتفسيرات بعيدة عن الاسلام فتأخر بذلك المسلمون وتمكن منهم المستعمر^(٢).

(١) أنظر تفصيل ذلك لدى فضيلة أستاذنا المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف، في مؤلفه علم أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٩٤٧ ص ٣٢٤.

(٢) أنظر تفصيل ذلك في رسالتنا باللغة الفرنسية عن مشكلة تخلف العالم الإسلامي ص ٦٢١ وما بعدها، والمقدمة لدكتوراه الدولة Doctorat D'Etat بفرنسا.

٢ - نكسة دراسة الاقتصاد الاسلامي

وبقفل باب الاجتهاد - على النحو السابق بيانه - عطلت المبادئ الاسلامية عامة والاقتصادية خاصة عن مواجهة حاجات المجتمع المتغيرة . اذ لم يعد العلماء فيما يعرض لهم من وقائع جديدة يرجعون الى المصادر التشريعية الاساسية لاستنباط الأحكام من نصوص القرآن والسنة ، وانما يرجعون الى اجتهادات الأئمة السابقين فيلزمون الناس بها دون مراعاة انها وضعت لزمان غير زمانهم ولمشاكل غير مشاكلهم ، بل ودون اعتداد بما كان يحرص على تأكيده هؤلاء الأئمة بقولهم لا تأخذوا عنا وخذوا ممن أخذنا عنهم بمعنى ارجعوا مثلنا الى الأصل وهو الكتاب والسنة .

واذ حل التخلف على المسلمين ، إدعى خصوم الاسلام بأنه حجر عثرة ضد التطور والتقدم . بل لقد شاع الشك بين المثقفين انفسهم ، لعمود علمائهم عن الاجتهاد وقصور ما يعرضونه - نقلا عن الأئمة السابقين - عن تلبية حاجات العصر المتطورة . وصارت العلوم الاسلامية علوم تكرار وترداد لا علوم ابتكار وابتداع ، وكما عبر بعضهم عن ذلك بانها صارت « علوم رواية لا علوم دراية » .

ان في التقليد إهدارا للعقل ومنفعته ، اذ كما يقول ابن القيم (لأنه خلق للتدبر والتأمل ، وقبح من اعطى شمعة يستضيء بها ان يطفئها ويمشي في الظلمة) . ولا شك ان من قلد فقيهاً في كل مسألة وان ظهر ضعف دليلها فكأننا اتخذناه شارعاً ، حتى ان شيخ الاسلام ابن تيمية يؤثم كل من يقلد متى كان في استطاعته الرجوع الى المصادر الاصلية من قرآن وسنة .

ان الاجتهاد هو المصدر الثاني للإسلام بعد القرآن والسنة ، وان أكبر ضربة وجهت الى الاسلام كانت بقفل باب الاجتهاد او العزوف عنه ، الأمر الذي ادى إلى الجمود والضياع بل وهوان العلماء أنفسهم مما عبر عنه السلطان تاج الدين السبكي بقوله ساخراً (لقد كنا نحتكم الى العلماء ، واليوم يحتكم العلماء الينا) .

واذ ننادي اليوم بالعودة الى تعاليم الاسلام وبضرورة تطبيق مبادئه الاقتصادية وإسهام الاقتصاد الإسلامي في حل مشاكل العالم، فإنه يتعين علينا قبل ذلك ان نبين بوضوح هذه التعاليم، وان نفتتح باب الاجتهاد في كيفية إعمالها وتطبيقها بما يحقق مصلحة كل مجتمع بحسب ظروف الزمان والمكان.

الفرع الثالث

صحة دراسة الاقتصاد الاسلامي وأهم مراجعه الحديثة

منذ قفل باب الاجتهاد تلقائياً أو اختيارياً في نحو القرن الخامس الهجري، انقطعت صلة المجتمعات الاسلامية بالتطبيقات الاسلامية الصحيحة، كما توقفت الدراسات الاقتصادية الاسلامية حتى نسي الناس بل أنكر بعضهم في عصرنا الحالي بما فيهم المثقفون ان هناك ما يمكن ان نسميه «الاقتصاد الاسلامي». وقد انحسر الاسلام وتطبيقاته الى دائرة محدودة للغاية هي دائرة العبادات والأحوال الشخصية وبصورة للأسف ما زالت بعيدة عن روح الاسلام.

على أنه مهما استمر الظلام يحيم على العالم الاسلامي وطال رقاده، فإنه لا بد للفجر ان يبرز ولا بد للنائم أن يستيقظ (سنة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً)^(١)، وصدق الله العظيم (وتلك الايام نداؤها بين الناس)^(٢).

وقد بدأت الأصوات الآن تملو بين كافة الدول والشعوب الاسلامية، وبضرورة العودة الى تعاليم الاسلام وتطبيق الشريعة الاسلامية في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

(١) سورة الفتح، الآية رقم ٢٣.

(٢) سورة ال عمران، الآية رقم ١٤٠.

على ان مثل هذه الدعوة، والتعصب لها أحياناً، تغدو أمراً عقيماً بل وخطراً ما لم تبذل الجهود في إبراز تعاليم الاسلام السياسية والاجتماعية والاقتصادية بروح العصر، وما لم تبين كيفية إعمالها وتطبيقها بما يحقق مصالح المجتمع المتغيرة.

وحينئذ بدلا من ان نحاول فرض تعاليم الاسلام بالتعصب والكلام، دون توضيح كاف لهذه التعاليم بأسلوب الاقتصاد الحديث وكيفية تطبيقها في اطر الواقع العملي المعاصر. ستمكن هذه التعاليم الإلهية، اذا ما فهمت على حقيقتها، ان تسود لا العالم الاسلامي فحسب ولكن العالم أجمع.

وفي مجال الاقتصاد الاسلامي، رغم قلة الدراسات العلمية الحديثة فان ثمة محاولات جديرة بالاعتبار، وقد اخذت باكورة هذه المحاولات احد اتجاهات ثلاث:

١ - الاتجاه الاول: الدراسات الاقتصادية الجزئية:

بمحاولة دراسة جانب من جوانب الاقتصاد الاسلامي والكشف عن احد موضوعاته كبحوث الربا، والاحتكار، والتسعير، والمصارف، وشركات التأمين، والملكية الفردية والملكية العامة، والحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والحسبة والتكافل الاجتماعي... الخ. وهذه المحاولات عديدة، وقد جاء الكثير منها على مستوى عال نخص منها بالذكر:

أولاً: المؤتمرات العالمية لأسبوع الفقه الإسلامي

١ - ففي اسبوع الفقه الاسلامي الاول المنعقد في باريس سنة ١٩٥١ عولجت في المجال الاقتصادي موضوعات الربا، ونزع الملكية للمنفعة العامة.

وقد طبعت أعمال هذا المؤتمر في مجموعة خاصة باللغة الفرنسية تحت اسم «Travaux de la Semaine Internationale du Droit Musulman, Ed Paris 1963».

٢ - وفي اسبوع الفقه الاسلامي الثاني المنعقد في دمشق في ابريل سنة ١٩٦١ ، عولجت موضوعات التأمين ص ٣٦٩ / ٥٥٠ ، والحسبة في الاسلام ص ٥٥٣ / ٦٦٤ .

وقد طبع المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمصر ، مجموعة أعمال هذا المؤتمر في مجلد كبير صدر سنة ١٩٦٣ م .

٣ - وفي اسبوع الفقه الاسلامي الثالث المنعقد بالقاهرة في مايو سنة ١٩٦٧ ، عولج موضوع التكافل الاجتماعي في الاسلام ص ١٦٥ / ٢٢٨ .

وقد طبع المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة ، مجموعة أعمال هذا المؤتمر في مجلد كبير صدر سنة ١٩٧٠ م .

٤ - وفي اسبوع الفقه الاسلامي الرابع المنعقد بتونس في يناير سنة ١٩٧٥ ، عولجت فيه موضوعات الفن والاحتكار . ولم تطبع وتشر بعد مجموعة أعمال هذا المؤتمر .

٥ - وفي اسبوع الفقه الاسلامي الخامس المنعقد بالرياض في ذي القعدة سنة ١٣٩٧ / نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، عولجت موضوعات الملكية في الاسلام ، والاسلام والطبقات الاجتماعية . ولم تطبع وتشر بعد مجموعة أعمال هذا المؤتمر .

٦ - هذا وكانت المملكة العربية السعودية قد دعت الى مؤتمر عالمي للفقه الاسلامي انعقد بالرياض تحت اشراف جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في الفترة من ١ - ١٠ من ذي القعدة سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ١٠ / ٢٤ الى ١١ / ١٩٧٦ م ، وعولجت فيه موضوعات المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق ، وأثر تطبيق الاقتصاد الاسلامي في المجتمع . ولم تطبع وتشر بعد مجموعة أعمال هذا المؤتمر ، والذي كان من أهم توصياته (ان تنشئ جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية مركزاً يبحث في الاقتصاد الاسلامي ووسائل تطبيقه) .

ثانياً : مؤتمرات كبار علماء المسلمين

يدعو مجمع البحوث الاسلامي بالازهر الشريف ، بصفة منتظمة كبار علماء المسلمين بكافة أنحاء العالم الاسلامي للاجتماع بالقاهرة من أجل مناقشة مختلف شؤون المسلمين والتوصل الى قرارات محددة . وقد انعقدت في الفترة من سنة ١٩٦٤ حتى اليوم ثمان مؤتمرات . ونجد في بعض المجلدات التي أصدرها المجتمع عن أعمال هذه المؤتمرات مجوئاً اقتصادية اسلامية على جانب كبير من الاهمية والدقة ، من ذلك :

١ - كتاب المؤتمر الاول المنعقد في مارس سنة ١٩٦٤ . وقد عولجت فيه موضوعات الملكية في الإسلام ص٢١٦/٩٩ ، والموارد المالية في الاسلام ص٢٤٠/٢٢٧ ، وحق الفقراء في أموال الاغنياء ص٢٥٦/٢٤١ ، ونظام الحسبة في الاسلام ص٣٤٨/٣٣١ .

٢ - كتاب المؤتمر الثاني المنعقد في مايو سنة ١٩٦٥ : وقد عولجت فيه موضوعات المعاملات المصرفية ورأى الاسلام فيها ص١٢٣/٧٩ ، وإستثمار الاموال في الاسلام ص١٣٦/١٢٤ ، والزكاة ص٢٠١/١٣٧ .

٣ - كتاب المؤتمر الثالث المنعقد في اكتوبر سنة ١٩٦٦ : وقد تعرض لموضوع الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر ص٣١٤/٢٠٩ .

٤ - كتاب المؤتمر السادس المنعقد في مارس سنة ١٩٧١ وقد تعرض لموضوع التكامل الاقتصادي في الاسلام ص١٦٤/١٢٧ .

٥ - كتاب المؤتمر السابع المنعقد في سبتمبر سنة ١٩٧٢ ، وقد أفرد الجزء الثاني منه للبحوث الاقتصادية التي ناقشها المؤتمر . وقد عولجت فيه موضوعات ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية ص٢٩٦/٢٦٥ ، وأهمية الاقتصاد الاسلامي ص٣٢٠/٢٩٧ ، والأسس الاقتصادية التي تقوم عليها المصارف الحالية وكيفية التوفيق بينها وبين الشريعة الاسلامية ص٦٨/٣٩

وص ٢٠١/١٤٧ ، والربا في الشريعة الإسلامية ص ١٠٢/٦٩ ، وحكم الشريعة على شهادات الاستثمار وودائع صناديق الادخار ص ١٤٦/١١٧ وص ٢٦٤/٢٥٣ .

٦ - المؤتمر الثامن المنعقد في اكتوبر سنة ١٩٧٧ ، ولم تطبع وتشر مجموعته بعد . ولم تمكننا الظروف من حضور هذا المؤتمر ، وإن شاركنا فيه يبحث عن الاسلام ومشكلة الفقر .

ثالثاً: حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية

عقدت هذه الحلقة بدمشق في ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، بتنظيم من هيئة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . وقد نوقشت فيها عدة بحوث عن وسائل التكافل الاجتماعي في الدول العربية .

وقيمة هذه الحلقة فيما يتعلق بالاقتصاد الاسلامي هو فيما تضمنته من بحوث حول الزكاة كمؤسسة إسلامية لتحقيق الضمان الاجتماعي . وقد أسهم فيها أصحاب الفضيلة عبدالوهاب حسن وكيل مشيخة الازهر وقتئذ ، والاساتذة الشيخ عبد الوهاب خلاف والشيخ علي الحنيف والشيخ محمد أبو زهرة اساتذة الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة رحمهم الله جميعاً . وقد تميزت بحوثهم لأول مرة باجتهاد كبير ، ومحاولة جادة في ربط الأصول الاسلامية في الزكاة بما هو كائن اليوم ، لا سيما تطبيقات الزكاة بالنسبة لما استجدت من أموال جديدة لم تكن معروفة في عهد الرسول ﷺ كالاسهم والسندات واستغلال العقار والمصانع ... الخ^(١) .

وقد نشرت بحوث هذه الحلقة ضمن مطبوعات جامعة الدول العربية .

(١) أنظر كتابنا الرابع من سلسلة الاقتصاد الاسلامي ، والمعنون «السلام والضمان الاجتماعي» دراسة موجزة وشاملة لأصول الزكاة ومحاولة لبيان تطبيقاتها الحديثة على ضوء متغيرات العصر» ، طبعة سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، لناشره دار ثقيف للنشر والتأليف بالرياض والطائف .

رابعاً: ندوة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية :

(شعبة الاقتصاد والمالية العامة)، والتي عقدت في يناير سنة ١٩٦٧، وخصصت لمناقشة «المبادئ الاقتصادية في الاسلام». وقد أسهم فيها الكثيرون ببحوث قيمة، ولكن بكل أسف لم تطبع وتشر أعمال هذه الندوة.

خامساً: المؤتمرات العالمية للاقتصاد الاسلامي :

وقد عقدت في الفترة الاخيرة، مؤتمرات عالمية توافرت فقط لدراسة الاقتصاد الاسلامي وبحوثه منها:

١ - المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي والمنعقد بمكة المكرمة تحت اشراف كلية الاقتصاد والادارة بجامعة الملك عبدالعزيز بمجده في الفترة من ٢١ الى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٦ الموافق ٢٦/٢١ من صفر سنة ١٣٩٦ هـ. وقد شارك في هذا المؤتمر جميع الباحثين في الاقتصاد الاسلامي من مختلف انحاء العالم، وغطت مختلف لجان المؤتمر كافة موضوعات الاقتصاد الإسلامي. وتعتبر بحوثه التي طبع بعضها مرجعاً أساسياً لكل باحث في الاقتصاد الاسلامي^(١).

ويعتبر هذا المؤتمر بمثابة قفزة كبيرة لتنوعية العالم أجمع بالاقتصاد الاسلامي وأهميته، وقد أعقبه قيام معاهد ومراكز بحوث متخصصة في الاقتصاد الاسلامي^(٢)، وكذا صروح اقتصادية اسلامية متمثلة في بنوك وشركات تأمين اسلامية.

٢ - مؤتمر الاقتصاد الاسلامي المنعقد بلندن في يوليو سنة ١٩٧٧، تحت اشراف المجلس الاسلامي الاوربي والذي يضم المنظمات والمراكز

(١) انظر الكتاب الذي اصدره المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي بمجده بعنوان (الاقتصاد الاسلامي - بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي)، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م.

(٢) انظر كتابنا الأول من سلسلة الاقتصاد الإسلامي، والمعنون ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٩٦.

الاسلامية في أوروبا. وقد شارك فيه علماء مسلمون ومشترون اجانب، مع مجموعة من رجال المال والاقتصاد العرب، وعدد من بيوت المال والاقتصاد الانجليزية والفرنسية والالمانية والاميركية، وبعض وزراء مالية الدول الاسلامية والسوق الأوروبية المشتركة. وقد دارت مناقشات وبحوث المؤتمر حول (العالم الاسلامي ومستقبل النظام الاقتصادي). ومن المعروف ان قضية النظام الاقتصادي العالمي الجديد هي محل حوار اكثر دول العالم، فكان الهدف من المؤتمر بيان وجهة النظر الاسلامية تجاه النظام الاقتصادي العالمي^(١).

سادساً: بحوث مقترحة: -

وثمة بحوث ومؤلفات اسلامية أخرى عديدة في مجال الدراسات الاقتصادية الجزئية، سبق الاشارة الى بعضها في مؤلفنا (المدخل الى الاقتصاد الاسلامي) ص ٧١ وما بعدها من طبعة سنة ١٩٧٢ م.

وفي المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي المنعقد بمكة المكرمة في فبراير سنة ١٩٧٦ قدم الدكتور نجاة الله صديقي استاذ الاقتصاد بجامعة عليكرة الاسلامية بالهند، محاولة في أكثر من مائة صفحة يحصر فيها مراجع الاقتصاد الاسلامي باللغة العربية واللغات الاجنبية حتى سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م، وهي محاولة طيبة تعين كل باحث في الاقتصاد الاسلامي^(٢).

وتنظيماً للدراسات الاقتصادية الاسلامية في المجالات التفصيلية، وتحقيقاً للفائدة المرجوة، نرى ان تحصر المشاكل الاقتصادية لمختلف دول العالم الاسلامي، وتغطي موضوعاتها أولوية البحث من خلال المؤتمرات او من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الاسلامي.

(١) وقد طبع المجلس الإسلامي الأوروبي «بلدن Islamic Council of Europe» أبحاث هذا المؤتمر في مجلد كبير صدر سنة ١٩٧٩ بعنوان «The muslim World and the Future Economic Order».

(٢) وقد صدر في كتيب بعنوان (ثبت مراجع معاصرة في الاقتصاد الإسلامي)، لتأثيره المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي بمكة، طبعة سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

وثمة موضوعات نقترحها في هذا المجال كدراسة اقتصاديات الحج^(١)، والبنوك الاسلامية^(٢)، والمشكلة السكانية^(٣). والاسلوب الاسلامي في التنمية الاقتصادية^(٤) والتكامل الاقتصادي الاسلامي^(٥)، وعوامل الانتاج في الاقتصاد الاسلامي^(٦)، وسياسة التوزيع في الاسلام^(٧)، وطرق البحث في

(١) رغم كثرة المالات التي شرت بخصوص اقتصاديات الحج، بل ورغم البحوث والإحصائيات المتوافرة لدى وزارات الحج والأوقاف والداخلية والشؤون البلدية والقروية بالملكة العربية السعودية في هذا الخصوص، فإن الموضوع في حاجة إلى تجميع وتحليل، ولم يحظ حتى الآن بأية دراسة علمية متكاملة.

(٢) صدر في موضوع البنوك الإسلامية لمشايع كبار وأساتذة أجراء، بحوث ومؤلفات عديدة، إلى جانب العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، وما زال الموضوع مفتوحاً.

وتسهم مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية مساهمة كبيرة وفعالة في هذا المجال، ونحس بالذكر والتقدير موسوعته العلمية والصلية للبنوك الإسلامية والتي صدر منها حتى الآن ثلاثة مجلدات ضخمة.

(٣) يحرص الكثير لموضوع الإسلام والمشكلة السكانية ولكن في محاولات محدودة، ولم يحظ حتى الآن بدراسات واقعية موضوعية، مدعمة بالإحصائيات الدقيقة.

(٤) للاستاذ شوقي دنيا، رسالة ماجستير في موضوع «الاسلام والتنمية الاقتصادية» اشرفنا على إعدادها ومناقشتها بكلية التجارة بجامعة الأزهر في يوليو سنة ١٩٧٤. وقد طبعت ونشرت بمعرفة دار الفكر العربي بالقاهرة.

وللدكتور يوسف ابراهيم يوسف رسالة دكتوراه في موضوع «المنهج الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية»، اشرفنا على إعدادها ومناقشتها بكلية التجارة بجامعة الأزهر في مارس

١٩٨٠. والموضوع في حاجة الى عدة رسائل تعالج مختلف جوانبه. وسيكون محل الدراسة التفصيلية للمؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الاسلامي المزمع عقده.

(٥) أصدر الدكتور محمود محمد بابلي كتاباً بعنوان «السوق الاسلامية المشتركة»، مطبعة المدينة بالرياض طبعة سنة ١٩٧٦. كما أصدر الدكتور اسماعيل عبد الرحيم شلي كتاباً بعنوان (التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية)، طبعة سنة ١٩٨٠، لنشره الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية.

والموضوع واسع ودقيق، ويتطلب إحصائيات عديدة مع تعاون جميع الباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

(٦) دراسة عوامل الانتاج في الاسلام، تعرض لها مختلف الكتب العامة في الاقتصاد الاسلامي، ولكن بإيجاز وتصور ويحتاج الموضوع الى دراسات متعمقة.

(٧) للدكتور رفعت العوضي رسالة ماجستير بعنوان نظرية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي دراسة مقارنة، أشرفنا على إعدادها ومناقشتها بكلية التجارة بجامعة الأزهر في مايو سنة ١٩٧٢. وقد طبعت ونشرت بمعرفة مجمع البحوث الاسلامي بالأزهر الشريف. والموضوع في حاجة الى عدة رسائل تعالج مختلف جوانبه.

الاقتصاد الاسلامي^(٨)... الخ.

الاتجاه الثاني: الدراسات الاقتصادية الكلية

بمحاولة دراسة الاقتصاد الاسلامي ككل، والكشف عن أصوله وسياسته الاقتصادية. وهذه المحاولات ما زالت محدودة، نذكر منها على سبيل المثال.

١ - النظم الاسلامية للدكتور حسن ابراهيم حسن والاستاذ علي ابراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، الطبعة الاولى ١٣٥٨/١٩٣٩.

٢ - العدالة الاجتماعية في الاسلام، للاستاذ سيد قطب، لجنة النشر للجامعيين الطبعة الثانية سنة ١٩٥٠ م.

٣ - الخطوط الكبرى للنظام الاقتصادي في الاسلام، للاستاذ باقوت المشاوي، مطبوعات الادارة العامة للثقافة الاسلامية بالجامع الازهر، سنة ١٩٥٩/١٣٧٨. وكذا مجلة مجلس الدولة بالقاهرة سنة ١٩٦٠ م.

٤ - الاسلام والتكافل الاجتماعي، لفضيلة شيخ الازهر الشيخ محمود شلتوت، مطبوعات الازهر سنة ١٩٦٠ م.

٥ - في المجتمع الاسلامي، لفضيلة الاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي سنة ١٩٦٠ م.

٦ - السياسة المالية في الاسلام، للاستاذ عبد الكريم الخطيب، دار الفكر العربي بالقاهرة سنة ١٩٦١.

٧ - محاضرات في النظم الاسلامية، للدكتور محمد عبد الله العربي، طبعة معهد الدراسات الاسلامية بالقاهرة سنة ١٩٦٢.

٨ - الاسلام والاقتصاد، لفضيلة الدكتور أحمد الشرباصي، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر سنة ١٩٦٣ م.

٩ - السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي، للاستاذ الدكتور أحمد شلي. مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٦٤ م.

(٨) موضوع طرق البحث في الاقتصاد الاسلامي، رغم أهميته النقوى لم يحط حتى الآن بأية دراسة.

- ١٠ - أسس الاقتصاد بين الاسلام والنظم المعاصرة ، ألفه بالاردية أبو الاعلى المودودي ونقله الى العربية محمد عاصم الحداد ، دار السعودية للنشر بمجدة الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ١١ - المبادئ الاقتصادية في الاسلام والبناء الاقتصادي للدولة الاسلامية للدكتور علي عبد الرسول ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، الطبعة الاولى سنة ١٩٦٨ .
- ١٢ - النظم الاسلامية نشأتها وتطورها ، للدكتور صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ببيروت ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ .
- ١٣ - اقتصادنا ، لفضيلة الاستاذ / محمد باقر الصدر ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر ببيروت سنة ١٩٦٩ م .
- ١٤ - الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ، للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ١٩٦٩ .
- ١٥ - الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي ، رسالة دكتوراه نوقشت بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، للدكتور محمد فاروق النبهان ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع سنة ١٩٧٠ م .
- ١٦ - النظام المالي الاسلامي (دستوره وقوانينه) ، للاستاذ محمد كمال الجرف ، مطبعة النهضة الجديدة سنة ١٣٩٠/١٩٧٠ .
- ١٧ - المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، للدكتور محمد شوقي الفنجري ، دار النهضة العربية سنة ١٩٧٢ م .
- ١٨ - الاقتصاد الاسلامي مذهباً ونظماً ، للدكتور ابراهيم توفيق الطحاوي ، رسالة دكتوراه اشتركنا في مناقشتها بكلية التجارة بجامعة الازهر في مارس سنة ١٩٧٢ . وقد طبعها مجمع البحوث الاسلامية بالازهر الشريف في مجلدين كبيرين .

- ١٩ - نظام الاسلام الاقتصادي للاستاذ الدكتور محمد المبارك ، دار الفكر
بيروت سنة ١٩٧٢ م .
- ٢٠ - الموارد المالية في الاسلام ، للدكتور ابراهيم فؤاد أحمد علي ، مكتبة
الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ١٩٧٢ .
- ٢١ - ماذا تعرف عن الاقتصاد الاسلامي ، لفضيلة الأستاذ محمد باقر
الصدر ، دار الزهراء ببيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣ م .
- ٢٢ - الاسلام ونظريته الاقتصادية ، للدكتور محمد عبد المنعم خفاجي ،
دار الفكر اللبناني ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣ م .
- ٢٣ - المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الاسلامي ، للدكتور أحمد
النجار ، دار الفكر ببيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٣ م .
- ٢٤ - التفسير القرآني للتاريخ للدكتور راشد البراوي ، دار النهضة
العربية سنة ١٩٧٣ م .
- ٢٥ - علم الاقتصاد ومحاولة الاقتراب من الاقتصاد الاسلامي ، للدكتور
صلاح الدين نامق ، مكتبة عين شمس القاهرة ، طبعة سنة ١٩٧٤ م .
- ٢٦ - الاقتصاد الإسلامي (مقوماته ومنهجه) ، للدكتور ابراهيم دسوقي
أبازة دار الشعب بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٤ م .
- ٢٧ - القرآن والنظم الاقتصادية المعاصرة ، للدكتور راشد البراوي ، دار
النهضة العربية بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥ م .
- ٢٨ - الاقتصاد الاسلامي للدكتور م . منان ترجمة الدكتور منصور
التركي ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر الاسكندرية ، الطبعة الأولى
سنة ١٩٧٥ م .
- ٢٩ - المال في الاسلام ، للدكتور محمد محمود بابلي ، مطبعة المدينة
بالرياض ، طبعة ١٩٧٦ م .

٣٠ - النظام الاقتصادي في الاسلام ، للدكتور أحمد محمد المسال والدكتور فتحي أحمد عبد الكريم ، مكتبة وهبه ، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧ .

٣١ - ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية وأهمية الاقتصاد الاسلامي للدكتور محمد شوقي الفنجري ، طبعة سنة ١٩٧٨ لناشره مكتبة الأنجلو المصرية .

٣٢ - الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، للدكتور محمد شوقي الفنجري . طبعة سنة ١٩٧٨ ، لناشره مكتبة الأنجلو المصرية .

٣٣ - النظام الاقتصادي الإسلامي ، للدكتور محمد عبد المنعم عفر ، طبعة ١٩٧٩ ، لناشره دار الجمع العلمي بمكة .

٣٤ - المذهب الاقتصادي في الإسلام ، للدكتور محمد شوقي الفنجري ، طبعة ١٩٨١ ، لناشره دار عكاظ للنشر والتوزيع .

الاتجاه الثالث الدراسات الاقتصادية التاريخية

وتعنى هذه الدراسات بتحليل النظام الاقتصادي في أي عهد من العهود الإسلامية ، أو تحليل الفكر الاقتصادي لدى أحد أئمة الإسلام ، ثم الكشف عن مدى تعبير هذا النظام أو ذاك الفكر عن أصول الإسلام الاقتصادية ومدى التزامه بسياسته الاقتصادية .

وهذه المحاولات ما زالت محدودة للغاية ، وأكثرها عن النظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، وعن الفكر الاقتصادي لدى شيخ الإسلام ابن تيمية أو لدى المفكر الإسلامي ابن خلدون .

أولاً : أهم مراجعها

ونذكر في هذا الخصوص على سبيل المثال :

١) الفكر الاقتصادي العربي في القرن التاسع الهجري الموافق القرن الخامس عشر الميلادي، للدكتور محمد صالح بمجلة القانون والاقتصاد التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، السنة الثامنة سنة ١٩٣٢ والسنة الثالثة سنة ١٩٣٣ م.

٢) المذاهب الاجتماعية والسياسية لدى ابن تيمية، للمستشرق الفرنسي هنري لادوست طبعة القاهرة ١٩٣٩ م. *Les Doctrines Sociales et Politiques d'Ibn Taimiya. Ed. Le Caire, 1939*

ويعتبر هذا الكتاب من أروع وأدق ما كتب عن الفكر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لدي شيخ الاسلام ابن تيمية، وذلك في دراسة مقارنة متعمقة. وهو يقع في نحو الف صفحة، وقد ترجم أخيراً الى اللغة العربية لناشره دار الأنصار بالقاهرة.

٣) الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون، للدكتور محمد علي نشأت، رسالة دكتوراه نوقشت بكلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٤٤ م.

٤) رائد الفكر الاقتصادي ابن خلدون، للدكتور محمد حلمي مراد، مهرجان ابن خلدون سنة ١٩٦٢، طبعة المركز القومي للبحوث.

٥) بعض نظريات ابن خلدون الاقتصادية للدكتور جلال أحمد أمين، مجلة مصر المعاصرة أكتوبر سنة ١٩٦٥ م.

٦) منهج ابن خلدون في علم العمران للدكتور محمد ربيع، مجلة مصر المعاصرة أبريل سنة ١٩٧٠ م.

٧) آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي، للدكتور محمد المبارك، دار الفكر ببيروت سنة ١٩٧٠ م.

٨) النظام الاقتصادي لدى عمر بن الخطاب، للدكتور أحمد الشافعي

رسالة دكتوراه إشتراكنا في مناقشتها بكلية الشريعة بجامعة الأزهر في سنة ١٩٧٢ م.

ثانياً: بحوث مقترحة

هذا وهناك في هذا الاتجاه موضوعات عديدة مقترحة لطلاب الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي. ومن قبيل ذلك:

أ- النظام أو التطبيق الاقتصادي الإسلامي في عهد الخليفة أبو بكر الصديق، والنظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، والنظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز... إلخ.

وكذلك النظام أو التطبيق الاقتصادي الإسلامي بالملكة العربية السعودية، والنظام أو التطبيق الاقتصادي الإسلامي بجمهورية مصر، أو سوريا أو الجزائر أو المغرب... إلخ.

ب- الفكر الاقتصادي الإسلامي لدى الصحابي أبي ذر الغفاري، أو لدى الإمام ابن حزم، أو شيخ الإسلام ابن تيمية، أو لدى الرازي، أو المقرئزي أو ابن الدلبي... إلخ.

« المطلب الثالث »

التمييز بين كل من « علم الاقتصاد »
و « الاقتصاد الإسلامي » و « الاقتصاديات الأخرى »

في كتابنا الأول (ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية)، تعرضنا ضمناً وبإيجاز إلى التفرقة بين « الاقتصاد الإسلامي » وبين « الاقتصاديات الأخرى »، وكذلك إلى التفرقة بين « علم الاقتصاد » وبين « الاقتصاد الإسلامي ».

واستكمالاً لدراستنا الحالية نفرد هذا المطلب، لنعالجه باختصار شديد، ومن زاوية معينة، وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: التفرقة بين « علم الاقتصاد » وبين « الاقتصاد الإسلامي ».
الفرع الثاني: التفرقة بين « الاقتصاد الإسلامي » وبين « الاقتصاديات الوضعية ».

الفرع الثالث: تميز الاقتصاد الإسلامي ونظرة المستشرقين له.

« الفرع الأول »

التفرقة بين « علم الاقتصاد » وبين « الاقتصاد الإسلامي »

(١) علم الاقتصاد

سبق أن أوضحنا أن « علم الاقتصاد » شأنه شأن سائر العلوم البحتة

يدرس « ما هو كائن » في مجال تخصصه وهو النشاط الاقتصادي . وذلك بقصد تحليل الظواهر الاقتصادية واستخلاص القوانين التي تحكمها كقانون العرض والطلب ، وقانون أقل مجهود أو أقل تكلفة ، وقانون تناقص المنفعة ، وقانون تزايد الغلة ... إلخ .

فهو على هذا الأساس « علم محايد » لا دين ولا جنسية له . بحيث لا يستقل به اقتصاد دون آخر . إذ لا يمكن وصف القوانين الاقتصادية سالفة الذكر بأنها رأسمالية أو اشتراكية أو إسلامية ، وإنما هي حقائق علمية ذات صفة عالمية لا تتفاوت فيها الشعوب أو الدول تبعاً لاختلاف مفاهيمها الاقتصادية .

٢) الاقتصاد الإسلامي

أما « الاقتصاد الإسلامي » ومثله « الاقتصاد الفردي أو الحر أو الرأسمالي » وكذا « الاقتصاد الجماعي أو الماركسي أو الاشتراكي » ، فإنه لا يدرس « ما هو كائن » مما لا يختلف عليه أحد وإنما يدرس « ما يجب أن يكون » مما يثور حوله الخلاف بحسب ما ينشده كل مجتمع من حيث تحديد أهداف الحياة الاقتصادية ورسم الوسائل المؤدية الى تطبيق هذه الأهداف .

وعلى هذا الأساس لا تختلف هذه الاقتصاديات رأسمالية كانت أو اشتراكية أو إسلامية ، حول القوانين الاقتصادية أي علم الاقتصاد ، وإنما تختلف فيما بينها بحسب ما تستهدفه باختلاف ظروف كل مجتمع واختلاف الأصول الاقتصادية التي تدين بها في مجال تصورهما للعدالة وطريقة تحقيقها .

٣) الرابطة بين « علم الاقتصاد » و« الاقتصاد الإسلامي »

والعلاقة وثيقة بين النشاط الاقتصادي أي ما هو كائن مما يعالجه « علم الاقتصاد » وبين توجيه هذا النشاط أي ما يجب أن يكون مما تعالجه الاقتصاديات المختلفة « رأسمالية » كانت أو « اشتراكية » أو « إسلامية » ، الأمر الذي يتطلب من الباحث في الاقتصاد الإسلامي أن يكون ملماً بالشريعة

الإسلامية وأصول الفقه وكذا بعلم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية السائدة .
وبعبارة أخرى انه لم يعد يكتفي في الباحث في الاقتصاد الإسلامي مجرد
الإحاطة بالدراسات الإسلامية أو الفقهية الواسعة ، بل أصبح يتطلب منه
وعلى نفس المستوى الإحاطة بالدراسات الاقتصادية الفنية والنظم
الاقتصادية المعاصرة .

الفرع الثاني

التفرقة بين « الاقتصاد الإسلامي » وبين « الاقتصاديات
الوضعية »

لسنا هنا بصدد تفصيل أوجه الخلاف بين الاقتصاد الإسلامي
والاقتصاديات الأخرى . ولكننا نشير إلى أمرين أساسيين :

أولهما : أن كافة الاقتصاديات الوضعية تقرر أنها لا تستهدف إلا مصلحة
الإنسان وسعادته . ولكن المصلحة قد تكون عامة أو خاصة ، وقد تتعارضان .
وهنا تختلف الاقتصاديات الوضعية بحسب سياستها من هاتين المصلحتين :
فبعضها « كالاقتصاد الرأسمالي » والذي تدمن به دول المعسكر الغربي يجعل
الفرد هدفه ، فيهتم بمصلحته أولاً ويقدمه على المجتمع ، وما يستتبع ذلك بصفة
أساسية من سيادة الملكية الخاصة أو بعبارة أخرى أن تكون الملكية الخاصة
هي الأصل والملكية العامة هي الاستثناء . وبعضها « كالاقتصاد الاشتراكي »
والذي تدمن به دول المعسكر الشرقي يجعل المجتمع هدفه ، فيهتم بمصلحته أولاً
ويقدمه على الفرد ، وما يستتبع ذلك بصفة أساسية من سيادة الملكية العامة أو
بعبارة أخرى أن تكون الملكية العامة هي الأصل والملكية الخاصة هي
الاستثناء .

وينفرد الإسلام منذ البدء بسياسة اقتصادية متميزة لا تركز أساساً على
الفرد شأن الاقتصاد الرأسمالي ، ولا على المجتمع فحسب شأن الاقتصاد

الاشتراكي، وإنما قوامها التوفيق والموازنة والمواءمة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأساس ذلك قوله تعالى: (لا تظلمون ولا تظلمون)^(١) وقوله عليه الصلاة والسلام: (لا ضرر ولا ضرار)^(٢).

وعليه يكون الحل الاقتصادي لأية مشكلة إسلامياً بقدر ما يحقق التوفيق والموازنة والملاءمة بين المصلحتين الخاصة والعامة، وما يستتبع ذلك بصفة أساسية من تواجد المملكتين الخاصة والعامة كأصلين يتعادلان ويكمل كلاهما الآخر، بحيث لا تضيق دائرة أحدهما أو تتسع على حساب الآخر إلا بقدر ما تتطلبه ظروف كل مجتمع والمصالح العام، على النحو الذي لسناه في العهد الإسلامي الأول وخاصة موقف عمر بن الخطاب بالنسبة للأراضي المفتوحة^(٣).

ثانيهما : أن كافة الاقتصاديات الوضعية تجمعها كلها رابطة واحدة ألا وهي ماديتها. فغاية النشاط الاقتصادي الرأسمالي هو أن يحقق كل فرد أكبر قدر من الربح والكسب المادي، وغاية النشاط الاقتصادي الاشتراكي هو أن يحقق كل مجتمع أكبر قدر من الرفاهية والرخاء المادي.

فالمادة في كافة المذاهب والنظم الاقتصادية الوضعية مطلوبة لذاتها، كأن حقيقة العالم تنحصر في ماديته. وكان من نتيجة ذلك هذا الصراع العنيف بين هذه المذاهب والنظم حول السيطرة على خيرات العالم إلى حد التهديد بالحرب وانتفاء السلام على مستوى العالم، وكان هذا الخواء النفسي وذلك الإفلاس

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٢٧٩.

(٢) مستند الامام أحمد بن حنبل.

وقد اعطانا الرسول عليه الصلاة والسلام صوره بسيطة، ولكنها عميقة المشى في التوفيق بين المصلحتين الخاصة والعامة بقوله (ان قوماً ركبوا سفينة فاقسموا وصار لكل منهم موضع، فقفر رجل منهم موضعه بفأسه فقالوا له ماذا تصنع؟ قال هذا مكاني اصنع فيه ما اشاء، فان اخذوا على يده نجوا ونجوا، وان تركوه هلك وهلكوا). - أخرجه البخاري والترمذي.

(٣) انظر كتابنا المدخل الى الاقتصاد الاسلامي، مرجع سابق، ص ١٠٢ و ١٠٣.

الروحي على مستوى الأفراد وغيره مما تمنّاه مجتمعات اليوم وتتجرع مرارته .
 بخلاف الأمر في الاقتصاد الإسلامي ، فإنه إلى جانب إيمانه بالعمل المادي وأن النشاط الاقتصادي لا يمكن إلا أن يكون مادياً ، إلا أنه لا يفغل الجانب الروحي في الكيان البشري . وكل ما يفعله الإسلام بهذا الخصوص ، هو أن يتجه المرء بنشاطه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته ، ومن ثم فهو يعمر الدنيا وينميها ليكون بحق خليفة الله في أرضه ، وهو يحل التكامل والتعاون محل الصراع والتناقض . فما الروحانية في الإسلام إلا الاحساس بالله تعالى في كل عمل نقوم به ، وهي خشيته ومراقبته سبحانه وتعالى في كل نشاط اقتصادي نباشره بحيث لا يكون هذا العمل أو ذلك النشاط إلا عملاً ونشاطاً صالحاً يستهدف به وجه الله أي الصالح العام . ورحم الله سيدنا عمر بن الخطاب حين كان يردد (والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل ، فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة) .

الفرع الثالث

تميز الاقتصاد الإسلامي ونظرة المستشرقين له

١ - تميز الاقتصاد الإسلامي

يتميز الاقتصاد الإسلامي بثلاثة أركان أو خصائص أساسية هي^(١) :

أ - الجمع بين الثبات والتطور

الثبات من حيث الأصول الاقتصادية التي وردت بنصوص القرآن والسنة . والتطور من حيث كيفية إعمال وتطبيق هذه الأصول الإلهية بحسب

(١) انظر تفصيل ذلك في كتابنا الأول من سلسلة الاقتصاد الإسلامي بعنوان ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق .

متطلبات الزمان والمكان .

ب- الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية

حيث أن الفرد في مباشرته لأي عمل أو نشاط - بما في ذلك النشاط الاقتصادي البحت - يعتبر في نظر الاسلام عابداً متعبداً ، متى توافر فيه شرطان :

أولهما : أن يكون ذلك النشاط حلالاً مشروعاً .

ثانيهما : أن يراعى فيه الله تعالى مبتغياً به وجهه ورضاه .

ومن ثم فإنه يكون مثاباً من الله في الدنيا والآخرة ، بقدر اتقانه لعمله ، وبقدر ما يعود به من منفعة على أكبر عدد ممكن من الناس .

فليس في الإسلام اصطدام بين المادة والروح ، وليس هناك انفصال بين الاقتصاد والدين ، بل هناك ارتباط وثيق بينهما يحقق فلاح الدنيا والآخرة . فالدنيا هي مزرعة الآخرة ، والإنسان هو خليفة الله في أرضه بقوله تعالى : (إني جاعل في الأرض خليفة)^(١) وأنه مكلف بتعمير الدنيا وإحيائها بقوله تعالى : (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)^(٢) أي كلفكم بعمارتها ، وصدق الله العظيم (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً)^(٣) .

ونذكر أن بعض الصحابة رأى شاباً قوياً يسرع إلى عمله فقال بعضهم (لو كان هذا في سبيل الله) ، فرد عليهم الرسول عليه الصلاة والسلام : (لا تقولوا هذا ، فإنه إن كان خرج يسعى على ولد صغاراً فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على

(١) سورة البقرة ، الآية رقم ٣٠ .

(٢) سورة هود ، الآية رقم ٦١ .

(٣) سورة الاسراء ، الآية رقم ٧٢ .

نفسه يعفها فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان^(١)

جـ- الجمع بين المصالح الخاصة والمصالح العامة

فكل منهما في نظر الإسلام أصل يراعى ، بحيث لا تهدر المصلحة العامة شأن النظم الفردية ، ولا تهدر المصلحة الخاصة شأن النظم الجماعية ، وإنما يعتد بالمصلحتين على درجة واحدة ومجاول دوماً التوفيق بينهما .

فإذا تعذرت هذه الملاءمة أو الموازنة بين المصلحتين ، وهو ما لا يكون إلا في الظروف الاستثنائية أو غير العادية كحالة الحروب أو الأوبئة أو المجاعات ، فإنه في مثل هذه الحالات تضحي بالمصلحة الخاصة من أجل المصلحة العامة . وهنا في مثل هذه الظروف الاستثنائية قد يتجاوز الحل الإسلامي على نحو ما رأيناه لدى الخليفة عمر بن الخطاب عام المجاعة ، ولدى الصحابي أبي ذر الغفاري في أواخر عهد الخليفة عثمان ، أكثر المذاهب الجماعية تطرفاً ، على أن تقدر الضرورة بقدرها^(٢) .

٢- شمول الاقتصاد الإسلامي وجدليته الخاصة

فالاقتصاد الإسلامي ، شأن الإسلام كله ، ينظر إلى جميع الجوانب الإنسانية ويدخل في إعتباره كافة الحاجات البشرية ، ويوفق بينها بأسلوب جدلي (ديالكتيكي) ، ولكنه أسلوب جدلي خاص ينفرد به . ذلك لأن الإسلام يقر كافة التناقضات الاجتماعية في الحياة : الثبات والتطور ، مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، المصالح المادية والحاجات الروحية . إلا أن نقطة الخلاف الأساسية في نظرنا بين الإسلام وكافة المذاهب والنظم الوضعية السائدة ،

(١) أخرجه السيوطي في الجامع الصغير .

(٢) انظر ص ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ من كتابنا (ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية) ، مرجع سابق .

تتمثل في أن هذه التناقضات الاجتماعية، تعتبر في نظر الإسلام كالتباين، والموجب، للتعاون والتكامل لا للتصارع والافتتال. ومن ثم فهو على خلاف كافة المذاهب والنظم الوضعية السائدة، يعمل على الإبقاء على تلك التناقضات والتوفيق بينها، لا على جحد أو نفي أحدها للآخر. على أنه في بعض الحالات الخاصة، قد يقلب أحد النقيضين على الآخر، ولكن بصفة مؤقتة وبقدر الضرورة، وذلك لإعادة التوازن وتحقيق التعاون والتكامل الذي هو مبتغاه.

وإنه من الخطأ الكبير محاولة إلحاق الاقتصاد الإسلامي بأحد الاقتصادين السائدين الرأسمالي أو الاشتراكي، أو تصوره بأنه مزاج مركب بين الفردية (الرأسمالية) والجماعية (الاشتراكية) يأخذ من كل منهما جانباً، وإنما هو اقتصاد متميز يقوم على مفاهيم مختلفة عن تلك التي تقوم عليها الرأسمالية أو الاشتراكية. وإذا كان في الاقتصاد الإسلامي « فردية » فهي فردية تختلف عن فردية الرأسمالية، إذ لا يذهب إلى إقرار الحرية المطلقة للفرد في النشاط الاقتصادي وفي التملك. وإذا كان فيه « جماعية » فهي جماعية تختلف عن جماعية الاشتراكية، إذ لا يسلّم بحق الدولة المطلق في التدخل في النشاط الاقتصادي أو إلغاء الملكية الخاصة.

حقاً قد يتداخل الاقتصاد الإسلامي مع غيره من الاقتصاديات الوضعية السائدة، وقد تتفق بعض الحلول أو التطبيقات الاقتصادية الإسلامية مع غيرها من الحلول الرأسمالية أو الاشتراكية. ولكنه يتداخل أو توافق عارض وفي التفاصيل، بحيث يظل الاقتصاد الإسلامي متميزاً بسياسته المنفردة وتظل حلوله متميزة بأصولها الخاصة.

٣- نظرة المستشرقين إلى الاقتصاد الإسلامي

إنه رغم الأضواء الضئيلة والمحاولات المحدودة لإبراز بعض جوانب

الاقتصاد الإسلامي ، فإننا أصبحنا نسمع أخيراً أصواتاً أجنبية عالمية تدعو إلى الأخذ بالمذهبية (الإيديولوجية) الاقتصادية الإسلامية. وكان ذلك مجرد أن وضعت أمامها إحدى جوانبها ، سواء ناحية جمعها بين المصالح المادية والحاجات الروحية ، أو عدم تضحياتها المصالح الخاصة أو المصالح العامة ومحاولة التوفيق بينهما ، أو جمعها بين الثبات والتطور وجدليتها الخاصة .

ولا ندري إلى أي مدى تكون حماسة العالم المستنير للمذهب الاقتصادي الإسلامي ، إذا اتضحت له أصوله التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ، وإذا قدمت له حلوله التفصيلية وتطبيقاته العملية .

أ- فهذا هو المفكر العالمي برنارد شو وقد بهره في الإسلام مواءمته وتوفيقه بين المصالح المادية والحاجات الروحية ، يردد بعد دراسة دقيقة قوله المشهور « إنني أرى في الإسلام دين أوروبا في أواخر القرن العشرين » .

ومن قبله يصرخ المفكر الألماني المشهور جوته « إذا كان هذا هو الإسلام أفلا نكون كلنا مسلمون »^(١) .

ب- وهذا هو أستاذ الاقتصاد الفرنسي جاك أوستري G. Austruy ، وقد بهره في الاقتصاد الإسلامي مواءمته وتوفيقه بين المصالح الخاصة والمصالح العامة . فينتهي في مؤلفه ١٩٦١ (الإسلام في مواجهة التقدم الاقتصادي L'Islam Face Au Developpement Eco.) إلى أن طرق الإنماء الاقتصادي ليست معصورة بين الاقتصادين المعزوفين الرأسمالي والاشتراكي ، بل هناك اقتصاد ثالث راجع هو الاقتصاد الإسلامي الذي يرى هذا المستشرق أنه سيسود المستقبل لأنه على حد تعبيره أسلوب كامل للحياة Un Mode Total De Vie يحقق كافة المزايا ويتجنب كافة المساوئ .

ج- ونلمس الآن لدى الكثير من المستشرقين وأخص بالذكر الأستاذ لويس

(١) انظر كتابنا المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي ، طبعة ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

جاردية Louis Gardet في كتابه La Cité Muslmane والمستشار رايوند شارل Raymond Charles في كتابه Le Droit Muslman الحاحاً بضرورة العودة إلى تعاليم الإسلام ودراسة قواء الكامنة خاصة السياسية والاقتصادية.

وقد عبر عن هذا الواقع الجديد الشهيد الفصيل رحمه الله في كلمته بمجمع عام ١٣٨٩ هـ بقوله «لو عدنا إلى ديننا وإلى عقيدتنا وإلى مثلنا العليا لوجدنا أمتنا في المركز الذي يمكن أن يعطي للعالم نوراً يستضيئون به وليهتدوا إلى سبيل الرشd ويعودوا عن غيهم الذي يتخبطون فيه»، وصدق الله العظيم: (ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون)^(١).

(١) سورة الروم، الآية رقم ٣٠

الفصل الثالث

أهم الأصول الاقتصادية الإسلامية

- التنمية الاقتصادية المتكاملة .
- الملكية المزدوجة الخاصة والعامة .
- الضمان الاجتماعي أو كفالة حد الكفاية لكل فرد .
- عدالة التوزيع أو حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم .
- الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

١- تضمنت نصوص القرآن والسنة، مبادئ وأصول معينة، تحكم حياة المسلمين في كافة نواحي نشاطهم سياسياً كان أو اجتماعياً أو اقتصادياً. وقد عبرتُ عن المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية، حسبما وردت بنصوص القرآن والسنة، باصطلاح « المذهب الاقتصادي الإسلامي » .

٢- ولقد حاول الفقهاء القدامى أن يستخلصوا من نصوص القرآن والسنة مختلف المبادئ والأصول الإسلامية، التي تحكم مختلف الأنشطة البشرية، مركزين الأضواء على بعض هذه الأصول والمبادئ أكثر من البعض الآخر، وذلك بحسب متطلبات كل عصر ومشكلاته.

وفي المجال الاقتصادي ركز الباحثون القدامى دراساتهم الاقتصادية الإسلامية على أصول الكسب الحلال، وضروب الحرام، وأنواع الربا والاحتكار... إلخ، مما تثيره متطلبات عصرهم ومشكلاته.

٣- ومهمة الباحث اليوم، ان يسلط الأضواء على المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية، التي تهم متطلبات العصر ومشكلاته.

ومحاولة مني في هذا المجال، أكتفي في نطاق ما يسمح به حدود هذا الكتاب، بأن أبرز خمسة مبادئ أو أصول اقتصادية إسلامية، أعالج كل منها في مطلب

مستقل، وذلك في إيجاز غير محل، مقتصرأ على الجوانب الأساسية دون خوض في أمور تفصيلية. وذلك حرصاً مني أن يعي ويستفيد القارئ المثقف دون أن يرهق أو يتوه في زحمة التفاصيل، وفي نفس الوقت أوفر الجهد على الباحث الراغب في التعمق بوضعه على الطريق الصحيح وإحاطته بالأساسيات المبدئية في منطلقاته الدراسية. لا سيما وان الاقتصاد الإسلامي، كما سبق أن أوضحت، وإن كان قديماً قدم الإسلام، إلا أن دراساته الجديدة خاصة المقارنة قليلة وحديثة للغاية.

وعلى ضوء ما تقدم أعالج هذا الفصل الثالث من دراستنا في المطالب الآتية:

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية المتكاملة.

المطلب الثاني: الملكية المزدوجة، الخاصة والعامة.

المطلب الثالث: الضمان الاجتماعي أو ضمان حد « الكفاية » لا « الكاف » لكل فرد.

المطلب الرابع: عدالة التوزيع أو حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم.

المطلب الخامس: الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

والواقع إن كل مبدأ من المبادئ أو الأصول الاقتصادية الإسلامية سالفه الذكر، يحتاج في معالجته إلى كتاب مستقل بل وأكثر من كتاب. هذا إلى أن هناك الكثير من الأصول الاقتصادية الإسلامية الأخرى، والتي تثيرها اليوم بالبحاح متطلبات العصر، ونأمل أن يتفرغ لخدمتها طلابنا للماجستير أو الدكتوراه ونخص بالذكر موضوع التكامل الاقتصادي الإسلامي أو السوق

الإسلامية المشتركة ، والتي هي في نظرنا السبيل الفعال لتحقيق التضامن الإسلامي أو الوحدة الإسلامية ، ولأن يعود الإسلام ليلعب دوره المطلوب في توجيه هذا العالم وقيادته إلى أمنه وتوازنه بل وسعادته الحقيقية .
والله المستعان .

المطلب الأول

التنمية الاقتصادية المتكاملة

تمهيد

١- الإسلام والمشكلة الاقتصادية

التنمية الاقتصادية، هي من أهم الأصول وأولى المبادئ التي جاء بها الإسلام في المجال الاقتصادي. ذلك أن الإسلام منذ ظهوره من أربعة عشر قرناً، وضع المشكلة الاقتصادية، وهي مشكلة الفقر والتخلف، منذ البدء وقبل أن تتطور الأحداث وتفرض المشكلة نفسها حيث يجب أن توضع في الأساس والمقدمة.

٢- الصيغة الإسلامية للتنمية الاقتصادية

والتنمية الاقتصادية في الإسلام، هي تنمية متكاملة بمعنى الشمول والتوازن، بهدف تنمية الإنسان نفسه. ولعل أدق وصف لدولة الإسلام: أنها دولة التنمية الاقتصادية الشاملة لكل من التقدم المادي والروحي، والمتوازنة لكل من كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع، مستهدفة بذلك تنمية الإنسان نفسه ليكون بحق خليفة الله في أرضه.

ومن ثم فإن قيمة أي حكم في أي بلد إسلامي، هو بقدر ما يحققه من تنمية

متكاملة: سواء من الناحية المادية والروحية، أو من ناحية الكفاية والعدل أي كفاية الإنتاج وعدالة التوزيع. وإنه بهذا المعيار المحدد، تتبين صلاحية أو فساد الحكم القائم في أي مجتمع إسلامي، وهو ما عبر عنه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله (إن الله استخلفنا على عبادته لنسد جوعتهم ونوفر لهم أمنهم، فإن لم نفعل فلا طاعة لنا عليهم).

٣- الأسلوب الإسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية

والتنمية الاقتصادية في الإسلام، هي مسؤولية الفرد والدولة معاً. ولعل ذلك مما يميز الاقتصاد الإسلامي ويبرز تفرده عن الاقتصادين السائدين الرأسمالي والاشتراكي، وذلك في مجال التنمية الاقتصادية، كما هو شأنه في سائر المجالات الأخرى.

أكثر من ذلك فإن الإسلام في اعترافه بالملكية سواء كانت خاصة أو عامة، وفي نظرته إليها وتنظيمه لها، إنما أقامها باعتبارها وسيلة إنمائية أي حافزاً من حوافز التنمية. وعليه فإن الملكية سواء كانت خاصة أو عامة وباعتبارها في كلتي صورتين على نحو ما سنبينه، أمانة ومسؤولية واستخلافاً، تسقط شرعيتها إذا لم يحسن الفرد أو الدولة استخدام هذا المال استقاراً أو إنفاقاً في مصلحته ومصلحة الجماعة.

٤- الضمانات الإسلامية لنجاح التنمية الاقتصادية واستمرارها

وإذ اعتبر الإسلام تنمية الإنسان ليكون بحق خليفة الله في أرضه بقوله تعالى (إني جاعل في الأرض خليفة)^(١)، وهو غاية حياته وسبب وجوده بقوله تعالى (هو أشاكم من الأرض واستعمركم فيها)^(٢) أي كلفكم بممارتها، وهو في

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٣٠.

(٢) سورة هود، الآية رقم ٦١.

نفس الوقت سبيل سعادته في الدنيا والآخرة بقوله تعالى (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً)^(١)، فقد حرص الإسلام على إيجاد أو توفير ضمانات أو ركائز لتحقيق هذه التنمية واستمرارها. لعل أبرزها إيجاد ملكية عامة تساند التنمية، وترشيد الاستهلاك، وتوجيه الفائض الاقتصادي لأغراض التنمية، وتطلب المشاركة الشعبية في عمليات التنمية الاقتصادية، ومراعاة أولويات التنمية بتقديم الأهم فالهم، والأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الحديثة الملازمة للمجتمع... إلخ.

ولعل أكبر ضمان لنجاح جهود التنمية الاقتصادية واستمرارها، هو ارتفاع الإسلام بالتنمية إلى مرتبة العبادة، بل هي في نظره من أفضل ضروب العبادة ومن أقوى علامات الإيمان والتقوى. وإن التنمية الاقتصادية اليوم، وقد اشتدت الفجوة بين الشعوب المتقدمة والشعوب النامية ومنها الأمة الإسلامية عامة والعربية خاصة، تتطلب تعبئة جميع المواطنين لها بحيث نعلنها حرباً مقدسة ضد التخلف الذي هو أبرز صور المنكر في العصر الحديث ويؤدي إلى الكثير من المساوئ الاجتماعية والانحرافات الخلقية.

٥- المفكرون المسلمون أول من عالج قضايا التنمية الاقتصادية

ولأهمية التنمية الاقتصادية المتكاملة، في نظر الإسلام، والتي تستهدف رقي الإنسان مادياً وروحياً، وكفاية وعدلاً؛ كان المفكرون المسلمون منذ ظهور الإسلام، أول من عالج قضايا التنمية الاقتصادية، وإن جاء ذلك بين ثنايا كتب الفقه المختلفة وجوانب الهوامش والمآثور.

أكثر من ذلك فإن أولى المؤلفات العلمية في مجال التنمية الاقتصادية، كانت لعلماء مسلمين سبقوا العلماء الأجانب بعدة قرون، أمثال الإمام أبو يوسف في كتابه الخراج، والرائد الاقتصادي ابن خلدون في مقدمته المشهورة

(١) سورة الاسراء، الآية رقم ٧٢.

باسمه ، والفقيه الاقتصادي ابن الدلجي في كتابه الفلاكة والمفلوكون أي الفقر والفقراء .

٦- ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي وآخر إسلامي للتنسيق بين خطط التنمية ومعالجة عوائقها

ولقد آن الأوان لعقد مؤتمر قمة عربي وآخر إسلامي للتنسيق في خطط التنمية الاقتصادية على المستويين العربي والإسلامي ، من أجل البناء المشترك والمتكامل للوطن العربي ككل والعالم الإسلامي ككل .

وتزداد اليوم أهمية مثل هذا المؤتمر أو ذاك التنسيق وضرورته الملحة ، أن أكثر ما تعانيه كل دولة عربية أو إسلامية على حدة من عوائق التنمية ، نجد حله متوافراً ومتواجداً لدى الدولة الأخرى . ونخص بالذكر على سبيل المثال قضية الأمن الغذائي ، والمشكلة السكانية ، وقضية الإنفاق العسكري المتزايد ، ومشكلة التمويل ، وقضايا التعليم والكفاية البشرية ... إلخ .

وعلى ضوء هذا التمهيد ، نعالج ما تقدم باختصار شديد ، في الفروع التالية :

الفرع الأول : الإسلام والمشكلة الاقتصادية .

الفرع الثاني : الصيغة الإسلامية للتنمية الاقتصادية .

الفرع الثالث : الأسلوب الإسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الرابع : الضمانات الإسلامية لنجاح التنمية الاقتصادية

واستمرارها .

الفرع الخامس : المفكرون المسلمون أول من عالج قضايا التنمية

الاقتصادية .

الفرع السادس : ضرورة التنسيق في خطط التنمية على المستويين العربي

والإسلامي .

الفرع الأول

الإسلام والمشكلة الاقتصادية

١- اهتمام الإسلام بالجانبين المادي والروحي على قدم المساواة

لقد جاء الإسلام بمنهج كامل للحياة ، يهتم بالجانب المادي في حياة البشر بقدر ما يعنى بالجانب الروحي . ذلك لأنه لا قوام لجانب دون آخر ، وكلاهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه .

فإذا كان حقاً ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان ، فإنه أيضاً بدون الخبز لا يستطيع أن يحيا الإنسان .

٢- الإسلام يضع مشكلة الفقر والتخلف في المقدمة والصدارة

لذلك وضع الإسلام المشكلة الاقتصادية ، وهي مشكلة الفقر والتخلف ، وذلك منذ البدء وقبل أن تتطور الأحداث وتفرض المشكلة نفسها ، حيث يجب أن توضع في الأساس وفي المقدمة . ومن قبيل ذلك انه إعتبر المال زينة الحياة الدنيا وقوام المجتمع ، وأنه نعم العون على تقوى الله ، وان طلب المال الحلال فريضة وجهاد في سبيل الله^(١)

أكثر من ذلك ، لقد ساوى الإسلام بين الفقر والكفر ، ولم يستعذ الرسول ﷺ من شيء بقدر استعاذته من الفقر ، فيقول عليه السلام (كاد الفقر أن يكون كفراً)^(٢) ، ويقول (اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر) فلما سأله أحدهم : أيمدلان ، قال : نعم^(٣)

(١) انظر دكتابتنا الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، كيف تصور الاسلام مشكلة الفقر وكيف يعالجها في دراسة مقارنة مع الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي ، ص ٤٩ وما بعدها ، طبعة ١٩٧٨ لنشره مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط ، والسيوطي في الجامع الصغير .

(٣) أخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه .

٣- ارتباط العبادة بتأمين الناس في حياتهم المعيشية

ذلك أن الإسلام حين طالب الناس بالعبادة وذكر الله تعالى ، علله في القرآن بقوله تعالى (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)^(١). وإن موسى عليه السلام حين دعا الله بقوله (رب اشرح لي صدري ويصر لي أمري)^(٢) ، قرنه بقوله (كي نسبحك كثيراً ونذكرك كثيراً)^(٣).

أكثر من ذلك ، اعتبر الإسلام مجرد ترك أحد أفراد المجتمع ضائعاً أو جائعاً هو تكذيب للدين نفسه ، فيقول تعالى (أرأيت الذي يكذب بالدين ، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين)^(٤).

الفرع الثاني

الصفة الإسلامية للتنمية الاقتصادية

نستطيع أن نلخص الصيغة الإسلامية للتنمية الاقتصادية بأنها تنمية شاملة ، ومتوازنة ، غايتها الإنسان نفسه ليكون بحق خليفة الله في أرضه .

١ - أما أنها تنمية شاملة

فذلك لأنها لا تستهدف رقي الإنسان مادياً فحسب ، وإنما روحياً بصفة أساسية .

والروحانية في الإسلام ، ليست كما يتصور البعض مسألة ميتافيزيقية أو غيبية ، وإنما هي العمل الصالح إيماناً بالله واعتباراً أو مراعاة له تعالى ، سواء كان ذلك الإيمان أو تلك المراعاة والاعتبار المتأصلة في العقل والنفس ،

(١) سورة قريش ، الآية رقم ٣ و ٤ .

(٢) سورة طه ، الآية رقم ٢٥ و ٢٦ .

(٣) سورة طه ، الآية رقم ٣٣ و ٣٤ .

(٤) سورة الماعون ، الآيات من ١ إلى ٣ .

والمتمثلة في النشاط والسلوك ، مردها خشيته تعالى والخوف من عقابه ، أو كان مردها ابتغاء مرضاته والفوز بجنته .

فالإسلام كما سبق أن أوضحنا بكتابتنا ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية ، لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي ، ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي . فكل نشاط مادي أو دنيوي يباشره الإنسان ، هو في نظر الإسلام عمل روحي أو أخروي ، طالما كان مشروعاً وكان يتجه به إلى الله تعالى^(١) . فله تعالى ما خلق الجن والأنس إلا ليعبدون ، أي ليعملون عملاً صالحاً ، والإيمان في الإسلام ليس إيماناً مجرداً Abstract ولكن إيماناً محدد concret مرتبط بالعمل الصالح .

وإن مبدأ الشمول في التنمية الاقتصادية الإسلامية ، يقتضي أن تضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من مأكل وملبس ومسكن ونقل وتعلم وتطبيب وترفيه وحقوق العمل وحرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية ... إلخ ، بحيث لا تقتصر التنمية على إشباع بعض الضروريات أو الحاجيات دون الأخرى .

ومن هنا لا يقبل الإسلام « تنمية رأسمالية » تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز ، كما لا يقبل « تنمية اشتراكية » تضمن لقمة الخبز وتقتل حرية التعبير .

٢ - وأما أنها تنمية متوازنة .

فذلك لأنها لا تستهدف الكفاية فحسب أي زيادة الإنتاج بقوله تعالى (وقل اعملوا فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)^(٢) ، وإنما تستهدف أساساً العدل أي

(١) انظر كتابنا ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٥٤ وما بعدها .

(٢) سورة التوبة ، الآية رقم ١٠٥ .

عدالة التوزيع بقوله تعالى (اعدلوا هو أقرب للتقوى)^(١)، بحيث يعم الخير جميع البشر أياً كان موقعهم في المجتمع وأياً كان مكانهم في الكون. ذلك أن هدف الإسلام من التنمية الاقتصادية، هو أن يتوافر لكل فرد، أياً كانت جنسيته أو ديانتته أي بصفته إنساناً، حد الكفاية لا الكفاف أي المستوى اللائق للمعيشة بحسب زمانه ومكانه لا مجرد المستوى الأدنى اللازم للمعيشة، بحيث يستشعر نعم الله وفضله، فيتجه تلقائياً إلى حمده وشكره تعالى وعبادته. ذلك الحمد والشكر الذي لا يعبر عنه في الإسلام بالقول والامتنان فحسب وإنما أساساً بالعمل والإخلاص فيه لقوله تعالى (اعملوا آل داود شكراً)^(٢)، وتلك العبادة التي لا تتدلل في الإسلام بالصلاة والتوجه إلى الله فحسب وإنما أساساً بخدمة الغير ومد يد العون لكل محتاج لقوله تعالى (لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس)^(٣).

فالإسلام كما سبق إن أوضحنا بكتابنا الإسلام والمشكلة الاقتصادية، إذ يتطلب زيادة الإنتاج يستلزم في نفس الوقت عدالة التوزيع، بحيث لا يبغي أحدهما عن الآخر. فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال لا يسلم به الإسلام، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج كاف هو توزيع للفقر والبؤس مما يرفضه الإسلام^(٤).

ومن ثم لا يقبل الإسلام «تنمية رأسمالية» تستهدف تنمية ثروة المجتمع دون نظر الى توزيع هذه الثروة. وإذا كانت «التنمية الاشتراكية» تؤكد العلاقة بين أشكال الإنتاج والتوزيع، إلا أنها ترى أن نظام التوزيع يتبع دائماً شكل الإنتاج، في حين يرفض الإسلام هذه التبعية بحيث أياً كانت أشكال الإنتاج م

(١) سورة المائدة، الآية رقم ٨.

(٢) سورة سبأ، الآية رقم ١٥.

(٣) سورة النساء، الآية رقم ١١٤.

(٤) انظر كتابنا الاسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٥٨.

السائدة فإنه يضمن أولاً حد الكفاية لكل فرد وذلك كحق إلهي مقدس يعلو فوق كل الحقوق ثم بعد ذلك يكون لكل تبعاً لعمله وجهده، وبحيث إذا لم يتوافر حد الكفاية لكل مواطن وهو ما لا يكون إلا في ظروف استثنائية كمجاعة أو حرب تأسى الجميع في حد الكفاف^(١).

وإن مبدأ التوازن في التنمية الاقتصادية، يقتضي أن تتوازن جهود التنمية. ومن ثم فإنه لا يقبل في الإسلام أن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى، أو أن تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة، أو أن تتجاوز نسبة الزيادة السكانية معدلات التنمية، أو أن تقدم الكماليات أو التحسينات على الضروريات أو الحاجيات، أو أن تسبق الصناعات الثقيلة أو المستوردة الصناعات الاستهلاكية أو المحلية، أو أن يركز على البناء والتنمية دون توفير المرافق العامة والتجهيزات الأساسية... إلخ من الأخطاء العديدة التي وقعت فيها مختلف الدول العربية والإسلامية، مقلدة دون وعي تجارب شرقية أو غربية، غافلة أو جاهلة الصيغة الإسلامية بضرورة «التوازن الإجمالي».

ولا شك أن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة التي نراها في أغلب دول العالم الإسلامي مركزة على جزء من الاقتصاد القومي دون بقية الأجزاء، هي تنمية مشوهة Deformé، بل هي في حقيقتها تنمية للتخلف إذ تزيد من تدهور بقية الأجزاء.

٣- وأما أن غايتها الإنسان نفسه .

ليكون بحق خليفة الله في أرضه، فذلك ما يجدد بواعث أو غاية التنمية للاقتصادية الإسلامية وأثارها.

ففي التنمية الرأس مالية، الباعث هو تحقيق أكبر قدر من الربح، مما يؤدي عادة إلى الانحراف بالإنتاج عن توفير احتياجات المجتمع الضرورية مع وفرة إنتاج السلع الكمالية التي يطلبها الأغنياء والمترفون، وما يصاحب ذلك من

(١) انظر المرجع السابق، ص ٧٥ وما بعدها.

سيادة المادة ومختلف المساواة الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الغربية .
وفي التنمية الاشتراكية ، الباحث هو سد احتياجات الدولة وفق الطماع
وسياسات القائمين على الحكم لا وفق احتياجات ورغبات المواطنين أنفسهم ، مما
يهدد كلية حرية الفرد وتجعل منه ترساً أو أداة لا غاية .
أما التنمية الإسلامية ، فباعتها ليس الربح شأن التنمية الرأسمالية ، ولا
أهواء القائمين على الحكم شأن التنمية الاشتراكية ، وإنما هو توفير حد الكفاية
لكل مواطن ليتحرر من أية عبودية أو حاكمية إلا عبودية وحاكمية الله
وحده .

فغاية التنمية الإسلامية هو الانسان نفسه لا تستعبده المادة شأن التنمية
الرأسمالية ، ولا يستذله الغير شأن التنمية الاشتراكية ، وإنما محرراً مكرماً
يعمر الدنيا ويحييها بالعمل الصالح ليكون بحق خليفة الله في أرضه .

الفرع الثالث

الأسلوب الإسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية

يقوم الأسلوب الإسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية على أساس تعاون
الفرد والدولة معاً لكل مجاله ، بحيث يكمل كلاهما الآخر ولا يفتني أحدهما عن
الآخر . ومن هنا كان اعتراف الإسلام بالملكية المزدوجة الخاصة والعامة ،
كلاهما على قدم المساواة يتحملان معاً مسؤولية التنمية . أكثر من ذلك فإن
الإسلام في اعترافه للملكية سواء كانت خاصة أو عامة ، وفي نظره إليها
وتنظيمه لها ، إنما أقامه باعتبارها وسيلة إنمائية أي حافزاً من حوافز التنمية .
١- ففي الاقتصاد الرأسمالي ، التنمية هي في الأساس مسؤولية الفرد أو
القطاع الخاص .

بخلاف الاقتصاد الاشتراكي ، فإن التنمية هي في الأساس مسؤولية الدولة
أو القطاع العام .

أما في الاقتصاد الإسلامي ، فإنها في الأساس مسؤولية الفرد والدولة معاً

أي القطاعين الخاص والعام . لكل مجاله بحيث يكمل كلاهما الآخر ولا يفنى أحدهما عن الآخر ، وبحيث لا تزداد أو تقل مسؤولية أي منهما إلا بقدر ما تتطلبه طبيعة وظروف التنمية في كل مجتمع .

٢- ازدواج الملكية في الإسلام

ومن هنا كان من أهم الأصول الاقتصادية الإسلامية ، على نحو ما سنعرض له في مطلب مستقل ، مبدأ ازدواج الملكية الخاصة والعامة ، يساهمان معاً على قدم المساواة في عمليات التنمية ، كلاهما كأصل وليس استثناء ، وكل منهما يكمل الآخر فلكل مجاله بلا تعارض أو اصطدام حيث لا تقوم الدولة إلا بأوجه النشاط الاقتصادي التي يمجز أو يقصر الأفراد عن القيام بها كمد السكك الحديدية وتعمير الصحارى وصناعة الأسلحة ... إلخ .

٣- شرعية الملكية باعتبارها وسيلة إنمائية

وإننا نسجل بحق أن الإسلام في اعترافه للملكية سواء أكانت خاصة أم عامة ، وفي نظريته إليها وتنظيمه لها ، إنما اقامه باعتبارها وسيلة إنمائية أي حافزاً من حوافز التنمية ، بحيث تنتفي أو تسقط شرعية الملكية سواء أكانت خاصة أم عامة إذا لم يحسن الفرد أو الدولة استخدام هذا المال استثماراً أو إنفاقاً في مصلحته ومصلحة الجماعة . وقد عبر عن ذلك أصدق تعبير سيدنا عمر بن الخطاب حين قال لبلال وقد أعطاه الرسول أرض العقيق : (إن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحجز عن الناس وإنما أقطعك لتعمل ، فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي) .

ومن هنا ندرك :

(أ) لماذا نهى الإسلام بشدة لا مثيل لها عن اكتناز المال وحبسه عن الإنتاج والتداول بقوله تعالى : (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب آليم ، يوم يحمي عليها في نار جهنم فتكوي بها جباههم

وجسومهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون^(١) ، ويقول الرسول عليه السلام (من جمع ديناراً أو تبراً أو فضة ولا ينفقه في سبيل الله ، فهو كنز يَكْوَى به يوم القيامة)^(٢) .

(ب) ومن هنا ندرك أيضاً لماذا ينهي الإسلام بشدة بالغة عن صرف المال بغير حق في ترف أو سفه حتى أنه وصف المترفين بالمجرمين بقوله تعالى (واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين)^(٣) ، ووصف المبذرين بأنهم إخوان الشياطين بقوله تعالى : (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً)^(٤) ، وكيف أنه أجاز الحجر على السفه .

(ج) ومن هنا ندرك كذلك لماذا لا يسلم الفقهاء للحاكم بنزع الملكية الخاصة أو التأميم أو التوسع في الملكية العامة ، إلا بقدر ما تقتضيه المصلحة العامة وأخصها العمران والتنمية الاقتصادية ، ويعبرون عن ذلك بأن (الإمام غير فيها تخيير مصلحة لا تخيير شهوة) .

(د) ومن هنا ندرك أيضاً لماذا ربط الإسلام بين الإيمان والإنفاق في سبيل الله أي في سبيل المجتمع وتعميره . بل إنه جعل ذلك الإنفاق أو التعمير هو علامة الإيمان والتقوى ، وهو شرطه الأساسي ، حتى أنه ما من آية أو حديث نبوي يتكلم عن الإيمان والتقوى إلا ويقرنه بالإنفاق في سبيل الله أي في سبيل المجتمع وتنميته .

ولقد عبر القرآن الكريم عن الفائض الاقتصادي ، الذي هو مصدر تمويل عمليات التنمية الاقتصادية ، بتعبيرات العفو والفضل ، وهو كل ما زاد عن الحاجة بغير سرف أو ترف . ودعا الى ضرورة إنفاقه كله في سبيل الله ، أي في

(١) سورة التوبة ، الآية ٣٤ و ٣٥ .

(٢) الجامع الصغير للسيوطي .

(٣) سورة هود ، الآية ١١٦ .

(٤) سورة الاسراء ، الآية ٢٧ .

سبيل المجتمع وتنميته، بل جعل ذلك كما أسلفنا علامة الإسلام وشرط الأيمان.

الفرع الرابع

الضمانات الإسلامية لنجاح التنمية الاقتصادية واستمرارها

١- اعتبر الإسلام تعمير الكون وتنمية الإنسان ليكون بحق خليفة الله في أرضه بقوله تعالى (إني جاعل في الأرض خليفة)^(١)، هو غاية خلقه ووجوده بقوله تعالى (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)^(٢) أي كلفكم بعمارته. فلم يخلق الله الإنسان في هذه الدنيا عبثاً أو لمجرد أن يأكل ويشرب، وإنما خلقه لرسالة يؤديها، هي أن يكون خليفة الله في أرضه: يدرس ويعمل، وينتج ويعمر، عابداً لله شاكراً فضله، ليقابله في نهاية المطاف بعمله وكدحه بقوله تعالى (يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه)^(٣). بل لقد جعل الإسلام صدق الكدح أو بطلانه هو سبيل سعادة المرء أو شقائه في الدنيا والآخرة، بقوله تعالى (ومن كان في هذه أعمى، فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً)^(٤).

٢- ولقد بلغ حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية وتعمير الدنيا، أن قال الرسول عليه الصلاة والسلام (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة - أي شتلة - فاستطاع ألا تقوم حتى يفرسها، فليفرسها فله بذلك أجر)^(٥)، ويقول عليه السلام (ما من مسلم يفرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو بهيمة إلا كان له به صدقة)^(٦).

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٣٠.

(٢) سورة هود، الآية رقم ٦١.

(٣) سورة الانشقاق، الآية رقم ٦.

(٤) سورة الاسراء، الآية رقم ٧٢.

(٥) أخرجه البخاري وأحمد بن حنبل.

(٦) أخرجه البخاري ومسلم.

ومن هنا فقد سخر الله تعالى للإنسان كل ما في السموات والأرض بقوله تعالى (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه)^(١). ودعاه إلى الانتشار في الأرض بحبيها وينعم بخيراتها ويسبح بحمده بقوله تعالى (فانتشروا في الأرض وابتنفوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون)^(٢)، وقوله تعالى (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش)^(٣) أي هياً لكم السيطرة على الأرض عن طريق تعميمها وتنميتها.

٣- ومن هنا كان حرص الإسلام على توفير ضمانات أو ركائز لتحقيق هذه التنمية واستمرارها. لعل أبرزها مما نعرض له فيما يلي، الارتفاع بالتنمية الاقتصادية إلى مرتبة العبادة والفريضة، وتطلب المشاركة الشعبية في عمليات التنمية، والأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الملائمة، وترشيد الاستهلاك، وتوجيه الفائض الاقتصادي لأغراض التنمية، ومراعاة أولويات التنمية بتقدير الأهم فالهم، والمعالجة الجذرية لمعوقاتها خاصة ما تعلق بالأمية والإنفاق العسكري المتزايد... إلخ.

أولاً: الارتفاع بالتنمية الاقتصادية إلى مرتبة العبادة

١- لعل أكبر ضمان لنجاح التنمية الاقتصادية وأستمرارها، هو ارتفاع الإسلام بالتنمية إلى مرتبة العبادة. إذ لم يكتف الإسلام بالحث على العمل والإنتاج بقوله تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)^(٤)، وقوله عليه الصلاة والسلام (اعملوا فكل ميسر لما خلق له)^(٥)، بل اعتبر العمل في ذاته عبادة وإن الفرد قريب من الله ومثاب على عمله الصالح في الدنيا

(١) سورة المجاثية: الآية رقم ١٣.

(٢) سورة الجمعة، الآية رقم ١٠.

(٣) سورة الاعراف، الآية رقم ١٠.

(٤) سورة التوبة، الآية رقم ١٠٥.

(٥) أخرجه البخاري ومسلم.

والآخرة بقوله تعالى (ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله)^(١)، وقول رسوله الكريم (العمل عبادة) وقوله عليه الصلاة والسلام (ما عبد الله بمثل عمل صالح) وقوله (من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفوراً له يوم القيامة)^(٢). وروي إن الرسول عليه الصلاة والسلام قبل يداً ورمت من كثرة العمل وقال (هذه يد مجبها الله ورسوله)^(٣).

٢- ولقد سوى الإسلام بين المجاهدين في سبيل الدعوة الإسلامية وبين الساعين في سبيل الرزق والنشاط الاقتصادي بقوله تعالى (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون فضل الله، وآخرون يقاتلون في سبيل الله)^(٤). أكثر من ذلك، اعتبر الإسلام السعي على الرزق وخدمة المجتمع وتنميته أفضل ضروب العبادة: فقد ذكر للنبي عليه السلام رجل كثير العبادة فسأل من يقوم به، قالوا: أخوه، فقال عليه السلام (أخوه أعبد منه)^(٥). وقد أراد أحد الصحابة الخلوة والاعتكاف لذكر الله، فقال له الرسول عليه الصلاة والسلام (لا تفعل فإن مقام أحدكم في سبيل الله - أي في خدمة المجتمع وتنميته - أفضل من صلاته في بيته ستين عاماً)^(٦)، ويقول عليه السلام (لكل أمة سياحة وسياحة أمتي الجهاد في سبيل الله)^(٧).

٣- ومخلص مما تقدم أن التنمية الاقتصادية في الإسلام، هي فريضة وعبادة، بل هي من أفضل ضروب العبادة. وأن المسلمين قادة وشعوباً مقربون إلى الله تعالى، بقدر تعميرهم للدنيا وأخذهم بأسباب التنمية في مختلف صورها.

(١) سورة الثوري، الآية رقم ٢٦.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط.

(٣) مسند الإمام زيد.

(٤) سورة المزمل، الآية رقم ٢٠.

(٥) الجامع الصغير للسيوطي.

(٦) المستدرك للحاكم النيسابوري.

(٧) المرجع السابق.

ولقد لخص سيدنا عمر بن الخطاب نظرة الإسلام إلى العمل والتنمية بقوله (والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل، فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة)^(١).

ثانياً: تطلب المشاركة الشعبية في التنمية واعتبارها من قبيل الجهاد المقدس

١- إن التنمية الاقتصادية ليست عملية فنية يكتفي فيها بمجرد إعداد خطط التنمية، ثم متابعة تنفيذها لدى القطاع الخاص أو العام. وإنما هي أساساً عملية جماهيرية، إذ تتطلب تعبئة جميع المواطنين لها بحيث تكون مطلباً شعبياً ملحاً يمي كل فرد مسؤوليته المحددة فيها ويدرك حقوقه المؤكدة من نجاحها. فلا يكفي أن تتوافر إرادة التغيير وتنمية المجتمع والارتفاع بمستواه، لدى بعض القيادات المخلصة، وإنما أن يتحول ذلك إلى إرادة شعبية. ولا شك أن من أهم عوامل عدم نجاح التنمية في بعض البلاد النامية، أن الأساليب المستخدمة لم تستطع أن تحرك الأمة كلها لمواجهة معركة التخلف، إذ لا أحد يستطيع أن يقود التنمية لصالح الشعب دون إسهام من الشعب نفسه.

وإذا كنا نقول بضرورة تعبئة الجهود الشعبية للتنمية الاقتصادية، فإن ذلك لا يكون بالتلقين والشعارات كما هو حاصل في الكثير من الدول النامية والتي يغلب عليها عادة الاتجاهات المتسلطة ودكتاتورية الحكم. وإنما تتم تعبئة هذه الجهود الشعبية بالمشاركة الفعلية في مشاكل المجتمع، وذلك بفتح باب الحوار والمناقشة فيها بحرية وصدق، والاستماع إلى مختلف أوجه النظر المعارضة، بحثاً عن حلول سليمة يقتنع ويلتزم بها الجميع.

٢- والمشاركة الشعبية في التنمية، هي في نظر الإسلام غاية ووسيلة في آن

(١) انظر الدكتور سليمان الطماوي في كتابه عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩، لناشره دار الفكر العربي بالقاهرة.

واحدة، استناداً إلى عموم قوله تعالى (وشاورهم في الأمر)^(١)، وقوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم)^(٢). ولقد ثبت أن المشاركة الشعبية في التنمية الاقتصادية، هي عصب استراتيجية التنمية، وذلك بخروج المواطن العادي من السلبية التي كان يفرضها عليه وضعه الهامشي في المجتمع.

وإذا كانت مشكلة التخلف في مختلف صوره، هي من أولى المشكلات التي تواجه الشعوب العربية والإسلامية اليوم، فإنه لا بد من تعبئة كل قواها وطاقاتها للمعركة ضد التخلف ومن أجل التنمية. ونرى لذلك ضرورة ربط التنمية بفكرة الجهاد المقدس تفجيراً للطاقات المختزنة في الفرد المسلم وتحقيقاً للتنمية الشاملة بإحالتها إلى عمارسة دينية وواقع إيماني. ذلك أن قوام المجتمع الإسلامي، هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بقوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)^(٣). والأمر بالمعروف يتضمن في رأينا بصفة أساسية تحقيق التنمية الشاملة، والنهي عن المنكر يشمل أساساً القضاء على أهم صوره ألا وهو التخلف والفقر الذي يؤدي إلى المذلة والمسكنة وإلى الكثير من المساوئ الاجتماعية والانحرافات الخلقية.

فلا بد أن نعبئ النفوس بكافة وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون ومساجد... إلخ، ونعلنها حرباً مقدسة ضد التخلف ومن أجل التنمية الشاملة. ولا بد أيضاً الإسراع إلى وضع خطط محددة تعهد إلى مختلف قطاعات الشعب خاصة الموظفين وطلاب الجامعات وأفراد القوات المسلحة، وكذلك مختلف النقابات والجمعيات والنوادي، من أجل القضاء على معوقات التنمية وهي الأمية المتفشية بالوطن العربي والعالم الإسلامي، ومن أجل القيام بمشاريع إنغاوية بالجهود الذاتية، ذلك أن الدولة وحدها عاجزة عن عمو الأمية،

(١) سورة الكهف، الآية رقم ١٥٩.

(٢) سورة الشورى، الآية رقم ٣٨.

(٣) سورة آل عمران، الآية رقم ١١٠.

أو القيام بكافة المشاريع الإنشائية. ولا شك أنه لتحقيق ذلك لا بد من القدوة من جانب القادة والمسؤولين، ولا بد أن يكرس العمل السياسي جهوده لدفع حركة التنمية وحشد الطوائف الشعبية للمشاركة الفعلية في البناء والتعمير، وأن يمشي المجتمع كله في مناخ التنمية.

٣- وتبدو اليوم أهمية وضرورة ما تقدم، أن التحدي الذي نلقاه من قبل إسرائيل وغيرها، ليس تحدياً حريياً فحسب، وإنما هو أساساً تحدٍ حضاري. فإسرائيل ومن ورائها، يشدون التمكن من العالم الإسلامي، ويهدفون إلى السيطرة الاقتصادية على المنطقة العربية. وممرتنا مع إسرائيل ليست مقصورة على إزالة آثار العدوان، وإنما هي تتصل بتخلفنا الحضاري وما يتطلبه من ضرورة التنمية الماجلة، والتي يجب أن تجند لها كافة قوى وإمكانات الشعوب العربية والإسلامية. ولندرك جيداً أن الخطر الحقيقي الذي نواجهه، ليس قوة إسرائيل ومن وراء إسرائيل، وإنما هو تفرق العرب والمسلمين، إلى جانب تخلفهم رغم ما لديهم من إمكانات بشرية ومادية غير محدودة. ولا شيء أقام إسرائيل وطمع فيها العدو، سوى تفرقنا وتخلفنا. فجهادنا المقدس اليوم هو جهاد ضد التفرقة، وهو جهاد ضد التخلف ومن أجل التنمية الشاملة، وصدق الله العظيم (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)^(١)، وقوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة)^(٢).

ثالثاً: الأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الملائمة

١- يوجب الإسلام إتقان العمل وتحسين الإنتاج كماً وكيفاً، ويعتبر ذلك أمانة ومسؤولية وقربة بقوله تعالى (ولتسألن عما كنتم تعملون)^(٣)، وقوله تعالى

(١) سورة آل عمران، الآية رقم ١٠٣.

(٢) سورة الانفال، الآية رقم ٦٠.

(٣) سورة النحل، الآية رقم ٩٣.

(إننا لا نضيق أجرك من أحسن عملاً)^(١). كما يقول الرسول عليه الصلاة والسلام (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)^(٢).

وإنه لا تقان العمل والإنتاج ، يتمين اتباع أدق وأحدث الأساليب العلمية في الإنتاج ، وصدق الله العظيم (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)^(٣). ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام (قليل العمل مع العلم كثير ، وكثيره مع الجهل قليل)^(٤) ، وعنه صلى الله عليه وسلم (تفكر ساعة خير من عبادة سنة)^(٥) ، وقوله عليه السلام (مداد العلماء أحب إلى الله من دماء الشهداء)^(٦).

٢- والأخذ بالأساليب العلمية في العمل والإنتاج كالتزام إسلامي لضمان نجاح التنمية الاقتصادية ، هو ما يطلق عليه بالاصطلاح الأجنبي تكنولوجيا Technologie وبالصطلاح العربي تقنية بمعنى أتقن العامل الأمر وأحكمه ومنها التقن وهو حسن الأداء والسيطرة على الشيء .

وعليه فإنه لا يقصد بالتكنولوجيا أو التقنية الحديثة ، كما تصور البعض خطأ ، نقل أو استيراد أحدث الآلات والمعدات ، ولا حتى كيفية تركيبها وتشغيلها ، وإنما الأخذ بالأساليب العلمية التي تتناسب مع بيئة معينة لتحقيق أكبر استفادة من عوامل الإنتاج المتوافرة بها . فالتكنولوجيا أو التقنية المطلوبة هي التي تتناسب مع واقع المجتمع واحتياجاته ، إذ ما يصلح لمجتمع معين لا يصلح لمجتمع آخر يختلف عنه في ظروفه وبيئته .

(١) سورة الكهف ، الآية رقم ٣٠ .

(٢) إخراج البيهقي .

(٣) سورة الزمر ، الآية رقم ٩ .

(٤) السيوطي في الجامع الصغير .

(٥) نفس المرجع .

(٦) نفس المرجع .

ومتي كان الممول عليه، هو ظروف كل مجتمع، خاصة من حيث نوعية ثرواته وموارده الطبيعية المتوافرة، ومن حيث كثافته السكانية وكفاية أفرادها، ومن حيث احتياجات المواطنين الأساسية وأذواقهم، فإن هذه الظروف هي وحدها التي تحدد التكنولوجيا أو التقنية المطلوبة. فهناك التكنولوجيا التي تعتمد على البترول فتناسب دولة كالسعودية، أو على القطن فتناسب دولة كمصر. وهناك التكنولوجيا التي تعتمد على كثرة الأيدي العاملة مع قلة المهارة كصناعة النسيج، أو التي تعتمد على قلة الأيدي العاملة مع ارتفاع المهارة كصناعة الآلات الحاسبة. ولعل ذلك يكشف لنا سبب فشل تجربة استخدام الجرارات المستوردة في الزراعة بمصر، لعدم ملاءمة بعضها لظروف الزراعة المصرية ولاستخدام معظمها بما لا يزيد عن نصف طاقتها، ولم تحسن الصورة إلا بتصنيع بعض تلك الجرارات محلياً.

فليس بشرط أن تكون التكنولوجيا الحديثة المتقدمة، أفضل من التكنولوجيا التقليدية المتطورة. ذلك أن التقدم التكنولوجي أو التحديث لا يعني هجر أساليب الإنتاج القديمة بل دراستها والكشف عن إمكانيات تطويعها. ولنضرب مثلاً بصناعة النسيج أو السجاد أو الأحذية فإنه يفضل الكثير فيها منتجات شغل اليد على منتجات الصناعة الآلية.

كذلك من الخطأ الكبير أن يتصور بعضهم أن التقدم التكنولوجي مجاله الالكترونيات أو الكمبيوتر أو الذرة أو الفضاء، بل الأمر مرده ظروف كل دولة. ولا شك أنه في بلد كمصر يعتبر إكتشاف أسلوب فعال وعلمي للفضاء على البلهارسيا، أو أسلوب جديد للمقاومة البيولوجية لدودة القطن، أو تكنولوجيا جديدة للري توفر استخدام المياه مع زيادة المحاصيل، هي تكنولوجيا ذات وزن عالمي لا تقل أهمية عن استخدامات الذرة أو التفوق في الفضاء^(١).

(١) انظر الدكتور اسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، لناشره الهيئة العامة المصرية للكتاب، طبعة ١٩٧٦، ص ٣٠٠ وما بعدها.

ومؤدى ما تقدم أن التكنولوجيا أو التقنية، لا تعني مجرد شراء أو استيراد أحدث الأجهزة والأدوات، ولا حتى التدريب على تشغيلها ثم التوقف إذا لحقها عطل فني أو نقصها قطعة غيار، وإغنا هي معرفة نظام هذه الأجهزة وطريقة صنعها والسيطرة عليها، إذ الممول عليه هو ممارسة وبناء التكنولوجيا وليس شراء أو استيراد منجزاتها، وعلى نحو ما يقول المثل الصيني (لا تعطي سمكة ولكن علمني كيف أصطاد). كذلك لا تعني التكنولوجيا أو التقنية ملاحقة أحدث صورها، وإغنا إختيار ما يتناسب وظروف كل بلد وموارده الطبيعية وطاقاته البشرية واحتياجاته الفعلية، أي الممول عليه هو ما اصطلح بالتعبير عنه «التكنولوجيا الملائمة» Oporopriate Technology. إذ جوهر القضية كما عبر بعضهم هو «بناء هيكل إنتاجي يتسق مع واقع المجتمع واحتياجات المواطنين فيه»^(١)، وبمعنى آخر عبر عنه البعض وهو «أن التنمية الاقتصادية في كل بلد هي الكفيلة بخلق التكنولوجيا وليس العكس»^(٢). ذلك أنه بحسب مشكلات كل مجتمع ومقتضيات تنميته، تكون الحلول العلمية المناسبة أي التكنولوجيا الملائمة.

٣- وإذا كنا نرى أن التقدم التكنولوجي أو التقني، بمفهومه الصحيح، لا يشترى أو يستورد، وإغنا يستنبت داخل أرض الوطن وفقاً لمشكلاته واحتياجاته وتبعاً لتطوره، فإن ذلك يتطلب تقدماً أو مناخاً علمياً، إذ كما عبر بحق بعضهم «أن التقدم التقني هو نتيجة للتقدم العلمي وليس العكس»^(٣).

(١) انظر الدكتور اسماعيل صبري عبدالله، ص ٢٢ من كتابه الممنون نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مرجع سابق.

(٢) انظر الدكتور يوسف ابراهيم يوسف، ص ٥١٥ من رسالته للدكتوراه عن المنهج الاسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي شاركنا في الاشراف عليها ومناقشتها بكلية تجارة جامعة الازهر في شهر مارس ١٩٨٠.

(٣) انظر الدكتور علي بن طلال الجهني في كتابه موضوعات اقتصادية معاصرة، ص ٣٣ إلى ٣٦ بحث (التقنية بين الحقيقة والاهام)، لناشره دار تامة للطبع والنشر بالرياض، طبعة أول ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

وليس من سبيل، في وطننا العربي وعالمنا الإسلامي، لتحقيق التقدم العلمي، المؤدي بدوره إلى التقدم الفني، إلا بأمرين متوازنين:

أولهما: مكافحة الأمية المتفشية بين العرب والمسلمين والتي تبلغ نسبتها بحسب إحصائيات الأمم المتحدة أكثر من 29.0 من المواطنين.

فإنه لا يكفي ألوف الخريجين من الجامعات العربية والإسلامية، ووجود مئات العلماء، ممن يثلون قطرة من بحر الملايين الأميين، ولكن يتعين أن يشمل التعليم أغلبية الناس الذين أدى جهلهم إلى سلبيتهم وتهميشهم في الحياة. ولا شك أن من أهم معوقات التنمية والتخلف التقني الذي يعاني منه العرب والمسلمون والعالم الثالث أجمع، ويسيره في طريق التبعية والأسر التكنولوجي للدول المتقدمة، هو ظلمة الجهل وتقشي الأمية خاصة الوظيفية.

ثانيهما: ربط التعليم العام والجامعي خاصة بواقع المجتمع وتكريسه لخدمة احتياجاته وتطوره، وإن تقوم بمختلف دول الوطن العربي والعالم الإسلامي مراكز معلومات واكاديميات العلوم والتكنولوجيا ومعامل تجريبية لاختبار التقنية الملائمة لظروف كل بلد واحتياجاته.

وخلاصة القول أن المعول عليه هو الانسان في وطننا العربي وعالمنا الإسلامي، إذ الافراد في كل مكان بالعالم يتساوون تقريباً من حيث قدراتهم الفطرية ومواهبهم الطبيعية، ولا تتميز دولة عن أخرى الا بمحضارتها تبعاً لانتشار التعليم فيها وما يتوافر لديها من اكاديميات وعلماء.

رابعاً: ترشيد الاستهلاك، وتوجيه الفائض الاقتصادي لأغراض التنمية

١ - ان التنمية تفترض ان يقتطع المجتمع من استهلاكه الحالي ليستثمر الفائض في زيادة طاقته الانتاجية، وهو ما يسمى في الاصطلاح الحديث بالتكوين او التراكم الرأسمالي.

والاسلام يقوم على ترشيد الاستهلاك بقوله تعالى (والذين اذا أنفقوا لم

يسرفوا ولم يقتصروا وكان بين ذلك قواماً^(١). كما انه يلعب المبتدئين بقوله تعالى (ان المبتدئين كانوا اخوان الشياطين)^(٢)، بل يعتبر كل من يسيء استخدام المال الزائد عن احتياجاته وكفايته، وهو ما عبر عنه القرآن الكريم باصطلاح العفو او الفضل ويعبر عنه في الاقتصاد الوضعي باصطلاح الفائض الاقتصادي، بأنه سفيه يجوز الحجر عليه بقوله تعالى (ولا تؤثروا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياماً)^(٣). أكثر من ذلك فان الاسلام لا يكتفي باعتبار السفه وصرف المال في غير موضعه رذيلة محرمة ومفسدة ممنوعة، بل هو في نظره تهلكة حقيقية وانتحار بطيء، لقوله تعالى (وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة)^(٤). وقول الرسول عليه الصلاة والسلام (من أخذ من الدنيا اكثر من حاجته، أخذ حنقه وهو لا يشعر)^(٥).

٢ - فترشيد الاستهلاك والاكتفاء بما عبر عنه فقهاء الشريعة باصطلاح حد الكفاية اي المستوى اللائق للمعيشة، وبالتالي توجيه الفضل او الفائض الاقتصادي الى التنمية، هو في الاسلام موقف ديني وسلوك اجتماعي.

وهنا تبدو لنا أهمية القدوة من جانب القادة والمسؤولين، من أجل إعمال هذا المبدأ الاقتصادي والالتزام به تلقائياً. وهو الموقف الذي عبر عنه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حين حرم على نفسه عام المجاعة أن يأكل لحماً، وقال كلمته المشهورة (كيف يعنيني امر رعيتي اذا لم يمني ما يمسهم)^(٦). ولقد حدث ان أنكر رضي الله عنه على عامله باليمن حلالاً مشهورة ودهونا معطرة، فلما عاد اليه في العام التالي أشعث مغبراً عليه اطلاقاً بالية،

(١) سورة الفرقان، الآية رقم ٦٧.

(٢) سورة الاسراء، الآية رقم ٢٧.

(٣) سورة النساء، الآية رقم ٥.

(٤) سورة البقرة، الآية رقم ١٩٥.

(٥) رواء البزاز.

(٦) انظر عبقرية عمر، للأستاذ عباس محمود العقاد طبعة دار المعارف بالقاهرة، ص ١١٧.

قال له : ولا ولا كل هذا^(١) . وكلنا يعلم كيف ان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه كان يعيش عيشة رفاة ، حتى اذا تولى الخلافة وأصبح مسئولاً عاش عيشة تقشف ، لا لشيء الا ليعطى شعبه المثل والقدوة وليعمل الجميع على ترشيد استهلاكهم والاكتفاء بما ارتضاه لهم الاسلام وهو حد الكفاية اي المستوى اللائق للمعيشة دون سرف أو ترف .

ولا شك ان موقف الفئات الفنية من رفض ضبط الاستهلاك ، لا يعتبر موقفاً لا اسلامياً فحسب ، وانما يتم أيضاً بدرجة كبيرة من قصر النظر بكاد يبلغ حد المعى الاجتماعي ، وهم في الواقع كما ورد في القرآن الكريم يلقون بأيديهم الى المفسدة والتهلكة الحتمية .

٣ - هذا وان ضبط الاستهلاك يجب ان يكون عاماً ، فلا يقتصر على الافراد ، بل يتناول الحكومات . وانه مما يرثى له حقاً ان تتورط حكومات المجتمعات النامية خاصة الفقيرة ، فيما يسمى بمشروعات الهيبة او مركبات النقص ، وذلك كاقامة قصور فخمة تتجاوز إحتياجاتها وكتشديد مطارات حديثة تفوق طاقاتها ومعداتها مقتضيات حركة النقل فيها .

كذلك فانه مما يجب التنبيه اليه ، ان ترشيد الاستهلاك ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بترشيد الانتاج بمعنى تحسينه . فلکم عانينا في مصر من المنتجات التي إنخفض فيها مستوى الجودة ، خاصة في الملابس والاقمشة الشعبية والتي كانت تتلف بسرعة ، فزاد الاستهلاك بدون مبرر . كان واقع الامر جهداً ضائعاً ومالاً فاقداً .

خامساً : الالتزام بأولويات التنمية والمعالجة الجذرية لمعوقاتها

١ - قضية المرافق العامة والتجهيزات الاساسية

ولعمل من اهم الضمانات الاسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية

(١) المرجع السابق .

واستمرارها، ما اجمع عليه فقهاء الاسلام من تقديم الضروريات على الحاجيات، وتقديم الحاجيات على التحسينات، وهو ما يعبر عنه في الاصطلاح الحديث بأولويات التنمية. بل ان الضروريات في الاسلام ليست في مرتبة واحدة، فلا يراعى ضروري اذا كان في مراعاته إخلال بضروري أهم منه، وبالمثل الحاجيات والتحسينات. الامر الذي نعاه القرآن الكريم بقوله تعالى (وبئر معطلة وقصر مشيد)^(١).

وتطبيقاً لهذا المبدأ فان المرافق العامة كتمبيد الطرق وتوفير المياه والكهرباء والهاتف... الخ. مما اصطلح عليه بالتجهيزات الاساسية Infrastructure مقدم على انشاء المصانع. وان انشاء المصانع التي تنتج الاحتياجات الاساسية للجماهير كالسلع الغذائية والملابس مما اصطلح عليه بالصناعات الاستهلاكية، مقدم على الصناعات الثقيلة. كما ان الصناعة الثقيلة التي تقوم على الموارد المحلية، مقدمة على التصنيع الذي يقوم على الموارد المستوردة، بمعنى ان تكون الموارد الطبيعية المتاحة، هي القاعدة الصلبة التي ينمو عليها الانتاج ويتشعب، وانها وحدها التي تحدد اولويات الصناعات الثقيلة. كذلك يجب ان ندرك جيداً ان كل استثمار في تطوير الريف والمدن الصغيرة، يوفر استثمارات هائلة يفرضها تضخم واكتظاظ العواصم والمدن الكبيرة، بل ودون عائد مناسب، ان لم يكن زيادة في افساد البيئة وتضييق وإتلاف لأعصاب الناس بسبب الازدحام.

٢ - قضية التعليم الابتدائي والمتوسط

وما دمننا نتكلم عن أولويات التنمية ومعوقاتها، فان الأمر يتطلب مراجعة جديرة للتعليم خاصة الابتدائي والمتوسط، بحيث لا يستمر كما هو حاصل الى اليوم، مجرد حلقة من سلسلة متصلة الحلقات تؤدي بالضرورة الى الجامعة. بل

(١) سورة الحج، الآية رقم ٤٥.

يجب ان يكون تعليمياً مستقلاً هدفه نمو الامية خاصة الوظيفية، واكتساب قدرات انتاجية وخلق عمالة مدربة. ولن يتحقق ذلك الا بتغيير برامج الدراسة الابتدائية والمتوسطة، بحيث يكون هدفها تنمية ملكات الصبي الجسدية والعقلية والنفسية، وتأهيله للعمل اليدوي والذهني في آن واحد، والا تظل المدرسة في عزلة عن البيئة المحيطة بها في الارياف او الاحياء بل تعاون وتشارك في أنواع النشاط الاقتصادي السائد بالريف او الحى زراعياً كان أو صناعياً أو تجارياً.

وهنا ننبه ونؤكد بأن أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية، ليس هو عنصر المال او التراكم الرأسمالي او الفائض الاقتصادي، ولا هو عنصر الأرض أو الموارد الطبيعية، وإنما هو عنصر العمل التقني أو العمالة المدربة او الكفاية البشرية. لقد أتت الحرب العالمية الثانية ودمرت معظم مصانع أوروبا واليابان وجردتها من كل إمكانياتها المادية، ومع ذلك فإن نموها الاقتصادي فاق كل خيال بسبب كفايتها البشرية، وان أغلب دول افريقيا وآسيا غنية بالثروات والموارد الطبيعية، ولديها كثرة سكانية، وبعضها كالدول المنتجة للبترول لديها فائض اقتصادي ضخم، ولكنها جميعاً متخلفة اقتصادياً بسبب إفتقارها للكفاية البشرية والعمالة المدربة. وهذا يبين لنا أن أولى ما يجب الاهتمام به لتحقيق أية تنمية اقتصادية هو التعليم خاصة الفني، ولا شك ان أكبر سبب لتخلف العالم النامي هو تفشي الأمية خاصة الامية الوظيفية. وليس أدل على اهتمام الاسلام بمكافحة الامية في عصر الجهالة والجاهلية، ان أول كلمة في القرآن الكريم هو «اقرأ» وأنه ﷺ كان يفندي الأسير الكافر اذا علم عشرة أميين.

٣ - قضية الجيش والانفاق العسكري المتزايد

كذلك يتصل بأولويات التنمية ومواقفها قضية الجيش والانفاق العسكري المتزايد. ولا شك ان الاسلام يتطلب القوة العسكرية ويستلزم التدريب

والاعداد ، ولو في وقت السلم بقوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل تُرهبون به عدو الله وعدوكم)^(١).

ولكن نقطة الخلاف هو ان يظل الشعب كما هو الجاري حتى اليوم متفرجاً ، وان يلقي بعبء الدفاع على جيش متضخم هو عالة على الانتاج . لذلك نرى ان تكون جيوشنا النظامية المتفرغة بأقل عدد مناسب وعلى أعلى مستوى من الكفاية ، وبحيث يتولى الجيش النظامي بكل دولة عربية او اسلامية مسؤولية تدريب الشعب كله على فترات دورية منتظمة ، بحيث يمكن ان يكون الشعب بأسره جيشاً عند اللزوم ، وهو ما كان يحصل في العهد الاسلامي الاول .

كما انه ليس هناك ما يمنع ان يشارك الجيش النظامي ببعض أجهزته وفروعه سلاح المهندسين وسلاح الاطباء ، في عمليات التنمية الاقتصادية ذاتها . وكما كانت فرحتنا عقب حرب ١٠ رمضان سنة ١٣٩٣ الموافق ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، حين صدرت التعليمات في بعض الدول العربية كصر ، بأن يكون التدريب العسكري مادة أساسية بالمدارس والجامعات ، وان يشارك الجيش بإمكانياته الضخمة المعطلة في عمليات التنمية الاقتصادية . ولكن الامر شأن الكثير من أوجه الاصلاح في الدول النامية لا يتجاوز الكلام ولا يخرج الى حيز التنفيذ ، وليس من سبب في نظرنا سوى استهانة وتقصير القادة والمسؤولين عن تسيير الامور .

الفرع الخامس

المفكرون المسلمون أول من عالج قضايا التنمية الاقتصادية

١ - عالج الفقهاء القدامى قضايا التنمية الاقتصادية ، مبينين مجلاء انها ليست عملية انتاج فحسب ، وانما هي عملية كفاية في الانتاج مصحوبة ببدالة

(١) سورة الانفال ، الآية رقم ٦٠ .

في التوزيع . وانها ليست عملية اقتصادية بحتة ، وانما هي عملية انسانية تبتغي تنمية الانسان وتقدمه بشقيه المادي والروحي .

ولسنا هنا بصدد دراسة تفصيلية لقضايا التنمية الاقتصادية في الاسلام ، أو بصدد تتبع أفكار الفقهاء القدامى وإجتهاداتهم في قضايا التنمية ، وما هي في نظرهم أولويات التنمية الإسلامية ، وما هي ضماناتها ، وطرق تمويلها ... الخ مما لا تتسع له دراستنا الحالية .

وان الذي يهمنا هنا إبرازه ، هو أن التنمية الاقتصادية قد شغلت المقام الاول من فكر علماء المسلمين القدامى ، وان بحثت تحت لفظ عمارة الارض لقوله تعالى ﴿ هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾^(١) ، أي كلفكم بعمارتها . واصطلاح عمارة الارض يشمل مضمون التنمية الاقتصادية وزيادة ، اذ يقول سيدنا علي بن أبي طالب في كتابه الى واليه بمصر (وليكن نظرك في عمارة الارض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج ، لأن ذلك لا يدرك الا بالعمارة ، ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرج البلاد) بل يلخص سيدنا عمر بن الخطاب مهمة القادة وأساس الحكم في عبارة جامعة مانعة بقوله رضي الله عنه : ان الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ... ونوفر لهم حريتهم ، فإن لم نفعل فلا طاعة لنا عليهم . فتأمين الناس في معاشهم وفي حريتهم ، هو قوام الحياة وأساس الحكم ، وهو ما اصطلاح عليه في الاسلام بضمان حد الكفاية وضمان الشورى وحرية الكلمة . وما مشكلة الدول النامية وأزمة بل وتخلف شعوبها ، ألا لإفتقارها هذين المنصرين الاساسيين ، وذلك بجعل وانحراف قادتها الذين اغرقوها بالشعارات والمظاهر بدلا من العمل والتنمية وبالوصاية والتسلط بدلا من الشورى والحرية .

٢ - واذا كنا اليوم ندرك ان التنمية الاقتصادية تعني توفير ما اصطلاح

(١) سورة هود ، الآية رقم ٦١ .

عليه بالفائض الاقتصادي واستخدامه في زيادة قدرات المجتمع الانتاجية، بحيث لا ينتج التخلف الا عن فقدان المجتمع لفائضه الاقتصادي او تبديده في مصارف غير انتاجية او في استهلاك بذخي او ترفي.

فلقد نبه الى ذلك القرآن الكريم منذ اربعة عشر قرناً معبراً عن الفائض الاقتصادي باصطلاح العفو أو الفضل، واعتبر التبذير سفاهاً والترف اجراماً، ودعا الى صرف كل ما زاد على الحاجة او الكفاية بغير سرف أو ترف، في سبيل الله اي في سبيل المجتمع وتنميته، بل جعل ذلك كما اسلفنا علامة الاسلام وشرط الايمان.

ومن هنا فقد وضع القرآن الكريم منذ البدء حكام المسلمين وفقهاء الشريعة والشعوب المسلمة، على الطريق الصحيح لتحقيق ذاتها وتنميتها ليكونوا بحق كما اراد لهم الله خلفاءه في أرضه. ولقد تحقق للمسلمين تقدمهم وانطلاقاتهم يوم التزموا بذلك الهدى القرآني، وانتكسوا يوم حادوا عنه. وما سر ما تستمتع به اليوم الدول المتقدمة، الا لاهتدائها منذ عهد ليس ببعيد الى هذه السبيل، وستنتكس بدورها يوم تحيد عنه.

٣ - ولذلك لا نمجب أيضاً ان كانت اولى المؤلفات الاقتصادية العالمية في مجال التنمية الاقتصادية، هي لكتاب سبقوا الكتاب الاجانب بعدة قرون. ولخص بالذكر الرائد الاقتصادي ابن خلدون الذي عالج مختلف قضايا التنمية الاقتصادية في مقدمته سنة ٧٨٤ هـ المشهورة باسمه وذلك تحت عنوان الحضارة وكيفية تحقيقها.

وان كتاب الخراج للامام أبو يوسف المتوفي سنة ١٨٢ هـ / ٧٦٢ م، يعتبر على نحو ما سبق الاشارة اليه قمة في بحوث التنمية الاقتصادية، رغم انه وضع أصلاً للخليفة هارون الرشيد لتنظيم الخراج. واننا نجد الفقيه الاقتصادي احمد بن الدلبي في كتابة الفلاكة والمفلوكون أي الفقر والفقراء، يتعرض في القرن الخامس عشر الميلادي لقضية الفقر أي بتعبير آخر لقضية التنمية

الاقتصادية، وذلك بتفصيل واحاطة وعمق نادر بحسب زمانه.

الفرع السادس

ضرورة التنسيق في خطط التنمية على المستويين العربي والاسلامي

١ - تواجه الدول العربية خاصة والاسلامية عامة، عقبات ومشكلات عديدة، عند تنمية مجتمعاتها تنمية مستقلة، وذلك لإفتقارها منفردة لبعض مقومات التنمية. في حين تتوافر لها هذه المقومات وهي مجتمعة في وطن عربي او اسلامي كبير، فما ينقص أحداها من موارد طبيعية أو رأس مال أو قوى عاملة أو خبرات فنية... الخ يتوافر بكفاية لدى بعضهم الآخر.

ولعل في ذلك حكمة كبرى من الله تعالى، لتسعى الدول والشعوب نحو تحقيق التعاون والتكامل فيما بينها، لا الإختلاف والصراع. وكما لا يوجد انسان يستطيع أن يستغني عن معاونة الآخرين في سد احتياجاته وتكامله معهم، فان الامر كذلك بالنسبة للدول، لا يمكن لإحداها الاستغناء عن الدول الأخرى بتبادل المنافع والتكامل مع بعضها. ويحصل شقاء الفرد، وشقاء الدول، وكافة الازمات من إفتقار هذا التعاون والتكامل.

وعلى المستوى العربي، على سبيل المثال، نجد مصر لا تملك أساساً من مقومات التنمية سوى القوى البشرية، والسودان والصومال لا تملك سوى الموارد الطبيعية، ودول الخليج لا تملك سوى رؤوس الأموال الفائضة. وهذه الوفرة لدى بعضهم، والندرة لدى الآخر، هي سنة الله التي لن تجد لها بديلاً، وذلك بهدف تحقيق التعاون والتكامل فيما بينها ليسبح الله عليها نعمته، والا حقت عليها نعمته وظلت تدور في حلقة التخلف والضياع، الجهنية المفرغة، لا يخرجها منها سوى ما أراد الله لها من التعاون والتكامل. وكذلك الأمر بالنسبة للعالم الإسلامي، والعالم أجمع.

لذلك يتطلب الامر عند وضع خطط التنمية، التنسيق بين امكانيات كل

بلد عربي أو إسلامي بحيث يكمل كل منها الآخر ، وهو ما يحقق أكبر إستفادة من إمكانيات كل دولة عربية أو إسلامية دون فاقد أو ضائع ، وهو في المحصلة يدفع بمجلة التنمية في الوطن العربي والعالم الإسلامي . كما انه يؤدي في النهاية الى الوحدة العربية والتضامن الإسلامي والتعاون العالمي . فليس هناك أي تناقض بين الوحدة العربية ، وبين التضامن الإسلامي ، وبين التعاون العالمي ، بل كل منها هو خطوة أساسية لتحقيق الأخرى ، وذلك طالما كان هناك تنسيق دقيق للتعاون والتكامل لا للتصارع والتناقص . وحينئذ يسود العالم أملة المنشود في الحياة المثلث والذي لخصه القرآن الكريم في اصطلاحه « التعاون » و« العزة » بقوله تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾^(١) ، وقوله تعالى ﴿ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين﴾^(٢) .

٢ - وما أحوجنا اليوم الى احصائيات دقيقة ودراسات علمية في هذا المجال ، وإلى المبادرة بوضع خطط تنمية واضحة المعالم والقصبات ، تحدد منها ما تلتزم بتحقيقه كل دولة عربية أو إسلامية ، بحيث يتم التعاون والتكامل بينها لا الفرقة والتضارب .

ولعل الخطوة العملية لذلك هو عقد مؤتمر قمة اقتصادي عربي وآخر إسلامي ، يتصدى لمناقشة برامج تنمية مدروسة على أساس عملي ورؤية واقعية لنقط الضعف والقوة ، من أجل البناء المشترك والتكامل للوطن العربي ككل ، والعالم الإسلامي ككل^(٣) .

(١) سورة المائدة ، الآية رقم ٢ .

(٢) سورة المناقون ، الآية رقم ٨ .

(٣) لقد انعقد في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بعمان مؤتمر القمة العربي الحادي عشر ، والذي يعتبر بمثابة أول مؤتمر قمة عربي اقتصادي ، بهدف الخروج بالدراسات والتوصيات الاقتصادية الى نطاق العمل والتنفيذ ، وفي ظل الفكر السائد بأن التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي هو السبيل الفعال لتحرير فلسطين وإن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة . ولقد كان معروفاً على مؤتمر القمة المذكور خطة خسية للاستثمار العربي المشترك تنفذ ما بين الاعوام =

٣ - لقد سبق ان أعدت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بمجاعة الدول العربية، وكذا الامانة العامة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية دراسات مفصلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل في الوطن العربي ككل والعالم الاسلامي ككل. وذلك بدءاً من تنظيم التبادل الاقتصادي العربي او الاسلامي، وتعاون الاجهزة والمنظمات الاقتصادية المتخصصة العربية او الاسلامية، الى اشاء بنوك وصناديق مالية عربية واخرى اسلامية لتمويل المشروعات العربية والاسلامية التي ثبتت جدواها الاقتصادية، الى مباشرة بعض هذه المشروعات على المستويين العربي والاسلامي.

ولكن حتى الآن ما زالت جهود التنمية الاقتصادية على المستويين العربي والاسلامي محدودة وقاصرة، إذ لا يكفي في نظرنا مجرد إلغاء الجمارك أو فتح الحدود أو إقرار مختلف التسهيلات، وإنما يتعين أساساً التنسيق للاستفادة من عوامل الانتاج المتوافرة على المستويين العربي والاسلامي.

١٩٨١/١٩٨٥، وكلفتها الاجالية ٦٢ بليون دولار (اثنا وستون ألف مليون دولار) بنسبة ١٠٪ من الاستثار القطري الاجالي للسنوات ١٩٨٥/١٩٨١، بحيث يخصص مشروعات الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء ١٥ بليون دولار والصناعات الاساسية ١٠ بليون دولار والمشروعات الأولية في الانشاء ١٩ بليون دولار وأخيراً ١٨ بليون دولار تخصص للأبحاث العلمية وتصنيع التكنولوجيا الملائمة. وقد اعتمد فعلاً المؤتمر خطة تنمية خسية قومية مشتركة خصص لها خمسة بلايين دولار، قابلة للزيادة بحسب الاسراع في تنفيذ المشاريع العربية المشتركة، مع إقرار مبدأ تحبيد العمل الاقتصادي العربي المشترك وإبعاده عن المجالات السياسية الطارئة بين الدول العربية.

وفي ٢٥ يناير سنة ١٩٨١ انعقد بمكة المكرمة والطائف مؤتمر القمة الاسلامي الثالث، والذي يعتبر بدوره بمثابة أول مؤتمر قمة اسلامي اقتصادي، وفي ظل الفكر السائد بأن السوق الاسلامية المشتركة هي الهدف النهائي للتعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، وهو هدف اسلامي جليل يحتاج الى نفس طويل واقامة مشروعات مشتركة متعددة. وقد اعتمد لذلك المؤتمر بصفة مبدئية ٣ بليون دولار عن طريق صندوق وبنك التنمية الاسلامي.

وإذا كان الشغل الشاغل للمؤتمرات المشار اليها هو قضايا التغلف والاراضي الاسلامية المحتلة في فلسطين والقدس وافغانستان، فإن من اقوى الاسباب للتعميل بحل هذه القضايا هو تنمية القوى الاقتصادية العربية والاسلامية، والتنسيق بينها كقوة اقتصادية عالمية ضاغطة.

ان العالم العربي خاصة والاسلامي عامة، يتمتع منذ حرب ١٠ رمضان و٦ اكتوبر بفرصة تاريخية بحكم ثرواته الطبيعية وواقعه الجغرافي. وان هذه الفرصة لا تستمر طويلا، وبالتالي فاما ان نستفيد منها او ان تضيع. وانه من الظلم حقاً ان تحجب فوائض البترول العربية الضخمة ببنوك اوربوا واميركا، بل ويأكلها التضخم وتدهور الدولار، بينما في السودان والصومال ملايين الافدية من الأراضي الصالحة للزراعة ولا تزرع، وهي لا تحتاج في تقدير بعض المسؤولين الا لنحو عشرة مليارات دولار سنوياً لمدة عشر سنوات لاستثمارها، بحيث تصبح سلة الغذاء ليس للامة العربية وحدها، وانما للعالم اجمع^(١).

ان التنسيق في خطط التنمية الاقتصادية على المستويين العربي والاسلامي، هو الحرج الوحيد لمواجهة التخلف الذي يعانيه الوطن العربي والعالم الاسلامي وحل مختلف مشكلاته، ذلك ان ما تفتقده احدى هذه الدول من عناصر القوة والتنمية يتواجد بوفرة لدى الأخرى. اكثر من ذلك فان هذا التنسيق وما يصاحبه من تكامل اقتصادي، هو الحل العملي لتحقيق الوحدة العربية والتضامن الاسلامي المنشودين، ولن يتحقق ذلك في اعتقادنا الا عن طريق مؤتمرات قمة اقتصادية حاسمة، ذلك ان الامكانيات متوافرة، والدراسات العلمية مستوفاة، والاجهزة والمنظمات العربية والاسلامية المتخصصة كثيرة، ولا ينقصنا سوى العمل والتنفيذ.

(١) ان المنطقة العربية وحدها تزيد مساحتها على مساحة أوروبا كلها حيث تبلغ ٣ مليارات فدان، ولا تتجاوز المساحة المزروعة فيها ١٢٠ مليون فدان (نحو ٥٠ مليون هكتار)، أي بواقع فدان لكل مواطن اذا اعتبرنا عدد العرب حالياً نحو ١٢٠ مليون نسمة، مما يضطر الوطن العربي الى استيراد اكثر من ٥٠٪ من احتياجاته الغذائية من خارج المنطقة العربية وستزيد هذه النسبة بزيادة الكثافة السكانية.

في حين ان المساحة التي يمكن زراعتها نحو ٦٠٠ مليون فدان، خلاف نحو ٨٠٠ مليون فدان للرعي والغابات في الوطن العربي يمكن الاستفادة منها، الامر الذي يمكن معه تحقيق الامن الغذائي ليس للامة العربية او الاسلاميه فحسب وإنما للعالم اجمع.

المطلب الثاني

الملكية المزدوجة الخاصة والعامة

تمهيد

١ - الملكية الخاصة

جاء الاسلام فأقر الملكية الخاصة (الفردية) وحماها الى أقصى الحدود ، معلنا ان (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)^(١) ، وأنه (لا يحل مال امرؤ مسلم الا بطيب نفسه)^(٢) ، بل ان (من قتل دون ماله فهو شهيد)^(٣) . ولقد كانت آخر كلمات الرسول عليه السلام في خطبة الوداع (ان دماءكم واموالكم حرام عليكم) . ولعل من أبرز صور حماية الاسلام للملكية الخاصة قطع يد السارق ، وتنظيم الميراث سواء في صورة اموال استهلاك او اموال انتاج .

ولكن الى جانب ذلك ، لم يطلق الاسلام الملكية الخاصة ، بل وضع عليها قيودا عديدة للصالح العام^(٤) ، أحالها الى مجرد وظيفة اجتماعية او شرعية

(١) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٢) أخرجه احمد بن حنبل والحاكم والدارقطني .

(٣) أخرجه النسائي .

(٤) وكما يقول الفقهاء (ان الاحكام الشرعية كلها قامت لتحقيق مصالح العباد ، وكل حق ثابت مقيد بمصم الاضرار) ، وقولهم (الحقوق الشرعية كلها منح من الله تعالى لعباده ، وهو يعطيها مقيده ، ولا يعطيها مطلقة) .

- انظر البحوث المنشورة عن الملكية في الاسلام لكبار علماء المسلمين ، بكتاب مؤتمري =

يؤدبها المالك^(١). ويمكننا تلخيص هذه القيود فيما يلي:

أولاً: من حيث قيامها: لا يتصور قيام الملكية الخاصة او الاعتراف بها في الاسلام، الا بعد توافر او ضمان الحد الأدنى اللازم لمعيشة كل فرد. وهو الامر الذي عبر عنه الحديث النبوي ﴿اذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد﴾^(٢)، وأفصح عنه الخليفة عمر بن الخطاب بقوله ﴿اني حريص على ألا أدع حاجة الا سدتها ما اتسع بمضنا لبعض، فاذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف﴾^(٣).

ثانياً: من حيث مجالاتها: لا يسمح الاسلام بالملكية الخاصة في بعض المجالات، وهي مجالات الملكية العامة على نحو ما سنبينه كأراضي الحمى (المراعي)، والمساجد، والمعادن في باطن الارض، والمرافق الاساسية.

ثالثاً: من حيث اكتسابها: فيجب ان يكون اكتساب الملكية الخاصة مشروعاً بالمفهوم الاسلامي، اي بعيداً عن تجارة الخمر، أو الاحتكار^(٤)، او

= جميع البحوث الاسلامية الاولى سنة ١٩٦٤، لناشره مشيخة الازهر الشريف بالقاهرة - وانظر ايضاً فضيلة الشيخ محمد ابو زهرة في كتابه المجتمع الاسلامي، لناشره دار الفكر العربي بالقاهرة، ص ٢١ و ٦٦ وما بعدها.

(١) اصطلاح ان الملكية الفردية في الاسلام «وظيفة اجتماعية»، هو اصطلاح حديث. وقد اعترض عليه بعضهم بدعوى انه يشعر ان التوظيف من المجتمع ولو خرج على حدود الشرع، ويفضلون عليه اصطلاح «وظيفة شرعية». ولكن التسمية لا تطوي على خلاف، طالما ان الوظيفة الاجتماعية للملكية في الاسلام لا بد وان تكون في حدود الشرع. لذلك لم يمنع كبار فقهاء الشريعة المعاصرون من استخدامه، وان تحمط بعضهم كفضيلة الشيخ محمد ابو زهرة بقوله في كتابه المجتمع الاسلامي، المرجع السابق ص ٢١ و ٢٢ (وقد رأينا بعض الذين يكتبون في المسائل الاسلامية يقول ان الملكية وظيفة اجتماعية، ولا نرى مانعاً من استعمال هذا التعبير، ولكن يجب ان يعرف انها بتوظيف الله تعالى، لا بتوظيف الحكام، لان الحكام ليسوا دائماً عادلين).

(٢) اخرجه ابو داود.

(٣) انظر ابن الجوزي، سيره عمر بن الخطاب، لناشره المطبعة التجارية الكبرى، طبعة بدون تاريخ، ص ١٠١.

(٤) الاحتكار لغة هو جمع السلعة وجبها عن السوق للانفراد بالتصرف فيها. وهو في الاقتصاد =

الربا^(١)، او اي ضرب من ضروب الاستغلال او الحصول على المال بالباطل باستخدام النفوذ او المغالة في الاسعار والربح الفاحش. فالشرع الاسلامي يرحب بان يكسب كل فرد مجده ما يستحق (للرجال نصيب مما اكتسبوا، وللنساء نصيب مما اكتسبن)^(٢)، ولكنه لا يقبل ان يكسب نتيجة نشاط غير مشروع او على حساب غيره من الناس او استغلال لظروفهم.

رابعا: من حيث التزاماتها: فيجب أن تؤدي الملكية الخاصة على نحو ما ينبئنه كافة التزاماتها وهي التزام الزكاة، والتزام الضرائب، والتزام

الوضعي السيطرة على عرض او طلب السلعة بقصد تحقيق اقصى قدر من الربح. وهو في الاقتصاد الاسلامي جمع او حبس السلعة التي يحتاج اليها الناس لبيعها بشئ مغالي فيه لقول الرسول عليه السلام (من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطيء - رواة مسلم)، وقوله (من دخل في شيء من اسعار المسلمين ليفليه عليهم كان حقا على الله ان يعمده بعلم من النار يوم القيامة - رواة ابو داود والترمذي). وقوله (الجالب مرزوق والمحتر ملعون - رواة مسلم)، وفي رواية اخرى (ابشروا فان الجالب الى سوقنا كالجهاد في سبيل الله، وان المحتر في سوقنا كاللحد في كتاب الله).

ومن ذلك يبين ان مفهوم الاحتكار واحد في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، ومردة في النهاية ما عبر عنه الامام ابو حنيفة بقوله في عبارة دقيقة جامعة مانعة (كل ما اضر الناس حبه فهو احتكار). ومؤدي ذلك ان جمع السلعة او حبسها عن السوق او افراد منتج واحد او بائع واحد يعرض السلعة، هو امر جائز شرعا بالقدر الذي لا يؤدي الى الاضرار بالناس او رفع السلعة باكثر من قيمتها او تحقيق ارباح مبالغ فيها. فالملول عليه ليس هو ذات الاحتكار، وانما استغلال حاجة الناس، فعينئذ يكون الاحتكار محرما شرعا، الامر الذي يستلزم تدخل الدولة وإكراه المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل.

الا ان فقهاء الشريعة يشترطون لمثل هذا التدخل شروطا معينة، يرجع فيها الى كتب الفقه، وقد عرضنا اليها ملخصة في كتابنا المدخل الى الاقتصاد الاسلامي، مرجع سابق، ص ٩٠ و ٩١.

(١) انظر في بيان الربا، وطبيعة الخلاف بين الفقهاء حول الربا، وفيما اذا كانت كل فائدة تعتبر من قبيل الربا، كتابنا المدخل الى الاقتصاد الاسلامي، مرجع سابق ص ٨٣ وما بعدها.
وانظر ايضا كتابنا (نحو اقتصاد اسلامي)، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، لناشره دار عكاظ، فصل (حول شرعية فوائد الودائع بالبنوك).

(٢) سورة النساء، الآية رقم ٣٢.

الاتفاق في سبيل الله .

خامساً: من حيث استعمالها: فالملكية في الاسلام مقيدة حتى في استعمالها، ولا نقصد بذلك تلك القيود التي تتعلق بعدم الاضرار بالغير أو التمسك في استعمال الحق^(١)، مما نصت عليه حديثاً بعض النظم المتطورة، وانما نعي تلك القيود التي لا نجد لها مثيلاً في احدث النظم الاقتصادية الوضعية فردية (رأسمالية) كانت او جماعية (اشتراكية). ذلك ان الملكية في الاسلام على نحو ما سنبينه هي امانة واستخلاف، ومن ثم فان المسلم ليس حراً في استعمال ماله كيفما شاء: فهو لا يستطيع ان يكثره او يحبس عن التداول والانتاج، كما لا يستطيع ان يبيذه او يصرفه على غير مقتضى العقل والا عد بنص القرآن سفيهاً وجازاً الحجر عليه، كما لا يستطيع ان يعيش عيشة بذخ وترف والا عد بنص القرآن مجرمًا، وهو مأمور دائماً بأن يصرف كل مال فائض عن حاجته في سبيل الله سواء في صورة إنفاق مباشر على المحتاجين أم استثمار يعود نفعه على المجتمع.

سادساً: من حيث حدودها: وفيما عدا القيود السابقة، فإن الاسلام يطلق الملكية الخاصة دون ان يضع اي حد أعلى لإكتسابها، وذلك تشجيعاً وضماناً للباحث والمحافظ الشخصي، بحيث كان في عهد الرسول عليه السلام أثرياء

(١) وأساس ذلك قوله تعالى (ولا تعبدوا ان الله لا يحب المضغين) - البقرة/ ١٦٠. ومن قبيل ذلك ما روى أن سمره بن جندب كان له نخل في بستان رجل من الانصار، وكان سمره يكثر من دخول البستان هو وأهله فيؤذي ذلك صاحب البستان، فطلب اليه أن يبيعه النخل فأبى، فطلب اليه ان يناقله فأبى، فشكا الى رسول الله فاستدعى عليه السلام سمره وطلب اليه ان يبيعه فأبى، فطلب اليه ان يناقله فأبى، فقال هبه ولك مثله في الجنة فأبى، فقال الرسول لسمره (أنت مضار) أي تبتغي ضرر غيرك، وقال لمالك البستان (اذهب فاقطع نخله). ومن قبيل ذلك ما روى انه كان للضحاك أرضاً لا يصل اليها الماء الا اذا مر ببستان لمحمد بن سلمة، فأبى ابن سلمة ان يدع الماء يجري بأرضه، فشكا الضحاك الى الخليفة عمر بن الخطاب، فاستدعى عمر ابن سلمة وسأله (اعليك ضرر في ان يمر الماء ببستانك) فقال: لا، فقال عمر: (والله لو لم اجد له مراً الا على بطنك لأمررت).

للغاية كمثان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام ممن نسيه بلغة اليوم مليونير أو بليونير، ولكنه مليونير أو بليونير مقيد اي ملتزم بمحدود الشرع^(١)، لقوله عليه السلام ﴿لا بأس بالغنى لمن اتقى﴾^(٢). كما يشترط ايضا الا يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس، والا تعين شرعا على ولي الامر التدخل لإعادة التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع^(٣)، إعمالاً لقوله تعالى ﴿كي لا تكون دولة بين الاغنياء منكم﴾^(٤).

٢ - الملكية العامة

كذلك جاء الاسلام فأقر الملكية العامة (الملكية الجماعية)، وذلك في مختلف الصور التي كان متعارفا عليها ومسلما بها من قبل ظهوره، سواء لدى قبائل العرب او لدى دولتي الفرس والرومان، فاستصحابها^(٥) واعطاها الصفة الشرعية. ومن قبيل ذلك ملكية الاراضي التي لا مالك لها (الموات)، وملكية المعادن في باطن الارض، وملكية المرافق الاساسية كالطرق وبنابيع المياه والمراعي، والقوت الضروري كالملح وما يقاس عليه، وكزراع الملكية الخاصة جبرا لمنفعة عامة.

بل لقد استحدث الاسلام صورا جديدة من الملكية العامة لم تكن معروفة من قبل. ومن قبيل ذلك المساجد ونزع الملكية الخاصة من اجل توسيمها، والوقف الخيري، وارض الحمى، والاراضي المفتوحة.

الا ان الملكية العامة في الاسلام، هي بدورها شأن الملكية الخاصة، ليست مطلقة. فلا يملك الحاكم الاسلامي ان يوسع او ان يضيق من نطاق

(١) انظر كتابنا الاسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨٧ وما بعدها.

(٢) أخرجه الحاكم في مستدرکه.

(٣) انظر كتابنا الاسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨٤ وما بعدها.

(٤) سورة الحشر، الآية رقم ٧.

(٥) الاستصحاب هو من الأدلة الشرعية، وهو ما عبر عنه الاصوليون بأنه اقرار شرع ما قبلنا، طالما اقتضته المصلحة ولا يتعارض مع اصل اسلامي.

الملكية العامة حسبما يشاء ، وانما مرد ذلك ما يليه او يتطلبه الصالح العام . وهو ما عبر عنه فقهاء الشريعة بقولهم «ان الامام غير ، تخيير مصلحة لا تخيير شهوة» .

واذا كانت الدولة في الاسلام على نحو ما سبقه ، تلتزم بالقيام بكل نشاط اقتصادي يمجز عنه الافراد كالصناعات الثقيلة ومد السكك الحديدية ، او يعرضون عنه كاستغلال الصحارى واستصلاح الاراضي البور ، أو يقصرون فيه او ينحرفون به كاستغلال المدارس والمستشفيات الخاصة . فان الامر يستلزم دائما وجود ملكية عامة (قطاع عام) يتولى المشروعات اللازمة للمجتمع ، مما لا تقبل عليها الملكية الفردية (القطاع الخاص) .

على ان الاسلام على نحو ما سئى ، لا ينظر الى الملكية العامة ، باعتبارها فحسب أداة للقيام بما يعزف او يعجز القطاع الخاص عن القيام به . بل ينظر اليها ايضا باعتبارها ركيزة أساسية لقيادة عملية التنمية الاقتصادية . كما ينظر اليها ايضا باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع عن طريق تبني اهداف اجتماعية دون الاقتصاد على مجرد تحقيق الربح .

٣ - الملكية الخاصة والعامة في الاسلام ، كلاهما أصل يكمل الآخر ، وكلاهما ليس مطلقا بل مقيد بالصالح العام

وخلاصة ما تقدم ان الاسلام أقر منذ أربعة عشر قرناً ، الملكية المزوجة : الخاصة والعامة في آن واحد . ولكن تميز موقفه في هذا الخصوص بأمرين أساسيين :

أولهما : ان الملكية الخاصة ، والملكية العامة ، كلاهما أصل وليس استثناء . وكلاهما يكمل احدهما الآخر ، بحيث لا يتناقض او يتعارض معه .

ويترتب على ان الملكية الخاصة والملكية العامة ، كلاهما أصل وليس

استثناء ، حرية الافراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي طالما كان مشروعاً بحسب المفهوم الاسلامي . وبالتالي التزام الدولة بتشجيع ذلك النشاط ، واحترام الملكية الخاصة الناجمة عنه وحمايتها . وبحيث لا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الملكية العامة ، الا حسبما اشرنا اليه حيث يميز الافراد عن القيام بذلك النشاط كالصناعات الثقيلة ومد السكك الحديدية ، أو حيث يعزفون او يعرضون عن ذلك النشاط كاستصلاح الاراضي البور وتعمير الصحارى ، أو حيث يقصرون فيه كاقامة المساكن الشعبية والتوسع في المدارس والمستشفيات .

ويترتب على كون الملكية الخاصة ، والملكية العامة ، اعلان يكمل كل منهما الآخر ولا يتعارض معه ، انه لا يجوز للدولة في الاسلام ان تتدخل في النشاط الاقتصادي كتجارة أو منافسة للافراد ، الا اذا ثبت فعلاً مغالاة الافراد واتجاهاتهم نحو الاستغلال ، فيكون تدخلها بالقدر الضروري الذي يلزم لتصحيح مسار النشاط الاقتصادي .

ومن ثم فان الاسلام يرفض كمبدأ سياسة تقوية القطاع العام على حساب القطاع الخاص ، أو العكس . الا اذا اقتضت ذلك ضرورة او ظروف معينة ؛ فيكون الاجراء استثنائياً وبصفة مؤقتة وبقدر الضرورة التي استوجبت . والواقع ان القطاع الخاص والقطاع العام في الاسلام ، كلاهما بمثابة رتقي المجتمع ، بحيث لا يتصور ان يتنافس برئة واحدة ، او برئتين غير متوازنتين .

ثانيهما : ان الملكية الخاصة ، والملكية العامة ، كلاهما ليس مطلقاً ، بل هو مقيد بالصالح العام . ذلك الصالح العام الذي اعتبره الاسلام حق الله ، والذي يعلو فوق كل الحقوق .

وهذا هو السبب في القيود العديدة التي يضعها الاسلام على الملكية الخاصة ، والتي تحيلها على نحو ما رأينا ، الى مجرد وظيفة اجتماعية ، أو بعبارة ادق وظيفة شرعية . وهو السبب ايضا في القيود والشروط العديدة ، التي

يتطلبها فقهاء الشريعة للتوسع في الملكية العامة أو نزع الملكية الخاصة جبراً أول.
تأميم بعض المشروعات.

ونوضح ما تقدم في فرعين مستقلين:

الفرع الأول: في الملكية الخاصة (الفردية).

الفرع الثاني: في الملكية العامة (الجماعية).

الفرع الأول

الملكية الخاصة

ونعالج في هذا الفرع نقاطاً معينة وباختصار، ومن الزوايا التي تكشف لنا
عن المذهب الاقتصادي في الاسلام وتميزه عن سائر المذاهب والانظمة
الاقتصادية الوضعية السائدة، وذلك على الوجه الآتي:

اولاً: طبيعة الملكية الخاصة في الاسلام.

ثانياً: الى اي حد حمى الاسلام الملكية الخاصة.

ثالثاً: الاسلام لا يحترم الملكية الخاصة الا بعد ضمان حد الكفاف.

رابعاً: الاسلام لا يسمح بالثروة والغنى الا بعد ضمان حد الكفاية.

خامساً: الاسلام لا يضع حداً أعلى للملكية او الغنى.

سادساً: قيود الملكية الخاصة.

أولاً: طبيعة الملكية الخاصة في الاسلام

١ - جاء الاسلام معلناً منذ اربعة عشر قرناً، ان كل ما في الكون من
ثروة وما في يد البشر من مال، هو ملك الله تعالى، وانه سبحانه المالك الحقيقي
لكل مال. فهو وحده تعالى منشئه وخالقه، وهو وحده سبحانه واهبه ورازقه.
وفي ذلك يقول الله تعالى (ولله ما في السموات وما في الارض)^(١)، ويقول ﴿ولله

(١). سورة-النجم، الآية رقم ٣١.

ملك السموات والارض وما فيهن^(١).

وإذ شاءت إرادة الله إضافة المال إلى عباده بقوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٢)، وقوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَهْلِكُوا أَمْوَالَكُمْ﴾^(٣)، وقوله ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾^(٤)، وقوله ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾^(٥). فما ذلك إلا حفزا لهم البشر على تقديم العمل وبذل الجهد والسعي في الأرض، وليشعروا بفضل الله وأنهم خلفاؤه في أرضه، وفي نفس الوقت ابتلاء وامتحاناً لهم بما أنعم الله عليهم وليحسوا بمسئوليتهم عما ملكهم فيه واثمنهم عليه.

وتوفيقاً بين حقيقة ملكية الله تعالى وحده لكل مال، وبين حقيقة إضافة هذا المال إلى عباده واختصاص بعضهم دون غيره بالتصرف فيه، جاءت نظرة الإسلام الخاصة إلى الملكية بأنها أمانة واستخلاف ومسئولية. وذلك بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾^(٦)، وقوله سبحانه ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾^(٧)، وقوله ﴿وَلَتَسْأَلَنَ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾^(٨). وجاءت السنة النبوية مؤكدة (المال مال الله، والفقراء عيال الله، والأغنياء وكلاء الله على عياله)^(٩)، وقوله عليه السلام (كل شيء فضل عن ظل بيت وكسرة خبز وثوب يوارى ابن آدم، فليس لابن آدم فيه حق)^(١٠)، وفي رواية أخرى (يقول العبد

(١) سورة المائدة، الآية رقم ١٢٠.

(٢) سورة النساء، الآية رقم ٢٩.

(٣) سورة المنافقون، الآية رقم ٩.

(٤) سورة المد، الآية رقم ٢.

(٥) سورة الذاريات، الآية رقم ١٩.

(٦) سورة المؤمنون، الآية رقم ٨.

(٧) سورة الحديد، الآية رقم ٧.

(٨) سورة التكاثر، الآية رقم ٨.

(٩) أخرجه البخاري.

(١٠) أخرجه الطبراني.

مالي مالي، وانما له من ماله ثلاث: ما أكل فأفنى، أو لبس فأبلى، أو تصدق فأبقى، وما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركة^(١).

٢ - وقد ترتب على تكليف الاسلام للملكية الخاصة بانها مجرد أمانة وإستخلاف ومسئولية، الالتزام في شأنها بتعاليم الاسلام: فلا يجوز مثلاً تمكين السفهاء والمبذرين من هذا المال بقوله تعالى ﴿ولا توتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قايماً﴾^(٢)، او حرمان المجازين المحتاجين من هذا المال بقوله تعالى ﴿وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾^(٣)، او ان يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس بقوله تعالى ﴿كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم﴾^(٤).

٣ - ولقد اسهب الفقهاء القدامى والمحدثين في بيان طبيعة الملكية الخاصة في الاسلام وآثار ذلك، ولخصوها بقولهم ﴿المال مال الله، والبشر مستخلفون فيه﴾^(٥). فحيازة وملكية الفرد للمال، أيا كان مصدرها كسباً أم وراثه، ليست امتلاكاً بالمعنى المطلق، وانما هي وديعة او وظيفة شرعية او هي ملكية مجازية اي ملكية الفرد في الظاهر بالنسبة للأفراد الآخرين، إذ المالك الحقيقي لكل الاموال هو الله تعالى، وانه سبحانه سيحاسب المكتسب للمال او الحائز المتصرف فيه حساباً عسيراً.

وقد عبر الامام الزمخشري عن المفهوم الاسلامي للملكية الخاصة، أدق تمبير بقوله (ان الاموال التي في أيديكم، انما هي اموال الله بخلقه وانشائه، وانما مولكم إياها وخولكم الاستمتاع بها وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هي أموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب،

(١) أخرجه مسلم.

(٢) سورة النساء، الآية رقم ٥.

(٣) سورة النور، الآية رقم ٣٣.

(٤) سورة الحشر، الآية رقم ٧.

(٥) انظر كتابنا الاسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧٢ وما بعدها.

فانفقوا منها في سبيل الله وليُهنَّ عليكم الانفاق منها ، كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره^(١).

ثانياً: الى اي حد حمى الإسلام الملكية الخاصة

لقد حمى الإسلام الملكية الخاصة ، بالمفهوم السابق إيضاحه ، الى أقصى الحدود ، حتى أنه اعتبر شهيدا من يقتل دون ماله . وكان من أبرز صور هذه الحماية :

أ - قطع يد السارق

بقوله تعالى ﴿والسارق والسارقة ، فاقطعوا أيديهما ، جزاء بما كسبا نكالا من الله﴾^(٢) . وتشدد الإسلام في تنفيذ حد السرقة إذ روى أن اسامة بن زيد وكان من احب الناس الى الرسول عليه السلام ، جاء يشفع في فاطمة بنت الاسود المخزومية وكان قد وجب عليها حد السرقة ، فانكر عليه الرسول ذلك وانتهره قائلاً ﴿أتشفع في حد من حدود الله﴾ ، ثم قام فخطب في الناس قائلاً ﴿انما أهلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق القوي تركوه ، واذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد ، وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها﴾^(٣).

وقد استبشع بعض المستشرقين قطع يد السارق ، وقالوا ان ذلك لا يحل مشكلته وانما يجعله عالة على المجتمع . ولكن نسي هؤلاء ان الاسلام ان كان قد تشدد في حد السرقة للعظة والاعتبار وقطعا لدابر هذه الجريمة حماية وأمنا للمجتمع ، فانه تشدد ايضا في إعمالها فيدراً الحد بالشبهة ، ويمتنع شرعا تطبيق حد السرقة في حالة الجاعات او الازمات التي لا يتوافر فيها حد الكفاية

(١) انظر الامام الزمخشري في تفسيره الكشاف ، جزء ٢ ص ٤٣٤ .

- وبمثل هذا المعنى الامام الرازي في تفسيره مفتاح الغيب .

(٢) سورة المائدة ، الآية رقم ٣٨ .

(٣) انظر كتابنا المدخل الى الاقتصاد الاسلامي ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

للمواطن ﴿فمن اضطر غير باع ولا عاد ، فلا إثم عليه﴾^(١).

ونضيف ان الذين تقطع أيديهم في التطبيق الاسلامي بسبب السرقة ، لا يتجاوز أصابع اليدين عدا ، يراهم الناس فيعتبرون وينقطع دابر هذه الجريمة . ونشير ان الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه أوقف تطبيق حد السرقة علم الرمادة (عام المجاعة) . كما انه حين جاءه رجل يشكو سرقة خدمه أمر باحضارهم وأقروا بفعلتهم ذاكرين ان سبب ذلك انه لا يقوم بكفائتهم من طعام وملبس ، فلما تحقق عمر من ذلك تركهم واستدعى الرجل وتوعده قائلا (اذا سرق خدمك مرة ثانية ، قطعنا يدك انت) . كما يروي ايضا عن الخليفة عمر بن الخطاب حين ودع أحد نوابه ببعض الاقاليم سأل: ماذا تفعل اذا جاءك سارق قال : أقطع يده ، فقال عمر (وإذن فان جاءني منهم جائع او عاطل فسوف يقطع عمر يدك) ، وأضاف قوله (ان الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم ، فاذا اعطيناهم هذه النعم تقاضيناها شكرها . يا هذا ان الله قد خلق الايدي لتعمل فاذا لم تجد في الطاعة عملا التمس في المعصية أعمالا ، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية)^(٢).

ب - اجازة الميراث وفقا لنظام معين

يكفل الاسلام بتوزيع التركة توزيعا عادلا على عدد كبير من اقارب المتوفى ويحول دون تجمعها في يد فرد معين^(٣) . كما انه لا يجيز الوصية الا في حدود الثلث ، ولا تجوز لوارث الا باذن الورثة . ويتشدد الاسلام في قواعد الميراث ، فيعقبها بقوله تعالى ﴿تلك حدود الله ، ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله ويتعد

(١) سورة البقرة الآية رقم ١٧٣ .

(٢) انظر كتابنا الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٣) انظر سورة النساء ، الآية رقم ١١ .

حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين^(١).

وفي هذا يتميز الاسلام عن الكثير من النظم التي تحرم الميراث كالشيوعية، أو تدع المالك حرا في ان يوصي بكل تركته لمن يشاء ولو للقطط والكلاب كما يحدث في أوروبا وأمريكا، أو ان يجعل الميراث لأكبر الأبناء أو يطلق إرادة المورث يختص بها من يشاء من أقاربه. بل جعل الميراث في الأسرة باعتبارها امتدادا لصاحب المال وذلك بطريق الإجبار أراد صاحب المال أو لم يرد، حماية للأسرة وتوثيقا للعلاقات بين آحادها. واتجه في الميراث الى التوزيع دون التجميع وذلك بحسب القرب والحاجة، ومن ثم كان أكثر الأسرة حظا في الميراث هم الابناء فهم أكثرهم قربا وحاجة، وكان حظ الذكر ضعف الانثى حيث ان التكاليف المالية التي تطالب بها المرأة دون التكاليف التي يطالب بها الرجل. وكل بنسب معلومة أو حصص مقدرة من الله تعالى، بحيث لا يثور خلاف أو نزاع بين أفراد الأسرة. ولا شك ان في التوزيع دون التجميع، وفي التفاوت بحسب القرابة والحاجة دون المساواة، وفي التحديد دون الترك، العدل كل العدل، وسبحان الله العليم العادل.

ثالثاً: الاسلام لا يحترم الملكية الخاصة الا بعد ضمان حد الكفاف

على ان حرمة الملكية الخاصة في الاسلام، مشروطة بأن يتوافر لكل فرد حد الكفاف، أي الحد الأدنى اللازم لمعيشته، بمعنى أنه إذا وجد في المجتمع الاسلامي جائع واحد أو عار واحد، فان حق الملكية لأي فرد من أفراد هذا المجتمع لا يجب احترامه ولا تجوز حمايته. ومؤدى ذلك ان هذا الجائع الواحد أو المضيق الواحد، يسقط شرعية سائر حقوق الملكية الى أن يشبع^(٢).

وهذا يفسر لنا قول الرسول عليه الصلاة والسلام ﴿إذا بات مؤمن جائعا

(١) سورة النساء، الآية رقم ١٣ و ١٤.

(٢) انظر كتابنا الاسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٧٨ وما بعدها.

فلا مال لأحد»^(١)، وقوله «أيما اهل عرصة اصبح فيهم امرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله»^(٢). وفي هذا المعنى يقول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه «اني حريص على الا ادع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض، فاذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف»^(٣)، كما يقول رضي الله عنه عام المجاعة سنة ١٨ هـ «لو لم أجد للناس ما يسعهم الا ان ادخل على أهل كل بيت عدتهم فيقاسونهم انصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحيا - أي المطر فملت، فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم»^(٤).

وقد عبر عن هذا المعنى الصحابي أبو ذر الغفاري بقوله «عجبت لمن لا يجد القوت في بيته، كيف لا يخرج على الناس شاهرا سيفه»^(٥). وهو ما عبر عنه الامام ابن حزم في كتابه المحلى بقوله انه اذا مات رجل جوعا في بلد أعتبر اهله قتلة وأخذت منهم دية القتل، ويضيف ابن حزم بان للجائع عند الضرورة أن يقاتل في سبيل حقه في الطعام الزائد عند غيره «فان قتل - أي الجائع - فعلى قاتله القصاص، وان قتل المانع فإلى لعنة الله لانه منع حقا وهو طائفة باغية»^(٦). وعبر عنه الفقيه احمد بن الدلبي في كتابه الفلاكة والمفلوكون (أي الفقر والفقراء) بقوله «ان من حق المحروم ان يرى النعم التي بأيدي الناس مفصوبة، والمالك المستحق يطالب باسترداد ماله من أيدي الفاصبين»^(٧).

(١) أخرجه ابو داود.

(٢) انظر مسند الامام احمد بن حنبل، تحقيق الشيخ شاکر، الجزء الرابع عشر من الطبعة الثانية لدار المعارف بمصر تحت رقم ٤٨٨٠.

(٣) ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٤) انظر طبقات ابن سعد، طبعة بيروت، الجزء الثالث، ص ١٦.

(٥) انظر عبد الحميد جوده السحار، ابو ذر الغفاري، مطبوعات مكتبة مصر، الطبعة الثامنة.

(٦) انظر الامام ابن حزم، المحلى، طبعة دار الاتحاد العربي للطباعة بالقاهرة سنة ١٩٦٨، الجزء السادس، المسألة رقم ٧٢٥، ص ٢٢٦ و ٢٢٧.

(٧) انظر الفقيه احمد بن علي الدلبي، الفلاكة والمفلوكون، طبعة سنة ١٣٢٢ هـ لناشره مكتبة ومطبعة الشعب بالقاهرة، ص ١٦.

رابعاً: الاسلام لا يسمح بالثروة والغنى الا بعد ضمان حد الكفاية

كذلك فان الاسلام لا يسمح بالثروة والغنى الا بعد ضمان حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع، اي المستوى اللائق للمعيشة بحسب ظروف الزمان والمكان، والواجب توافره لكل من يتواجد في مجتمع اسلامي أيا كانت ديانته وأيا كانت جنسيته. وهو يوفره لنفسه بمجده وعمله، فإن عجز عن ذلك بسبب خارج عن إرادته كمرض أو شيخوخة، انتقلت مسؤولية ذلك الى بيت مال المسلمين اي خزانة الدولة^(١). وقد روى ابو يوسف في كتابه الخراج وابو عبيد في كتابه الاموال، كيف ان الخليفة عمر بن الخطاب دهش حين رأى شيخاً يتكفف الناس فسأله: من اي اهل الكتاب انت؟ فقال: يهودي، فسأله: وما ألجأك الى هذا؟ قال: الجزية والحاجة والسن، فأمر عمر بطرح جزيته وأن يعان من الزكاة باعتباره مسكيناً، وارسل الى خازن بيت المال بقوله ﴿انظر الى هذا وضربائه، فوالله ما أنصفناه، ان أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم﴾^(٢). كما روى البلاذري في كتابه فتوح البلدان، كيف ان الخليفة عمر بن الخطاب وهو في ارض الشام مر على قوم مرضى محرومين لا حول ولا قوة لهم، فأمر ان يعطوا من الزكاة وان يجري عليهم الطعام بانتظام^(٣).

فضمن حد «الكفاية» لا «الكفاف» لكل فرد يعيش في مجتمع اسلامي، ايا كانت ديانته او جنسيته، هو في الاسلام أمر جوهري مقدس باعتباره حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق، وفي إنكاره او إغفاله تكذيب للدين نفسه وإهدار للإسلام بقوله تعالى ﴿أرأيت الذي يكذب بالدين، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين﴾. ومن ثم يقول سيدنا علي بن أبي طالب

(١) انظر كتابنا الاسلام والمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٥ وما بعدها.

(٢) انظر الخراج لابي يوسف ط ١٥٠، والاموال لابي عبيد ص ٤٦.

(٣) انظر فتوح البلدان للبلاذري، ص ١٢٥.

﴿ان الله فرض على الاغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم﴾^(١)، ويقول الامام المارودي في كتابه الاحكام السلطانية ﴿تقدير العطاء معتبر بالكفاية﴾^(٢).

ومن ثم فان الاسلام لا يسمح بالثروة والفتنى مع وجود الفقر والحرمان، وانما يبدأ الفتنى والتفاوت فيه بعد إزالة الفقر والقضاء على الحرمان. وفي ذلك يقول الله تعالى ﴿وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾^(٣)، ويقول تعالى ﴿وفي أموالهم حق للسائل والمحروم﴾^(٤)، ويقول تعالى ﴿وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل﴾^(٥). ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام (من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً او ضياعاً فإلى وعلى)^(٦)، وفي رواية اخرى (من ترك كلا فليأتني فانا مولاه) أي من ترك ذرية ضعيفة فليأتني بصفتي الدولة فانا مسئول عنه كفيلاً به، وقوله عليه السلام (من ترك ضياعاً فعلى ضياعه)^(٧).

خامساً: الاسلام لا يضع حداً أعلى للملكية أو الاغتناء

وانه متى توافر لكل فرد في المجتمع الاسلامي حد الكفاية اي المستوى اللائق للمعيشة، والذي تضمنه الدولة لكل مواطن اذا عجز هو عن تحقيقه لسبب خارج عن ارادته، فانه يكون لكل تبعاً لعمله وسعيه في الارض دون أي قيد أو حد أعلى للملكية او الثروة والاغتناء. فالقرآن يقول ﴿للرجال

-
- (١) الامام ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، الجزء السادس، ص ٢٢١.
 - (٢) الامام المارودي، الاحكام السلطانية، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٩٦٦، ص ٢٠٥.
 - (٣) سورة النور، الآية رقم ٣٣.
 - (٤) سورة النازيات، الآية رقم ١٩.
 - (٥) سورة الاسراء، الآية رقم ٢٦.
 - (٦) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم.
 - (٧) انظر مسند الامام احمد بن حنبل، تحقيق الشيخ شاكر، مرجع سابق، الجزء الرابع عشر، تحت رقم ٧٨٤٨.

نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما اكتسبن»^(١) ، والحديث النبوي يقول .
«لا بأس بالفنئ لمن اتقى»^(٢) .

ونخلص مما تقدم انه في الظروف غير العادية (الاستثنائية) كمجاعة أو حروب يتساوى المسلمون في حد الكفاف Minimum Vital . وفي الظروف العادية يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاية Minimum D'Aisance ، وما فوق ذلك يكون لكل تبعاً لعمله وجهده . فله تعالى اذ يقول «نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً»^(٣) ، واذ يقول تعالى «والله فضل بعضكم على بعض في الرزق»^(٤) ، نحمده تعالى يقول «ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون»^(٥) ، ويقول تعالى «وفضل الله المجاهدين على القاعدین اجرا عظيما درجات منه ومغفرة ورحمة»^(٦) . فاعتناء الناس وتفاوتهم في أرزاقهم ومعيشتهم ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات وتفضيل بعضهم على بعض ، ليس اعتباطا وإنما هو بقدر ما يبذلونه من جهد وعمل صالح ، وصدق الله العظيم «وان ليس للانسان الا ما سعى ، وان سعيه سوف يرى ، ثم يجزاه الجزاء الاوفى»^(٧) .

وعليه فانه في ظل الاقتصاد الاسلامي ، يصح أن يتواجد اثراء للغاية مما نطلق عليه اصطلاح مليونير او بليونير ، ولكنه مليونير او بليونير ملتزم بالشرع . فهو على نحو ما سنبينه عند الكلام عن الاصل الاقتصادي الاسلامي

-
- (١) سورة النساء ، الآية رقم ٣٢ .
 - (٢) الحاكم في مستدرکه ، الجزء الثاني ، ص ٣ .
 - (٣) سورة الزخرف ، الآية رقم ٣٢ .
 - (٤) سورة النحل ، الآية رقم ٧١ .
 - (٥) سورة الاحقاف ، الآية رقم ١٩ .
 - (٦) سورة النساء ، الآية رقم ٩٤ ، ٩٥ .
 - (٧) سورة النجم ، الآيات من رقم ٣٩ الى ٤١ .

الخاص بحفظ التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع : لا يملك ان يكثر ماله او يحبس عن التداول والانتاج ، ولا يملك ان يصرف ماله على غير مقتضى العقل والا عد سفيها وجاز الحجز عليه ، ولا يملك ان يعيش عيشة مترفة والا عد بنص القرآن مجرما ، وهو مطالب دائما بانفاق الفائض عن حاجته في سبيل الله سواء في صورة انفاق مباشر على المحتاجين او استثمار يعود نفعه على المجتمع . وفوق كل ذلك فان الحاكم أو أولياء الأمر مطالبون بالتدخل لمنع استثمار أقلية بخيرات المجتمع إعمالا لقوله تعالى ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾^(١) ، ومطالبون دائما باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع وبالقدر الذي يحقق التكامل لا التناقض والتعاون لا التصارع .

سادساً : قيود الملكية الخاصة

أوضحنا في التمهيد ان الملكية الخاصة في الاسلام ليست مطلقة ، بل هي مقيدة ، وانها في حقيقتها وظيفية شرعية .

ولقد أشرنا الى اهم هذه القيود ، ولسنا هنا بصدد تفصيلها . ولكن يهنا هنا أن نزيل لبسا يثور بالنسبة لاحد هذه القيود وهو الخاص بالتزامات الملكية الخاصة . ذلك ان الاسلام اذ صان الملكية الخاصة وكفل الانتفاع بها ، فقد أوجب عليها ثلاثة التزامات رئيسية هي التزام الزكاة ، والتزام الضرائب ، والتزام الإنفاق في سبيل الله . وهذه الالتزامات الثلاثة كل منها مستقل عن الآخر . بحيث لا يغني احداها عن الآخر ، ذلك لان لكل منها سنده الشرعي ، ولكل منها مجاله وأهدافه ، ولكل منها خصوصياته وأحكامه .

١ - اما ان لكل منها سنده الشرعي : فذلك لأن فريضة الزكاة وفريضة الإنفاق في سبيل الله سندها النص ، في حين ان الضرائب سندها المصلحة .

(١) سورة الحشر ، الآية رقم ٧ .

فإنه تعالى يقول ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾^(١)، ويقول تعالى ﴿وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾^(٢)، فإتياء الزكاة غير الانفاق في سبيل الله وهو سبيل المجتمع أي المصلحة العامة. يؤكد ذلك أن الرسول عليه الصلاة والسلام حين قال ﴿أن في المال حقاً سوى الزكاة﴾^(٣)، تلا قوله تعالى ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين، وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب، وأقام الصلاة، وآتى الزكاة﴾^(٤). وهذا الفصل في الآية الكريمة بين الانفاق والزكاة بالصلاة، دليل على الاختلاف بين الانفاق والزكاة. كما أن النص على كل من الانفاق والزكاة على حدة في آية واحدة، قاطع بأن كليهما يختلف عن الآخر وانهما فريضتان مختلفتان^(٥).

وفي صدر الاسلام حين رأى الخليفة عمر بن الخطاب أن الفرس والرومان يتقاضون مكوساً بواقع ١٠٪ على الداخل والخارج من تجارة المسلمين، عاملهم بالمثل وفرض ضريبة العشور وهي ضريبة جمركية يؤديها المسلم والذمي على السواء عن الداخل والخارج من السلع والبضائع، فكان سنده هو المصلحة^(٦).

٢ - أما أن لكل منها مجاله وأهدافه: فذلك لأن الزكاة تستهدف عن طريق الدولة تحرير الإنسان من عبودية الحاجة أي بالتعبير الحديث مواجهة التزامات الضمان الاجتماعي^(٧). في حين أن الانفاق في سبيل الله يستهدف عن

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٨٣.

(٢) سورة البقرة، الآية رقم ١٩٥.

(٣) أخرجه الترمذي واستند إليه أغلب الفقهاء وعلى رأسهم ابن حزم.

(٤) سورة البقرة، الآية رقم ١٧٧.

(٥) انظر تفسير الطبري، جزء ٣ صفحة ٣٤٨ طبعة دار المعارف المصرية.

وكذا تفسير القرطبي لذات الآية.

(٦) انظر طبقات ابن سعد، المجلد الثالث، ص ٣٠٧ طبعة بيروت.

(٧) انظر كتابنا الرابع من سلسلة الاقتصاد الاسلامي والمنون (السلام والضمان الاجتماعي)،

طبعة سنة ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م ناشره دار تقيف للنشر والتأليف بالطائف والرياض.

طريق الفرد المعاونة في مساعدة الآخرين وتنمية المجتمع فيما تقتصر عنه الدولة (وينفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية)^(١). اما الضرائب فتستهدف مواجهة التزامات الدولة الاخرى كالصرف على جهازها الاداري أو تنميتها الاقتصادية.

فاذا كانت حصيلة الزكاة تصرفها الدولة بنص القرآن على فئات معينة تجمعها صفة الحاجة سواء كانت هذه الحاجة بسبب الفقر (الفقراء والمساكين)، أو بسبب الرق (وفي الرقاب) أو بسبب ظروف طارئة (الفارمين وابن السبيل)، بحيث لا يجوز الانفاق منها على الجهاز الاداري للدولة أو تمويل الانفاق العام. فمن اين ينفق عليها سوى الضرائب أو موارد الدولة الاخرى كالغنيمة والغنيمة في عهد الرسول عليه السلام، وضريبة العشور في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكذا اجرة الخراج الذي كان يمثل حصة الدولة في عائد الاراضي الخراجية المملوكة ملكية عامة (جماعية).

٣ - اما ان لكل منها خصوصياته وأحكامه: فذلك لأن الزكاة تجب في الاموال النامية سواء وجدت الحاجة اليها ام لم توجد، وبمقدار وسعر موحد لا تتجاوز. بخلاف الضرائب فانه لا يجوز للدولة الاسلامية فرضها إلا اذا قامت الحاجة اليها، ويختلف مقدارها وسعرها باختلاف ظروف كل دولة.

اما الإنفاق في سبيل الله فهو التزام الفرد المسلم بأن يصرف كل ما زاد عن حاجته في سبيل الله، سواء في صورة إنفاق مباشر على المحتاجين أم في صورة استثمار يعود نفعه على المجتمع. وذلك لقوله تعالى (وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه)^(٢)، وقوله تعالى (يسألونك ماذا ينفقون، قل المفقو)^(٣). والعفو هو كل ما

(١) سورة ابراهيم، الآية رقم ٣١.

(٢) سورة الحديد، الآية رقم ٤.

(٣) سورة البقرة، الآية رقم ٢١٩.

زاد عن الحاجة اي الفائض الاقتصادي ، فانه لا يجوز شرعا كثره او حبسه عن التداول والانتاج ، كما لا يجوز صرفه على غير مقتضى الشرع في سفه او ترف ، بحيث لا يبقى على نحو ما أوضحنا سوى انفاقه على المحتاجين او إستثماره بما يعود نفعه على المجتمع .

الفرع الثاني الملكية العامة

ونعالج في هذا الفرع نقاطا معينة باختصار ، ومن الزوايا التي تكشف لنا عن المذهب الاقتصادي في الاسلام وتميزه عن سائر المذاهب والانظمة الاقتصادية الوضعية السائدة ، وذلك على الوجه الآتي :

أولاً : اصطلاح الملكية العامة (او الملكية الجماعية) .

ثانياً : الاسلام يقر صورا قائمة للملكية العامة .

ثالثاً : الاسلام يستحدث صورا جديدة للملكية العامة .

رابعا : الملكية العامة في العهد الاسلامي الاول .

خامسا : الملكية العامة والتنمية الاقتصادية .

سادسا : الملكية العامة وحفظ التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع .

أولاً : اصطلاح الملكية العامة (أو الملكية الجماعية)

يراد باصطلاح الملكية العامة *Propriété Publique* تخصيص المال للمنفعة العامة ، وذلك في مقابلة الملكية الخاصة *Propriété Privé* التي ينفرد بالانتفاع بها فرد معين على وجه التخصيص والتعيين . ويعبر عنها ايضا باصطلاح الملكية الجماعية *Propriété Collective* ، في مقابل اصطلاح الملكية الفردية *Propriété Individuelle* .

ويشمل اصطلاح الملكية العامة او الملكية الجماعية على النحو المتقدم ، عدة

صور ، ومن قبيل ذلك :

- (١) ملكية الدولة او القطاع العام .
- (٢) ملكية الجماعة كما هو الشأن في يوغوسلافيا ، فملكية المصنع او المزرعة للعاملين فيه ، هو بهذه الصفة لا بصفتهم الشخصية .
- (٣) ملكية المجتمع وهي الملكية الشائعة كالشوارع والانهار والمعابد والكنائس والمساجد ، والتي يتمتع بها افراد المجتمع بحق متساو في استخدامها والانتفاع بها .
- (٤) الملكية التعاونية .

والملكية العامة لا سيما في صورة ملكية الدولة اي القطاع العام ، هي اليوم عصب الاقتصاد القومي الحديث . وذلك باعتبارها وسيلة الدولة المضمونة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فضلا عن دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع . ولا تكاد تخلو اليوم أية دولة ، بما في ذلك الدول الرأسمالية ، من قطاع عام او ملكية عامة متزايدة .

ثانياً: الاسلام يقر صورا قائمة للملكية العامة

اقر الاسلام صورا للملكية العامة كانت معروفة من قبل لدى الفرس والرومان ، ومن قبيل ذلك :

- (١) ملكية الارض التي لا مالك لها (الموات)
- وذلك لقول الرسول عليه السلام «عادي الارض لله ورسوله ثم هي لكم»^(١) ، وعادي الارض هي المهجورة التي لا عمارة فيها .
- (٢) ملكية المعادن في باطن الارض (الركاز)
- فهي في الرأي الراجح شرعا ملك للدولة^(٢) . فلا يجوز للأفراد ان يمتلكوها

(١) رده ابو يوسف في كتابه الخراج ، وابو عبيد في كتابه الاموال .
(٢) وهو الرأي المتعمد في مذهب مالك ، على ان- يهوض صاحب الارض من فقدان انتفاعه بالارض بسبب استخراج ما فيها من معادن .

نظرا لاهميتها كثروات كبيرة يجب ان تكون فائدتها للجماعة كلها ، لا لفرقة ملك الارض دون ما في جوفها^(١) ، ولعدم التوافق بين الجهد المبذول والنتائج الذي يحصل منها .

هذا ويؤكد فقهاء الشريعة ان للدولة ان تقطع الاراضي التي لا مالك لها (الموات) ، وكذا أراضي المعادن ، وذلك إقطاع تمليك أو إقطاع تأجير ، وذلك وفقا لما تقتضيه المصلحة وما ترضه من شروط .

(٣) ملكية المرافق الاساسية كالمياه او الكهرباء ، وضرورات الحياة

كالمالح

فانها تكون ملكية عامة استنادا الى قول الرسول عليه الصلاة والسلام ﴿الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلا والنار﴾ ، وفي حديث آخر ﴿المالح وما يقاس عليه﴾^(٢) .

فهذا النص يعني في نظر بعض الباحثين المحدثين : ان كل ما كان ضروريا لحياة الناس مجتمعة ، لا يصح ان يكون محلا للملكية خاصة بل تستقل به الدولة او الجماعة^(٣) .

(١) وقد نقل عن المعني لابن قدامة الحنبلي (وجلة القول أن المعادن التي ينتفع بها الناس من غير مشقة ، لا يجوز احتجازها دون المسلمين لان فيه اضرارا بهم وتضييقا عليهم) .

(٢) حديث مشهور أخرجه ابو داود ، واستندت اليه مختلف كتب الفقه واخصها الحراج لابي يوسف والاموال لابي عبيد . وقد ورد في رواية اخرى (الماء لا يحمل منه والمالح لا يحمل منه) ، وايضا (لا تمنعوا كلاً ولا ماء ولا نارا) .

(٣) انظر فضيلة المرحوم الشيخ علي الحنيف ، الملكية الفردية وتحديداتها في الاسلام ، كتاب المؤتمر الاول لمجمع البحوث الاسلامية مارس سنة ١٩٦٤ ، ص ١١٢ .

- وانظر ايضا المرحوم الدكتور مصطفى السباعي ، اشتراكية الاسلام ، طبعة الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٦٥ ، ص ١٤٧ .

- وكذا الدكتور علي عبد الواحد وافي ، التكامل الاقتصادي في الاسلام ، كتاب المؤتمر السادس لمجمع البحوث الاسلامية مارس سنة ١٩٧١ ، ص ١٤١ .

والفقهاء القدامى مجمعون بان الماء في بئر حفرت او في مجرى عين تفجرت ، يثبت حق الشفعة فيها لكل الناس بشرط عدم الحاق الضرر بصاحبها . فليس لصاحبها ان يمنع عنها الناس ، فان منع أجبر بغير سلاح ، فإن لم يقد فبالسلاح . بل ان الماء المحجوز في آنية ، ولو أنه مملوك لحائزه ، لا يجوز منعه عن الناس عند الضرورة الشديدة للمحتاج اليه^(١) :

(٤) نزع الملكية جبراً لمنفعة عامة

فقد أقرها الاسلام حين أمر الرسول عليه السلام خلع نخلة سمرة بن جندب جبراً ، وحين أخذ الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الارض المحيطة بالكعبة جبراً عن اصحابها لتوسعتها .

ومن ثم فقد اتفق فقهاء الشريعة على جواز نزع الملكية الخاصة جبراً لمصلحة عامة كتوسعة مسجد او طريق او مقبرة ، على ان يكون ذلك بئمنه . اما لو كان ذلك بلا عوض ، فانه يكون مصادرة لا تجيزها الشريعة الاسلامية الا في أموال الحرابي غير المستأمن^(٢) .

ثالثاً: الاسلام يستحدث صوراً جديدة للملكية العامة

بل لقد استحدثت الاسلام صوراً جديدة من الملكية العامة لم تكن معروفة من قبل ، وهي :

(١) المساجد

فهي أموال عامة ، ويجوز نزع الملكية من أجل توسيعها . فحينما

(١) انظر بحث الدكتور جيل الشرفاوي ، قيود الملكية للمصلحة العامة في الشريعة الاسلامية ، والمقدم لاسبوع الفقه الاسلامي المنعقد بالرياض في المدة من ٥ الى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، باشراف المجلس الاعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة .

(٢) نفس المرجع السابق .

ضاق المسجد الحرام، أمر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بشراء ما حوله من دور، فرضي البعض وأبى البعض الآخر، فأخذها سيدنا عمر بن الخطاب جبرا من أصحابها ووضع قيمتها بمجزأة الكعبة ليأخذها أصحاب الدور وقال لهم «إنما نزلتم على الكعبة وهذا قناؤها، ولم تنزل الكعبة عليكم».

وقد رأى بعضهم^(١)، أن المساجد ليست من الملكية العامة استنادا الى قوله تعالى «وأن المساجد لله». وهذا القول مردود عليه بأن حقوق الله هي حقوق المجتمع، وأن المساجد وهي بيوت الله ليست ملكا لأحد من الناس وإنما هي ملك المجتمع الاسلامي، وهي بالتالي اموال عامة.

وجدير بالذكر أن المساجد في الاسلام ليست كالكنائس مجرد أماكن لإقامة الشعائر الدينية، ولكنها اساسا مصدر للتوعية والتوجيه والمشاركة الشعبية في بناء المجتمع. فيروي أن الرسول ﷺ قصد ذات مرة المسجد فوجد في ناحية قوما يذكرون الله، وفي ناحية أخرى مجلس علم، فقال ﷺ هذا خير وهذا خير ولكنني بُعثت معلما، واختار مجلس العلم. بل لقد كان مصير الامة الاسلامية يقرر في المسجد، وفيه تتمثل فكرة المشاركة الشعبية في الحكم، وتصدر عنه اخطر القرارات السياسية^(٢).

(٢) أرض الحمى

وهي المراعي، اذ كان يحدث في الجاهلية أن يحاول شخص او جماعة معينة الانفراد ببعض أراضي المراعي، بحيث لا يسمحون لغيرهم ان يرعوا فيها بأنعامهم، بدعوى انها اصبحت في حمايتهم. فجاء الاسلام

(١) انظر الدكتور محمد عبد الجواد، في مؤلفه ملكية الاراضي في الاسلام (تحديد الملكية والتأميم)، طبعة سنة ١٩٧١، لناشره المطبعة العالمية بالقاهرة، ص ١٩٤ وما بعدها.

(٢) انظر كتابنا (المدخل الى الاقتصاد الاسلامي)، مرجع سابق، ص ١٠٠.

واعلن أن ﴿لا حى الا الله ورسوله﴾ ، أي ان جميع أراضي الرعي هي للكافة وفقا لما يحدده ولي الأمر. وقد حى الرسول عليه الصلاة والسلام ارض النقيع لرعي خيل المسلمين (والنقيع موضع معروف بقرب المدينة)، كما حى الخليفة عمر بن الخطاب أراضي الريزة والشرف (وهما موضعان بين مكة والمدينة).

والحمى هو أن يحمي الامام جزءا من الارض الموات المباحة لمصلحة المسلمين دون أن تحتص بفرد معين منهم. وهذه الحماية لا تمدو أن تكون اقرارا للملكية العامة (الجماعية) وانشاء لها في الاسلام، اذ تصير الارض ملكا لجماعة المسلمين في سبيل منفعة عامة لهم.

ويلتبس الأمر لدى بعض الكتاب حين يصورون الحمى بأنه نوع من التأميم، ذلك أن الحمى ليس انتزاعا للحق من أصحابه بغير رضاهم، وإنما هو منع الأفراد من إحياء الارض المباحة ونقل ملكيتها الى الجماعة. فأرض الحمى لم تكن مملوكة لأحد ملكية خاصة، وإنما هي أصلا ملكية عامة في صورة ملكية للدولة، وقد ظلت كذلك ملكية عامة وإنما في صورة اخرى هي ملكية الجماعة.

(٣) الوقف الخيري:

فقد أصاب سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أرضا بخير، وجاء الى رسول الله عليه السلام قائلا ﴿أصبحت أرضا بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمرني﴾ ، فقال عليه السلام ﴿إن شئت حبست أصلها - أي العين - وتصدقت بثمرتها - أي المنفعة﴾^(١). فاشهد عمر على حبسها لاتباع ولا توهب ولا تورث، ومنفعتها صدقة مؤبدة للسائل

(١) انظر الامام البخاري في باب الوصايا.

والمحروم. وعلى منواله صار المسلمون يوقفون أموالهم لصالح المساجد والمدارس والمستشفيات... الخ من وجوه البر والخير.

فالوقف هو إخراج المال من ملك صاحبه باختياره، الى ملك الله تعالى أي ملك الجماعة، وهي صورة من صور الملكية العامة أو الجماعية حسما أسلفنا. والوقف لا يكون إلا خيرا أي للمنفعة العامة بداية ونهاية. اما الوقف الاهلي والذي يكون لصالح من يختاره المالك، وتنتقل منفعة الوقف الى ذرية الموقوف عليهم حتى اذا انتفى العقب يكون لجهة بر لا تنقطع، فهو على الرأي الغالب مخالف لتعاليم الاسلام. إذ ينطوي على تحايل وإخلال بقواعد الميراث، فضلا عن أنه يؤدي الى تجميد الثروة وحبسها عن التداول الطبيعي، إذ بمرور الزمن يتعدد المستحقون في الوقف الواحد بحيث يتضاءل للغاية نصيب كل منهم فيهملونه لعدم إمكان التصرف فيه، وبالتالي يصبح هذا الوقف عاملا معوقا للاقتصاد القومي. وقد أصاب ولي الامر في مصر، حين عمد الى ابطال الوقف الاهلي بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢^(١)

(٤) الاراضي المفتوحة

فانه بفتح الشام والعراق ومصر في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثار الجدل لأول مرة حول ملكية هذه الاراضي.

فقد طالب المحاربون قسنتها عليهم بدعوى انها تأخذ حكم الغنائم. وحكم الغنائم معروف وهو تقسيمها بين المحاربين بعد اعطاء الخمس لبيت المال، استنادا الى قوله تعالى ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة

(١) انظر المذكرة الايضاحية للقانون المذكور.
- وكذا الامام محمد بن عبد الوهاب في ابطال الوقف الاهلي، ص ٢٥٦ من كتاب الدرر السنية في الاجوبة النجدية، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥ هـ، لناشر دار الافتاء بالرياض.

وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل^(١)، واستندوا أيضا الى ما اتبعه الرسول عليه السلام من حيث توزيع اراضي خيبر وغيرها على المجاهدين الفاتحين^(٢).

في حين رأى الخليفة عمر بن الخطاب بثاقب نظره، ان الامر يختلف كلية بالنسبة للاراضي المفتوحة بالشام والعراق ومصر، وهي ملايين الافدنة. فان توزيعها على المحاربين يؤدي الى استئثار أقلية بثروات المجتمع الاسلامي، وبالتالي الى اختلال التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ويحق تماسكه. ومن ثم فقد جمع اهل الحل والعقد من الصحابة، وأوضح لهم وجهة نظره بأن حكم الفئام هو في الاموال المحدودة قيمتها كما حدث في عهد الرسول عليه السلام، بخلاف الامر في الثروات الطائلة كالأراضي المفتوحة فإنه لا يجوز توزيعها على المحاربين أو غيرهم وتصبح ملكا للامة الاسلامية ممثلة في جيلها الحاضر وأجيالها المستقبلية أي ملكية عامة^(٣).

وقد أسفر حوار الخليفة عمر بن الخطاب مع الصحابة وأهل الحل والعقد حول الاراضي المفتوحة، أن انعقد الرأي أن هذه الاراضي لا تأخذ حكم الفئام ولا توزع على أحد، بل تكون وقفا على المسلمين جميعا أو ملكا لبيت المال، وما استمرار بقائها في ايدي واضعي اليد من اصحابها الاصليين من اهل البلاد المفتوحة الا من قبيل الانتفاع مقابل دفع الخراج لبيت المال أي اجرة الارض. وكان من يعجز منهم عن دفع

(١) سورة الانفال، الآية رقم ٤١.

(٢) انظر كلام سيدنا عمر ونفاشه مع الصحابة في شأن الاراضي المفتوحة بمختلف كتب الفقه الاسلامي خاصة الخراج لابي يوسف، والاحكام السلطانية للماوردي، والخراج ليعلى ابن آدم.

وانظر ايضا الدكتور محمد عبد الجواد في كتابه ملكية الاراضي في الاسلام، مرجع

سابق، ص ١٢٦ وما بعدها.

(٣) انظر المراجع السابقة.

الخراج يخفف عنه، بل يسقط الخراج من الأرض إذا لم يتمكن حائزها من زراعتها بسبب لا يد له فيه. ثم بمرور الزمن، وظهور واضعي اليد على الأراضي الخراجية بظهر السلاك، حتى أنهم كانوا «يتوارثونها ويتبايعونها» كما يقول أبو يوسف^(١)، انتهى الرأي بأغلب فقهاء الشريعة خاصة المنتمين إلى المذهب الحنفي إلى الاعتراف لهم بملكية هذه الأراضي دون النظر إلى «كون أصل الأراضي ملكا لبيت المال أو وقفا على المسلمين»^(٢).

رابعاً: الملكية العامة في العهد الإسلامي الأول

لا شك أن طبيعة المرحلة التاريخية التي ظهر فيها الإسلام، حيث كان النشاط الاقتصادي ضعيفاً أساسه الرعي والتجارة، فضلاً عن قوة الوازع الديني، لم تكن تتطلب التوسعة في مبدأ الملكية العامة. وكما يقول فضيلة استاذنا المرحوم الشيخ علي الحقيف (في عهد الرسول عليه السلام كانت الثروة العامة للمسلمين ضيقة الحدود قليلة المقدار في جللتها بالنسبة إلى ثراء غيرها من الأمم الأخرى المعاصرة لها وكانت أهم مصادرها ضعيفة هزيلة. وكان توزيع الثروة بينهم لضآلتها قريباً إلى أن يكون متعادلاً إذ كانت موارد رزقهم لا تعدو في الغالب أن تكون عطاء من غنائم أو من زكاة تقسم بينهم وقد كانوا فيه متساوين. ولم يعرف منهم بالثراء الواسع إلا عدد قليل منهم عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف والزيبر بن العوام وطلحة بن عبيد الله وهم الذين أكبوا على التجارة والعمل فيها، ومع هذا فقد كانت استجاباتهم لدواعي البذل والانفاق في سبيل الله على اختلاف وجوهه استجابة سرية قوية كريمة وكانوا يسارعون إلى الخروج عن جزء عظيم من أموالهم ثلثها أو نصفها بل قد يبدلون

(١) انظر الخراج لابي يوسف، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار على متن تنوير الابصار)، الجزء الثالث، ص ٣٥٤.

جميعا وذلك على حسب الحاجة ومقتضى الداعية وليس إنفاقهم في هذه الوجوه بالأمر المجهول... من هذا يرى أنه لم يكن في عهد الرسول من داعية عن مصلحة او ضرورة تدعو الى النظر في دفعها بتحديد الملكية في مقدارها^(١).

على أنه منذ قيام دولة الاسلام في أواخر عهد الرسول عليه السلام، ثم اتساعها في عهد الخليفة ابو بكر ومن بعده عمر بن الخطاب. ثم ما صاحب ذلك من زيادة موارد الدولة وازدياد مسؤولياتها، فضلا عن اتساع النشاط الاقتصادي وظهور مشاكل اقتصادية جديدة، وجدنا تطبيقات عديدة لا سيما في عهد الخليفة عمر بن الخطاب يتوسع بمقتضاها في أعمال مبدأ الملكية العامة، ومن قبيل ذلك الإكثار من المرافق العامة والمساجد، ونزع الملكية الخاصة جبرا لمنفعة عامة، ورفض توزيع الاراضي المفتوحة على المجاهدين الفانين وإحالتها الى ملكية عامة... الخ من الصور السالف بيانها.

خامساً: الملكية العامة والتنمية الاقتصادية

يتبين للباحث المدقق، ان الاسلام في اعترافه للملكية سواء كانت خاصة او عامة، وفي نظراته اليها وتنظيمه لها، انما أقامها باعتبارها وسيلة إغائية أي باعتبارها حافزا من حوافز التنمية. وهو ما سبق أن أوضحناه عند دراستنا للاصل الاقتصادي الاسلامي الخاص بالتنمية الاقتصادية المتكاملة. ذلك ان الملكية سواء كانت خاصة او عامة، هي في نظر الاسلام امانة ومسئولية واستخلاف، بحيث تسقط شرعيتها اذا لم يحسن الفرد أو الدولة استخدام هذا المال استثمارا او انفاقا في مصلحته ومصلحة الجماعة.

ولكن ما يهمنا هنا بيانه باختصار، هو دور الملكية في التنمية الاقتصادية.

(١) انظر فضيلة الشيخ على الحنيف، في مجته الملكية الفردية وتحديدها في الاسلام، المقدم لمؤتمر علماء المسلمين الاول المنعقد بالقاهرة في مارس سنة ١٩٦٤، كتاب مجمع البحوث، مرجع سابق، ص ١٢٥.

الامر الذي يتميز فيه الاقتصاد الاسلامي عن الاقتصادين السائتين الرأسمالي والاشتراكي، ذلك أنه:

١ - في الاقتصاد الرأسمالي الاصل هو الملكية الخاصة، والاستثناء هو الملكية العامة اذا اقتضت الظروف تولي الدولة بعض اوجه النشاط الاقتصادي. فالملكية الخاصة هنا مقدسة إذ هي في نظره الباعث على النشاط الاقتصادي وجوهر الحياة، ومن ثم فهي وحدها الاساس في التنمية الاقتصادية.

٢ - وبالعكس في الاقتصاد الاشتراكي الاصل هو الملكية العامة، والاستثناء هو الملكية الخاصة لبعض وسائل الانتاج يعترف بها النظام بحكم ضرورة اجتماعية. فالملكية الخاصة هنا غير مصونة إذ هي في نظره سبب كل المساوئ والمشكلات الاجتماعية، ومن ثم يرى عدم الاعتداد بها في مجال التنمية بحيث تكون الملكية العامة هي وحدها الاساس في التنمية الاقتصادية.

٣ - اما في الاقتصاد الاسلامي، فهو كما سبق ان اوضحنا، يعترف بنوعي الملكية الخاصة والعامة، وكلاهما كأصل وليس استثناء، ولكل مجاله في التنمية الاقتصادية بحيث يكمل كل منهما الآخر، وكلاهما ليس مطلقا بل هو مقيد باعتبارات المصلحة والتنمية.

وعليه فقد تتوسع احدى الدول الاسلامية في أعمال الملكية العامة في مجال التنمية الاقتصادية فلا يحيلها ذلك الى دولة اشتراكية، وبالعكس قد تضيق من أعمال الملكية العامة في مجال التنمية الاقتصادية فلا يحيلها ذلك الى دولة رأسمالية، طالما كانت ظروفها تقتضي هذا التوسع او التضيق في الملكية الخاصة او العامة بحسب متطلبات التنمية ودون إنكار او إهدار لاحدى المملكتين. ويظل بذلك الخلاف بينها هو كما سبق ان المعنا، خلاف زمان ومكان لا حجة وبرهان، وهو ما نستطيع أن نعبر عنه أخذاً عن شيخ الاسلام

ابن تيمية بإصطلاح أنه «اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد»^(١).

سادسا: الملكية العامة وحفظ التوازن الاقتصادي

بين أفراد المجتمع

على ان هناك دور هام آخر للملكية في نظر الاسلام، وهو استخدام الملكية بصورتها الخاصة والعامة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع، ذلك الاصل الاقتصادي الاسلامي الذي سنعرض له في مطلب مستقل. فالاسلام اذ يقر التفاوت في توزيع الثروات لكل بحسب سعيه وعمله، الا انه لا يسمح ان يكون هذا التفاوت كبيرا بين غني فاحش وفقير مدقع، مما يحق تماسك المجتمع ويحل بتوازنه. كما لا يسمح الاسلام بأي حال، أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس لقوله تعالى «كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم»^(٢). وانه على نحو ما سنرى يتعين على الحاكم المسلم التدخل دائما لإعادة التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع عند افتقاده، وبالقدر الذي يحقق التوازن والاعتدال الذي هو سمة المجتمع الاسلامي.

ومن قبيل استخدام الملكية الخاصة لحفظ التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع قول الرسول عليه السلام «من كانت له ارض فليزرعها او يبنحها أخاه، ولا يؤاجرها اياه»^(٣). ومن قبيل استخدام الملكية العامة اقتصاره عليه السلام، توزيع فيء بني النضير على المهاجرين الذي تركوا اموالهم وديارهم واثنين فقط من الانصار كانوا فقراء وتنطبق عليهم نفس الحكمة التي أوحى بتخصيص

(١) انظر فتاوى ابن تيمية جزء ٦ ص ٥٨ وجزء ١٣ ص ٣٤.

(٢) سورة الحشر، الآية رقم ٧.

(٣) أخرجه ابو داود، وقد استند اليه الامام ابن حزم في نظريته ان الارض لمن يزرعها، معتبرا هذا الحديث بمثابة تشريع عام يلتزم به المسلمون في جميع الازمنة والامكنة، في حين انه على نحو ما سبق الإشارة اليه، هو تشريع خاص مرهون تطبيقه على توابع اعتبارات وظروف معينة.

أهم الاصول الاقتصادية الاسلامية

هذا الفيه للمهاجرين وهو إعادة التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع .
ولا شك ان رفض الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، توزيع الاراضي المفتوحة على المهاجرين الفارين وإحالتها على نحو ما سبق ايضاحه الى ملكية عامة ، لم يكن في الحقيقة الا مراعاة للاصل الاقتصادي الاسلامي الخاص بحفظ التوازن الاقتصادي بين افراد المجتمع بما يحقق التكامل لا التناقض والتعاون لا الصراع .

المطلب الثالث الضمان الاجتماعي أو ضمان حد « الكفاية » لا « الكفاف » لكل فرد

تمهيد

١ - ضمان الاسلام لحد الكفاية لا الكفاف لكل فرد

لعل من أهم ما جاء به الاسلام في المجال الاقتصادي، مبدأ الضمان الاجتماعي، بمعنى ضمان الحد اللائق لمعيشة كل فرد مما عبر عنه رجال الفقه الاسلامي القدامى باصطلاح « حد الكفاية » « Minimum D'aisance » تمييزاً له عن « حد الكفاف » « M. Vital » الذي هو الحد الأدنى للمعيشة^(١). ومؤدى ما تقدم انه يتعين ان يتوافر لكل فرد في أي مجتمع يوصف بأنه اسلامي، المستوى اللائق للمعيشة والذي يختلف باختلاف الزمان والمكان. وهو مما يوفره لنفسه بمجده وعمله، فاذا عجز عن ذلك لسبب خارج عن ارادته كمرض أو عجز أو شيخوخة، فان نفقته تكون واجبة في بيت مال المسلمين أي خزانة الدولة، أيا كانت ديانة هذا الفرد، وأيا كانت جنسيته.

وكلنا يعرف قصة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع الشيخ الضري اليهودي، حيث ثبت له عجزه وحاجته فقرّر له راتباً مستمراً يصرف له من بيت المال. وكان ذلك إعمالاً لقوله تعالى: ﴿انما الصدقات للفقراء

(١) انظر كتابنا (الاسلام والمشكلة الاقتصادية)، مرجع سابق، ص ٢٨، ٢٩، ٣٥، ٣٦، ٧٥ وما بعدها.

والمساكين»^(١)، وقوله تعالى ﴿وفي أموالهم حق للسائل والمحروم﴾^(٢). وقول الرسول عليه الصلاة ﴿من ترك ديناً أو ضياعاً - أي صغاراً ضائعين لا مال لهم - فإلى وعلى﴾^(٣)، وفي رواية أخرى ﴿من ترك كلا فليأتني فانا مولاه﴾ أي من ترك ذرية ضعيفة فليأتني بصفتي الدولة فانا مسؤول عنه كقيل به، وقوله عليه السلام ﴿من ترك ضياعاً فعلى ضياعه﴾.

٢ - منزلة الضمان الاجتماعي في الاسلام

ويعتبر ضمان حد الكفاية لا الكفاف بالمعنى المتقدم، هو من أوليات الاقتصاد الاسلامي. وهو ليس حق الفرد فقط كإنسان أو مخلوق، وإنما هو أساساً حق إلهي مقدس يعلو فوق كل الحقوق.

ومن ثم فقد اعتبر الاسلام ضمان حد الكفاية لكل فرد هو صميم الاسلام وجوهر الدين بقوله تعالى: ﴿أرأيت الذي يكذب بالدين، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين﴾^(٤). بل لقد جعل الاسلام الضمان الاجتماعي ممثلاً في الزكاة على نحو ما سنرى، هو الركن الثالث في العقيدة بعد الصلاة بقوله تعالى: ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، وذلك دين القيمة﴾^(٥).

٣ - الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاسلام

لم يكتف الاسلام بمجرد الدعوة الى ضمان حد الكفاية أي المستوى اللائق لمعيشة كل فرد على الوجه المتقدم، وإنما انشأ له ومنذ أربعة عشر قرناً حيث

(١) سورة التوبة، الآية رقم ٦٠.

(٢) سورة الفذاريات، الآية رقم ١٩.

(٣) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم.

(٤) سورة الماعون، الآيات من ١ إلى ٣.

(٥) سورة البينة، الآية رقم ٤.

كانت تسود الجاهلية والضياع ، مؤسسة مستقلة هي مؤسسة الزكاة التي هي بالتعبير الحديث مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاسلام ، إذ لها كيان مستقل عن خزانة الدولة بمواردها ومستحقها بل والعاملين عليها ، وتمثل بفرع مستقل في بيت مال المسلمين .

وتعتبر حرب الخليفة أبي بكر رضي الله عنه ، لمانعي الزكاة منذ أربعة عشر قرناً ، أول حرب في التاريخ تخوضها دولة من اجل الضمان الاجتماعي .

٤ - حداثة نظام الضمان الاجتماعي في العالم وقدمه في الاسلام .

وانه من المعروف أن نظام الضمان الاجتماعي حديث للغاية في عصرنا الحالي . ولم يتقرر إلا نتيجة صراع الطبقات وثمره المشاكل الاجتماعية المتولدة عن الثورة الصناعية والتطور الاقتصادي . بخلاف الأمر في الاسلام ، فقد قرره منذ أربعة عشر قرناً تكريماً وتحريراً للانسان باسم الدين من عبودية الحاجة وكوسيلة لا غنى عنها لاستئصال البؤس والفقر من العالم .

وان أي مجتمع يعتمد أو يقترب من الوصف الاسلامي ، يقدر ما يكفل لكل مواطن فيه حد الكفاية لا الكفاف . ولو أدى الأمر في مجتمع فقير تشح فيه الثروة والموارد ، ألا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية^(١) .

٥ - حاجتنا الى ربط الاصول الاسلامية في الزكاة بما هو كائن اليوم

وانه رغم المعاولات الحديثة التي بذلت وما زالت تبذل لربط الأصول الاسلامية في الزكاة بما هو كائن اليوم ، فانتنا حتى الآن لم نستطع أن نذلل مهمة ولي الأمر في تنفيذ أحكام هذه الفريضة التي أرادها الله أن تكون ركناً أساسياً في تنظيم المجتمع الاسلامي .

(١) أنظر كتابنا (ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية) ، لناشره مكتبة الأنجلو المصرية ، طبعة سنة ١٩٧٨ ، ص ٤٥ وما بعدها .

وانظر أيضاً كتابنا (الإسلام والمشكلة الاقتصادية) ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

وأرى أننا في أشد الحاجة الى مزيد من الحوار بل الدعوة الى مؤتمر اسلامي يتدارس تطبيقات الزكاة في عصرنا الحالي^(١) ، لا سيما بعد أن استحدثت صنوف جديدة من الأموال لم تكن معروفة في عهد الرسول عليه السلام وثار الخلاف حول زكاتها ، وبعد أن أصبح التعامل اليوم بالعملة الورقية لا بالدينار الذهبي والدرهم الفضي واختلقت قيمة أنصبة الزكاة بالنسبة لمختلف الأموال ، وبعد أن تضاعفت الضرائب التي تتقاضاها بعض الدول الإسلامية من الأفراد وتغطيتها الكثير من أهداف الزكاة حتى إدعى البعض أن الضرائب الحديثة تغني عن الزكاة ، وبعد أن إنخرطوا الذميون في جيوش أغلب الدول الإسلامية الحديثة وسقطت عنهم الجزية بينما ظلوا يتمتعون بما يكفله لهم الاسلام من ضمان اجتماعي .

وعلى ضوء هذا التمهيد ، نعالج ما تقدم في الفروع التالية :

الفرع الأول : ماهية الضمان الاجتماعي .

الفرع الثاني : منزلة الضمان الاجتماعي في الاسلام .

الفرع الثالث : الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاسلام .

الفرع الرابع : حداثة نظام الضمان الاجتماعي في العالم وقدمه في الاسلام .

الفرع الخامس : الزكاة بلفه العصر .

ولقد سبق أن عالجت هذه الفروع في كتابنا الرابع من سلسلة الاقتصاد الاسلامي والمعنون (الاسلام والضمان الاجتماعي) ، وما تعرضنا لها هنا إلا من قبيل الربط مع الاختصار الشديد بالنسبة للفرع الخامس (الزكاة بلفه العصر) باعتبار أنه كان جوهر دراستنا في الكتاب المذكور مما يرجع إليه^(٢) .

(١) أنظر مقالنا بمجلة رابطة العالم الإسلامي ، المنشور بالمعد الثامن السنة الثالثة عشر شعبان

١٣٩٥ / أغسطس وسبتمبر / ١٩٧٥ .

(٢) أنظر كتابنا (الاسلام والضمان الاجتماعي) ، طبعة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، لناشره دار تقيف للنشر والتأليف بالرياض والطائف .

الفرع الأول ماهية الضمان الاجتماعي

١ - ضرورة التفرقة بين « التأمين الاجتماعي » و« الضمان الاجتماعي » ،
و« التكافل الاجتماعي »

يطلق الـبـمـض اصطلاحات التأمين الاجتماعي ، والضمان الاجتماعي ،
والتكافل الاجتماعي ، كما لو كانت مترادفة ، في حين أن بينها فروقاً
أساسية :

أ - فالتأمين الاجتماعي

تتولاه الدولة والمؤسسات الخاصة ، وهو يتطلب مساهمة المستفيد باشتراكات
يؤديها ، وتمنح له مزايا التأمين الاجتماعي ، أيأ كان نوعها متى توافرت فيه
شروط استحقاقها بغض النظر عن دخله .

والأخذ بالتأمين الاجتماعي في الاسلام وغيره من صور التأمين المعروفة ، هو
من قبيل العمل بالمصلحة^(١) .

ب - أما الضمان الاجتماعي

فهو التزام الدولة نحو مواطنيها ، وهو لا يتطلب تحصيل اشتراكات مقدماً ،
وتلتزم الدولة بتقديم المساعدة للمحتاجين في الحالات الموجبة بتقديمها كمرض
أو عجز أو شيخوخة ، متى لم يكن لهم دخل أو مورد رزق يوفر لهم حد
الكفاية .

(١) أنظر كتابنا (الإسلام والتأمين) ، لناشره عالم الكتب بالقاهرة ، والرياض ، طبعة ١٩٧٩ ،
ص ٢١ وما بعدها .

فالزكاة لا تنفي عن التأمين ولا يفتي التأمين عن الزكاة ، فلكل منهما مجاله ، ولكل منهما
سنده الشرعي ، ولكل منهما الحاجة القصوى إليه ، بحيث يقوم كل منهما بجانب الآخر معاوناً
ومكملًا له ، دون أدنى تناقض أو اصطدام .

والأخذ بالضمان الاجتماعي في الاسلام ، هو من قبيل تطبيق النص ، أي ما ورد بالقرآن والسنة فيما يتعلق بالزكاة .

ج - أما التكافل الاجتماعي

فهو التزام الافراد بعضهم نحو بعض ، وهو لا يقتصر في الاسلام على مجرد التعاطف المعنوي من شعور الحب والبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بل يشمل أيضاً التعاطف المادي بالتزام كل فرد قادر بعون أخيه المحتاج ويتمثل فيما يسميه رجال الفقه الاسلامي بحق القرابة ، وحق الماعون ، وحق الضيافة وحق الصدقة ... الخ .

والأخذ بالتكافل الاجتماعي في الاسلام ، هو من قبيل تطبيق النص ، وهو ما عبرت عنه الآية الكريمة بقوله تعالى : ﴿أما المؤمنون اخوة﴾^(١) ، وقوله سبحانه : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان﴾^(٢) . وقول الرسول ﷺ : ﴿المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً﴾^(٣) . وقوله عليه السلام : ﴿مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم كمثل الجسد إذ اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى﴾^(٤) ، وتلخيصه عليه الصلاة علامة الايمان بقوله : ﴿والله لا يؤمن احدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه﴾^(٥)

٢ - الاسلام هو دين الضمان الاجتماعي من حيث التزام الدولة

ودين التكافل الاجتماعي من حيث التزام الأفراد

والاسلام هو بحق دين الضمان الاجتماعي من حيث التزام الدولة ، وهو دين التكافل الاجتماعي من حيث التزام الأفراد .

(١) سورة الحجرات ، الآية رقم ١٠ .

(٢) سورة المائدة ، الآية رقم ٢ .

(٣) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق .

ويتمثل الضمان الاجتماعي في الإسلام كما سبق أن أشرنا ، في ضمان حد الكفاية ، لا حد الكفاف ، لكل فرد وجد في مجتمع اسلامي أما كانت ديباته وأما كانت جنسيته ، تكفله له الدولة متى عجز أن يوفره لنفسه لسبب خارج عن ارادته كتمطل عن العمل أو مرض أو عجز أو شيخوخة .. الخ .

ويختلف حد الكفاية باختلاف البلاد بحسب ظروف كل مجتمع ، فهو في مصر غيره في السعودية ، وهو في بلد افريقي غيره في بلد أوروبي .. الخ . كما أنه يختلف باختلاف الزمان ، فهو في ارتفاع مستمر بحسب تطور الظروف وتحول الكثير من الحاجيات بل والكماليات الى ضروريات لا غنى عنها ، ومن ثم فإن حد الكفاية أي المستوى اللائق للمعيشة اليوم في أي بلد خلافه بالأمس .

٣ - معيار تقدم الدولة في نظر الاقتصاد الاسلامي :

وفي اعتقادنا أن معيار الحكم في الاقتصاد الاسلامي على أية دولة في العالم ، ليس هو بمقدار ما بلفته هذه الدولة من مستوى حضاري أو تكنولوجي ، أو ما تملكه تلك الدولة من ثروة مادية أو بشرية ، ولا هو بمقدار ما يخص كل فرد من الدخل القومي ، وإنما هو بالحد الميشي اللائق الذي يتوافر أو تضمنه الدولة لأقل أو أضعف مواطن فيها ، لتحرره بذلك من عبودية الحاجة ومشاعر الحرمان والحقد ، مستشعراً نعمة الله راضياً متعاوناً مع مجتمعه ، وكما عبر عن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ﴿ان الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته ، لأنه خلق الخلق لعبادته﴾^(١) .

والواقع ان ضمان حد الكفاية لكل فرد ، يكاد يكون الأساس الذي تقوم عليه مختلف أحكام الاقتصاد الاسلامي ، وهو المحور الذي تدور حوله سائر تطبيقاته . ذلك أن مشروعية الملكية في الإسلام متوقفة على ضمان حد

(١) أنظر الإمام ابن تيمية ، السياسة الشرعية ، المطبعة السلفية القاهرة طبعة سنة ١٣٨٧ هـ ، ص ٢٢ .

الكفاية ، وان هدف التنمية الاقتصادية في الاسلام هو توفر حد الكفاية أو ما عجز عنه بعض فقهاء الشريعة بتام الكفاية .

الفرع الثاني

منزلة الضمان الاجتماعي في الاسلام

١ - الضمان الاجتماعي هو أوليات الاقتصاد الاسلامي

الضمان الاجتماعي بالمعنى المتقدم ، أي التزام الدولة الإسلامية بكفالة حد الكفاية لا حد الكفاف لكل مواطن فيها ، ايا كانت دياناته أو جنسيته ، متى عجز لسبب خارج عن ارادته أن يوفر لنفسه المستوى اللائق للمعيشة ، يعتبر من أوليات الاقتصاد الاسلامي .

٢ - الضمان الاجتماعي في الاسلام هو صميم الدين

بل هو على نحو ما أشرنا يعتبر في نظر الاسلام هو صميم الدين ، وأن مجرد إنكاره أو إهداره هو تكذيب لرسالة الاسلام لقوله تعالى : ﴿أرأيت الذي يكذب بالدين ، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين﴾^(١) ، وقوله سبحانه : ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبیین ، وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساکین وابن السبیل والسائلین وفي الرقاب ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة﴾^(٢) . وقوله ﷺ : ﴿ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره جائع الى جنبه وهو يعلم﴾^(٣) ، وقوله عليه السلام ﴿أيا اهل عرضة أصبح فيهم أمرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله﴾^(٤) .

(١) سورة الماعون ، الآية من ١ إلى ٣ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٧٧ .

(٣) أخرجه الطبراني والبيهقي .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ، والحاكم في مستدرکه .

٣ - الضمان الاجتماعي في الاسلام يملو فوق كل الحقوق

ويعتبر الحق الناشئ عن الضمان الاجتماعي ، هو حق الله الذي يملو فوق كل الحقوق .

ومن ثم فهو حق مقدس يلتزم به كل مجتمع اسلامي ، ولو أدى الأمر في مجتمع فقير تشح فيه الموارد والثروة ألا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية ، وهو ما عبرت عنه الآية الكريمة بقوله تعالى : ﴿يسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾^(١) ، أي ما زاد عن الحاجة بمعنى الكفاية . وعبر عنه الرسول ﷺ بقوله : ﴿ان الأشعرين اذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم في المدينة ، حملوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد ، فهم مني وأنا منهم﴾^(٢) . وعبر عنه الخليفة عمر بن الخطاب بقوله : ﴿اني حريص على ألا أدع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض ، فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف﴾^(٣) . وعبر عنه الصحابي أبو ذر الغفاري بقوله : ﴿عجبت لمن لا يجد القوت في بيته ، كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه﴾^(٤) . وعبر عنه الامام الشافعي في عبارة فقهية دقيقة مشهورة عنه بقوله : ﴿ان للفقراء أحقية استحقاق في المال ، حتى صار بمنزلة المال المشترك بين صاحبه وبين الفقير﴾ .

الفرع الثالث

الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاسلام

١ - الاسلام لا يكتفي بمجرد الدعوة الى الضمان الاجتماعي

لم يكتف الاسلام كما أشرنا بمجرد الدعوة الى الضمان الاجتماعي بكفالة

(١) سورة البقرة ، الآية ٢١٩ .

(٢) صحيح البخاري ومسلم .

(٣) أنظر الدكتور سليمان محمد الطماوي ، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة ، مرجع سابق .

(٤) أنظر عبد الحميد جوده السحار ، أبو ذر الغفاري ، مرجع سابق .

المستوى اللائق لمعيشة كل فرد ، وانما أنشأ لذلك منذ أربعة عشر قرناً مؤسسة مستقلة هي مؤسسة الزكاة التي هي بالتعبير الحديث مؤسسة الضمان الاجتماعي في الاسلام . ذلك أن أهم دور أسند الى مؤسسة الزكاة هو ضمان مستوى لائق لمعيشة كل فرد في المجتمع الاسلامي مما عبر عنه الفقهاء القدامى باصطلاح حد « الكفاية » أو « حد الفنى » ، فيقول الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه ﴿ إذا اعطيتم فاغنوا ﴾^(١) . ويقول الخليفة الرابع علي بن أبي طالب ﴿ ان الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم ﴾^(٢) . ويقول الإمام الماوردي في كتابه الاحكام السلطانية ﴿ فيدفع الى الفقير والمسكين من الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة الى أدنى مراتب الفنى ﴾^(٣) ، كما يقول ﴿ تقدير العطاء معتبر بالكفاية ﴾^(٤) . ويقول الامام السرخسي في كتابه المبسوط ﴿ وعلى الامام أن يتقي الله في صرف الأموال الى المصارف ، فلا يدع فقيراً إلا أعطاه من الصدقات - أي الزكاة - حتى يغنيه وعياله ، وان احتاج بعض المسلمين وليس في بيت المال من الصدقات شيء أعطى الامام ما يحتاجون اليه من بيت المال ﴾^(٥) . ويقول الامام الشاطبي في كتابه الموافقات ﴿ الكفاية تختلف باختلاف الساعات والاحوال ﴾^(٦) . وقد جرى المثل العربي ﴿ صيانة النفس في كفايتها ﴾^(٧) .

٢ - الدور الذي أسند الى مؤسسة الزكاة

ولم يقف دور مؤسسة الزكاة على مجرد سد حاجة الفقير العاجز ، بل إعطاء

(١) أنظر ابن حزم ، المحلى ، طبعة دار الاتحاد العربي للطباعة ، القاهرة ، الجزء السادس ، ص ٢٢١ من طبعة ١٩٦٨ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) انظر الماوردي ، الاحكام السلطانية . مطبعة مصطفى الحلبي بصر ، طبعة سنة ١٩٦٦ ، ص ١٢٢ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) أنظر السرخسي ، المبسوط ، دار السعادة لسنة ١٣٢٤ هـ ، جزء ٣ ص ١٨ .

(٦) أنظر الشاطبي ، الموافقات ، المطبعة السلفية بصر سنة ١٣٤١ هـ ، جزء ١ ص ١٠٤ .

(٧) انظر تفصيل ما تقدم مؤلفنا (الاسلام والمشكلة الاقتصادية) ، مرجع سابق ص ٣٥ وما بعدها .

فرصة العمل للقادر عليه . فكثيراً ما أعطى الفقير ما يمكن أن نسميه برأس مال ليبدأ تجارة ينميها أو يشتري آلات لصناعة يعرفها^(١) .

كذلك لعبت مؤسسة الزكاة في العهد الاسلامي الأول دورها في تخفيف الأعباء العائلية ، من ذلك ما قرره سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه باعطاء كل مولود مائة درهم ويزيد العطاء كلما غا الولد

٣ - حقيقة حرب أبي بكر لنامي الزكاة

وتعتبر حرب أبي بكر لنامي الزكاة ، حسبما سبق أن ألمحنا ، هي أول حرب في التاريخ تخوضها دولة في سبيل مبدأ الضمان الاجتماعي .

فقد حدث عقب وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام ، أن امتنع فريق من العرب عن أداء حق الزكاة ، فقرر أبو بكر رضي الله عنه قتالهم وقال كلمته المشهورة ﴿والله لو منعوني عقال بغير كانوا يؤدونه الى رسول الله ﷺ ، لقاتلتهم عن منعه﴾ . وأنه حين اعترض سيدنا عمر بن الخطاب على قتال الممتنعين عن أداء الزكاة بقوله كيف نقاتلهم وهم مسلمون يؤمنون بالله واليوم الآخر ويسيرون الصلاة ، يجيبه سيدنا أبو بكر في عزم وتصميم ﴿والله لأقاتلن من يفرق بين الصلاة والزكاة﴾ ، فيقتنع عمر بن الخطاب قائلاً ﴿فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال ، فعرفت أنه الحق﴾ .

الفرع الرابع

حدائث نظام الضمان الاجتماعي في العالم وقدمه في الاسلام

١ - الضمان الاجتماعي في الاسلام وفي عالم اليوم

من المعروف أن نظام الضمان الاجتماعي ، حديث في عالمنا الحاضر ، فهو

(١) انظر مؤلفنا (الدخل الى الاقتصاد الاسلامي) ، لناشره دار النهضة العربية ، طبعة سنة

نتاج صراع الطبقات وثمره المشاكل الاجتماعية المتولدة عن الثورة الصناعية والتطور الاقتصادي.

... بخلاف الأمر في الاسلام ، فقد قرره منذ أربعة عشر قرناً ، كضرورة حتمية للقضاء على البؤس والفقر وتحرير الانسان باسم الدين من عبودية الحاجة .

٢ - سبب اهتمام الاسلام بالضمان الاجتماعي

ولقد أوضح الفقهاء القدامى وعلى رأسهم شيخ الاسلام ابن تيمية سبب اهتمام الاسلام بالضمان الاجتماعي مثلاً في مؤسسة الزكاة ، بأنه لا يمكن ان تستقيم العقيدة وتنمو الأخلاق اذا لم يطمئن الفرد في حياته ويشعر أن المجتمع الاسلامي يقف معه ويؤمنه عند المعجز أو الحاجة .

ان ترك أحد أفراد المجتمع الاسلامي فريسة للضياع أو الحرمان هو عدوان على حق الله تعالى وتكذيب للدين . حتى ان الامام ابن حزم يقرر أن للجائع عند الضرورة أن يقاتل من يمنعه حقه في الطعام الزائد عند غيره «فإن قتل الجائع فعلى قاتله القصاص ، وان قتل المانع فالى لعنه الله ولا دية له لأنه منع حقاً وهو طائفة باعية»^(١).

وقد عبر المفكر الاسلامي الجزائري مالك بن نبي عن حق الضمان الاجتماعي في الاسلام في عبارة جامعة صارخة بقوله : «كيف أصلي وأنا جائع» . وفي نظر المستشرق الألماني جريم Grimm أن الزكاة بمعناها الحقيقي أي كمؤسسة للضمان الاجتماعي ، هي العنصر التأسيسي في شريعة الاسلام^(٢).

٣ - أهم مقومات المجتمع الاسلامي

وفي اعتقادنا أن أي مجتمع اسلامي يتعد أو يقترب من الوصف الاسلامي

(١) أنظر ابن حزم ، المحلى ، مرجع سابق ، الجزء السادس ، المألة رقم ٧٢٥ .

(٢) «œuvres choisies de C. Snouch Hurgronge» , [Presentées en français et en anglais par Y.H. Bousquest et J. schat, Ed. Brill, Leiden 1957-p. 139.

بقدر ما يكفل لكل مواطن فيه حد الكفاية لا الكفاف . ولو أدى الأمر - كما سبق أن أسلفنا - في مجتمع فقير تشح فيه الموارد والثروة ألا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية . فالاسلام لا يتصور الفنى إلا بعد إزالة الفقر والقضاء على الحاجة ، ومن ثم كان للاسلام سياسته الخاصة في التوزيع والتي قوامها أن لكل حد الكفاية أولاً كحق الهى مقدس ، ثم لكل تبعاً لعمله مهما بلغ بعد ذلك مقدار ما يحصل عليه من ثروة أو دخل ، عملاً بالحديث النبوي (لا بأس بالفنى لمن ائتمى)^(١) . ولقد لخص الخليفة عمر بن الخطاب سياسة التوزيع في الاسلام أدق تلخيص بقوله : ﴿إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض ، فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف﴾ ، وقوله : ﴿ما من أحد إلا وله في هذا المال حق الرجل وحاجته .. والرجل وبلاؤه﴾^(٢) .

لقد أدرك الاسلام منذ البداية أن مشكلة الفقر لن يحلها الاحسان الفردي ، ولن تتداركها الاجراءات الاصلاحية التي تستهدف تسكين الآلام أو تخفيف الحرمان ، بل لا بد من حل جذري . ومن هنا كانت نقطة البداية في الاقتصاد الاسلامي ، بالإضافة الى الحث على اتقان العمل وزيادة الانتاج ورفع التنمية الاقتصادية الى مرتبة العبادة ، ما قرره من ضمان حد الكفاية لا الكفاف لكل فرد أي المستوى اللائق لمعيشته بحسب ظروف وامكانيات مجتمعه ، تكفله له الدولة عن طريق مؤسسة الزكاة وذلك إذا لم تمكنه ظروفه الخاصة من مرض أو شيخوخة أو تعطل عن العمل عن تحقيق هذا المستوى^(٣)

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک .

(٢) أنظر ابن الجوزي ، تاريخ عمر بن الخطاب ، المطبعة التجارية الكبرى . . . ون تاريخ ، ص ١٠١ وما تبعها .

(٣) أنظر كتابنا (المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي) ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ وما بعدها .

الفرع الخامس الزكاة بلغة العصر

١ - لقد كان ذلك الفرع هو محور دراستنا في كتابنا الرابع من سلسلة الاقتصاد الإسلامي والمعنون (الاسلام والضمان الاجتماعي)، وذلك في محاولة منا لربط الأصول الإسلامية الواردة في الزكاة بواقع عالمنا الحاضر وما هو كائن اليوم.

ومن ثم فإنه منعاً للتكرار يرجع في هذا الخصوص الى كتابنا المشار اليه، وما نوره هنا ليس إلا مجرد تلخيص أو اشارات لاستكمال وربط دراستنا في الكشف عن المذهب الاقتصادي في الاسلام.

٢ - الخلاف الشديد حول الزكاة وحجمه

ولقد بينّا في كتابنا المشار اليه كيف إشتد الخلاف الفقهي حول أحكام الزكاة حتى اختلط الأمر على جموع المسلمين. ولم يكن ذلك إلا نتيجة إختلاف فقهاء الشريعة حول طبيعة الزكاة، وهل هي عبادة محضة كالصلاة وما يترتب على ذلك من آثار معينة، أم هي مجرد حق مالي مرتب في أموال الأغنياء للفقراء وسائر المستحقين لها مع ما يترتب على ذلك من آثار مناقضة للأولى. وأبرزنا الرأي الراجح لدى جمهور الفقهاء القدامى في شأن تكييف فريضة الزكاة، وهي أنها عبادة وحق مالي في نفس الوقت، مع تغليب معنى العبادة في بعض الأحكام، أو تغليب معنى الحق المالي في أحكام أخرى، بحسب ما يتطلبه الموقف.

ولقد أثّرنا مع الباحثين المحدثين تكييف فريضة الزكاة بأنها عبادة وضريبة معاً، وذلك لإبراز ضرورة تحصيل وتوزيع الزكاة بمعرفة الدولة أي العاملين عليها كما ورد بالقرآن، الأمر الذي أغفلته اليوم مختلف الدول الإسلامية، فاسهمنا بذلك من حيث ندري أو لا ندري في تعطيل أو إهدار ركن أساس وجوهري لإقامة اسلام صحيح متكامل.

٣ - أصول الزكاة وتطبيقاتها الحديثة

ولقد حرصنا في كتابنا المشار اليه أن نركز على بيان الأصول الاسلامية في الزكاة سواء من حيث وعائها أو نصابها أو سعرها أو مصارفها ، وذلك حسبما وردت بالقرآن والسنة ، لتكون المنطلق والأساس الذي تُبنى عليه حلولنا فيما قد يعرض لنا من مسائل تفصيلية أو مشكلات مستعجلة .
أ - فمن حيث وعاء الزكاة :

أي الأموال الخاضعة للزكاة ، تبين أنه قد ظهرت في عصرنا الحالي أموالا جديدة لم يرد نص شرعي بخضوعها للزكاة ، حيث لم تكن هذه الأموال معروفة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام كالمصانع والعمارات المستغلة والأسهم ووسائل النقل الحديثة .. الخ ، فبينما خضوعها للزكاة باعتبار أن العلة في فريضة الزكاة على الأموال (وعاء الزكاة) هي غاؤها بالفعل أو بالقوة كما يقول الفقهاء .

ومن ثم فإن كل مال يستجد ويقع فيه النماء حقيقة أو تقديرأ أي بالتمكن من النماء ، تجب عليه الزكاة أيما كان ثروته عقارية كالعمارات أو صناعية كالمصانع أو نقدية كالأوراق المالية .. الخ .
ب - ومن حيث نصاب الزكاة :

أي القدر من المال الذي إذا توافر لدى المسلم وجب عليه اخراج زكاته ، وقد حدده الرسول عليه السلام بما فضل لدى المسلم بعد اشباع حوائجه الأصلية أي كفايته وتجاوز خمس من الابل ، أو أربعين من الغنم ، أو عشرين مثقالاً ذهبياً (أي عشرين ديناراً ذهبياً تزن ٨٥ جراماً من الذهب) ، أو خمسة اواق من الفضة (أي مائتي درهم نقوداً فضية) ، أو خمسة أوسق (أي خمسين كيلة مصرية أو ٦٥٣ كيلو جراماً من الحبوب والثمار والحصائد الزراعية) . وإن هذه الأنكبة كلها متساوية القيمة وتكفي كل منها مؤونة أقل أهل بيت (من زوج وزوجة وابن وخادم) مدة سنة كاملة .

ولكن التعامل اليوم أصبح بالعملة الورقية ، وهذه تختلف قيمتها من مكان الى آخر ومن زمان الى آخر . كما أن النصاب الشرعي من الفضة أصبح اليوم

لا يساوي شيئاً يذكر بجانب الأنصبة الشرعية الأخرى من الذهب أو الانعام أو غيرها. وهذا ما بدعونا اليوم الى ضرورة تحديد نصاب الزكاة بالعملة السائدة في كل بلد، باعتبار الأساس الشرعي وهو ما يلزم من عملة هذا البلد لمعيشة أقل أسرة لمدة سنة كاملة.

ج - من حيث الزكاة والضرائب:

كذلك لم يعرف العهد الاسلامي الأول من الضرائب سوى ضريبة عشور التجارة، وهي بالاصطلاح الحديث ضريبة جركية فرضها سيدنا عمر بن الخطاب على الداخل والخارج من السلع والبضائع، معاملة بالمثل في غير بلاد الاسلام حين كانت تدخل أو تخرج منها تجارة المسلمين. أما اليوم فقد صارت الضرائب الحديثة هي الأصل في أغلب الدول الاسلامية، وبصورة مرهقة، وبعض أبواب النفقات في ميزانياتها يعتبر من مصارف الزكاة.

وقد بينا أن الضرائب الحديثة لا تغني عن الزكاة كما لا تغني الزكاة عن هذه الضرائب، فان لكل منهما سنده الشرعي، ولكل منهما مجاله وأهدافه، ولكل منهما خصوصياته وأحكامه. وأبرزنا رأي شيخ الأزهر الأسبق المرحوم الامام محمود شلتوت، أنه يجب اخراج الضرائب وتكون بمثابة دين شغل به المال، فان بلغ الباقي نصاب الزكاة وتحقق فيه شرطها وهو الفراغ من الحاجات الأصلية ومر عليه الحول، وجب اخراج زكاته. واقترحنا بالنسبة للدول الاسلامية التي تصل فيها الضرائب الى أكثر من ثلث دخول المواطنين كمصر، وتلافياً للإرهاق المؤدي الى التهرب الضريبي، ان تخصص نسبة 2٢.٥% أو ٢٥% من هذه الضرائب الباهظة باسم الزكاة بحيث ينفرد بهذه النسبة المستحقون شرعاً للزكاة.

د - من حيث الزكاة الجزية:

وإذا كان الاسلام قد فرض الجزية على أموال الذميين في مقابل الزكاة المفروضة على أموال المسلمين، باعتبار أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا وانهم يستفيدون من الضمان الاجتماعي الذي توفره الزكاة لكل مواطن في مجتمع

اسلامي ايا كانت ديانتته وايا كانت جنسيته ، فلا يخاطب أهل الذمة بالزكاة لصقتها التمييزية وعدم إسلامهم وإنما يخاطبون بالجزية . وانه اذا كان يلاحظ زيادة الجزية عن الزكاة ، فذلك لأن أهل الذمة معفون من واجب الدفاع والقتال عن المسلمين ، بحيث كانت تسقط عنهم الجزية إذا عجز المسلمون عن الدفاع عن المواطنين الذميين وتأمينهم .

ولكن الوضع الآن تغير وصار الذميون في أغلب الدول الاسلامية يخمدون كالمسلمين بالقوات المسلحة ، فانه بالتالي تخفض سعر هذه الضريبة لتكون بذات سعر الزكاة . ومؤدى ذلك إمكان تطبيق الزكاة كنظام ضريبي موحد على المسلم وغير المسلم ، وان ظل المسلم دون الذمي مخاطباً بالزكاة كالتزام تعبدى لا كالتزام مالى .

٤ - ضخامة أموال وحصيلة الزكاة

واذا اطلعنا على احصائيات ثروة ودخل العالم العربي خاصة والعالم الاسلامي عامة ، لتبين لنا بلايين البلايين من الجنيهات أو الدنانير التي يمكن تحصيلها باسم الزكاة . وبالتالي صرفها لمستحقيها سواء في صورة اعانات نقدية مؤقتة أو دائمة ، أو في صورة خدمات عينية أو مشروعات اقتصادية أو خيرية تسد احتياجاتهم كإقامة ملاجئ للمسنين ومصانع خاصة للمعوقين .. الخ .

أ - سعر الزكاة

فالزكاة تجب بواقع ٢.٥٪ من رؤوس الأموال المنقولة كمروض التجارة والنقود والأسهم المعدة للتجارة والمضاربة .. الخ ، وما بين ٥٪ و ١٠٪ من دخل الأموال الثابتة كالأراضي الزراعية والمعارات المستغلة والمصانع والأسهم المعدة للاستثمار وكسب العمل .. الخ ، وذلك بحسب ما اذا كان الدخل بمجد أو بغير جهد ، وبواقع ٢٠٪ من الركاك سواء كان كنوزاً دفنه القدماء في الأرض أو مركزاً أي مدفوناً في باطن الأرض كالبتروك والفحم .. الخ ، ويقاس على

الركاز الثروة البحرية كالأسماك واللؤلؤ... الخ.

وتقدر زكاة البترول وهي بواقع ٢٠% بملايين الملايين، وتعتبر اليوم أكبر اضافة لحصيلة الزكاة^(١).

ب - استمرارية وفاعلية الزكاة

ولقد بينا أن سعر الزكاة ثابت، وأنه يجب تحصيلها بهذه النسبة المحددة شرعاً، سواء إحتاج المجتمع الى حصيلتها أو لم يحتاجها، وذلك لاستمرار مؤسسة الزكاة كمؤسسة للضمان الاجتماعي.

وأنه اذا عجزت مؤسسة الزكاة في حدود ما هو مقرر لها شرعاً أن تقوم بالتزاماتها كمؤسسة للضمان الاجتماعي، فإن لولي الأمر أن يقدر حاجة المؤسسة ويحصل لها من أموال المسلمين ما يتجاوز الزكاة المحددة، وبالقدر الذي يمكنها من أداء رسالتها بكفالة كل محتاج عاجز، على أن يكون ذلك باسم المصلحة لا باسم الزكاة.

ج - حصيلة الزكاة باعتبار ثروة ودخل العالم الاسلامي

انه لو التزمنا فعلاً بفريضة الزكاة، لما وجد في العالم الاسلامي كما هو حاصل اليوم بكل أسف، جائع واحد أو محتاج واحد أو مضيع واحد. ولتضينا بذلك على الفقر الذي هو في نظر الإسلام يعادل الكفر، وهو في إعتبارنا السبب الرئيسي لتخلف المسلمين وسائر المساويء والمنكر.

ولست أدري على من تقع مسؤولية ذلك: أهم أولياء أمورنا، أم علمائنا، أم جماهيرنا، أم كلنا جميعاً. ولكنني أذكر قول الرسول عليه الصلاة والسلام: فثان إذا صلح حال هذه الأمة، وإذا فسد حال هذه الأمة، الأمراء والعلماء.

(١) انظر كتابنا (الإسلام والضمان الاجتماعي)، مرجع سابق، ص ٥٨ و ٥٩.

٤ - ضرورة إيجاد وزارة أو مؤسسة مستقلة للزكاة في كل دولة اسلامية

أ - مسؤولية الدولة عن تحصيل وتوزيع الزكاة

والزكاة كما أوضحنا بكتابنا المشار إليه، هي مسؤولية الدولة تحصيلًا وتوزيعاً، وانها تستقل بميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة العادية.

ب - الأثر الحتمي المترتب على ذلك

وهذا ما دعانا الى المناداة بضرورة أن توجد بكل دولة اسلامية وزارة مستقلة للزكاة، تتولى تحصيل الزكاة وتوزيعها بما يتفق وحكم الشرع، خاصة وأن الحاصل اليوم أن بعض المسلمين يتراخون في إخراج الزكاة، وحتى إذا أخرجوها لا يحسنون صرفها في موضعها.

ج - تفرغ الدولة لمهمتي الأمن والتنمية الاقتصادية

ولا شك في أن تواجد وزارة أو مؤسسة مستقلة للزكاة بنشاطها وأموالها والعاملين عليها كما يقضي بذلك الاسلام، هو دلالة قوية على إلتزام الدولة الاسلامية فعلاً بأركانها وإنفاذ شرعه.

بل هو من شأنه أن يرفع عن كاهل الدولة عبء القضاء على الفقر وضمان حد الكفاية لكل مواطن، لكي تفرغ بجهودها لمسؤولياتها الرئيسيتين ألا وهما: الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية تحقيقاً لتقدم مواطنيها مادياً وروحاً، ليكونوا بحق كما أرادهم الله تعالى خلفاء في أرضه.

٦ - ضرورة عقد مؤتمر عالمي اسلامي للزكاة

أ - أساس استحقاق الزكاة وأساس الإلتزام بها

ولقد نيهنا الى ضرورة التمييز بين: أساس استحقاق الزكاة، وأساس الإلتزام بها.

فأساس استحقاق الزكاة هو عدم توافر حد الكفاية، فيعطي للفقير المحتاج من الزكاة بقدر ما يصل به الى حد الكفاية، أي المستوى اللائق للمعيشة بحسب الزمان والمكان.

أما أساس الالتزام بالزكاة، فهو ملك النصاب، أي قدرًا معينًا من المال زائدًا عن حوائج المرء الأصلية. وهذا القدر يحتاج اليوم الى تحديد بعد أن صار التعامل على أساس العملة الورقية والتي تختلف قيمتها من مكان الى آخر ومن زمان الى آخر، بل وبعد أن تغيرت قيمة بعض الأنصبة الشرعية المعروفة وهبط بعضها كالفضة بحيث أصبحت لا تساوي شيئًا يذكر بجانب الأنصبة الشرعية الأخرى من الذهب أو الانعام أو غيرها. وهذا يدعونا الى العودة الى أساس هذه الأنصبة الشرعية وهو ما يكفي مؤونة أقل أهل بيت لسنة كاملة.

ب - تطلب الأمر اجتهاد جماعي

ولا شك أن تحديد أساس استحقاق الزكاة، وأساس الالتزام بالزكاة، على الوجه المتقدم، الى جانب المسائل والمشكلات الأخرى العديدة التي تثيرها تطبيقات الزكاة، يدعونا الى مناشدة المسؤولين الى ضرورة عقد مؤتمر عالمي اسلامي للزكاة، يحسم كل تفرق بالنسبة للزكاة.

ج - الزكاة ورسالتها الحقيقية

وان هذا المطلب هو اليوم ضرورة ملحة، ليصبح كل مسلم على بينة من أمره فيما له وما عليه بالنسبة للزكاة التي هي الركن الثالث في العقيدة الإسلامية وتلي في المقام والأهمية الصلاة مباشرة، وحتى نُمكن الزكاة من أداء رسالتها الحقيقية كما أرادها الله تعالى كمؤسسة إلهية فعالة مقدسة لتحقيق الضمان الاجتماعي والتضامن الإيماني، ولتكرّم بني آدم بحيث يتحرر كل فرد من مذلة الفقر أو عبودية الحاجة، وليخلص لعبادة الله وحده، وبمجى حياته الدنيا آمنًا مطمئنًا، عاملًا راضيًا، محققًا غاية وجوده وهو أن يكون خليفة الله في أرضه ينمي الدنيا ويحييها بالبناء والتعمير وبالحجة والسلام.

المطلب الرابع

عدالة التوزيع

أو

حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم

تمهيد

١ - التوزيع النظري أو الشخصي ، والتوزيع العملي أو الوظيفي

كل عملية إنتاجية يصاحبها عملية أخرى هي التوزيع ، توزيع الناتج على من اشتركوا في تكوينه في صورة دخول . وهذه الدخول ليست إلا أثمان أو قيمة خدمات عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية .

وتعتبر مشكلة توزيع الثروة بين الناس من أهم مشاكل المجتمع لا سيما في العصر الحديث . وذلك لما يترتب عليها من إنقسام المجتمع إلى فريق الأغنياء القادرين على إشباع مختلف حاجاتهم أو تحقيق مختلف رغباتهم ، وفريق الفقراء العاجزين عن إشباع أو تحقيق تلك الحاجات والرغبات . بل واستطاعة الأغنياء بما لديهم من ثروة أن يكونوا أصحاب النفوذ والسيطرة .

ولذلك اختلفت المذاهب والنظم الاقتصادية إختلافاً أساسياً في الحلول التي وضعتها لحل مشكلة التوزيع . ويرجع اختلاف تلك الحلول إلى اختلافها الإيديولوجي أي المذهبي في أسس التوزيع ، وما يستتبع ذلك من اختلافها في مكافأة عناصر أو عوامل الإنتاج وتحديد ما يخص كل عنصر أو عامل في التوزيع .

ويترتب على ذلك أن للتوزيع مظهرين :

أولهما : نظري يتصل بالفلسفة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي رأسالياً كان، أو اشتراكياً، أو إسلامياً. ويمكن أن نعبر عنه باصطلاح « التوزيع المذهبي أو الإيديولوجي » ، ويميز عنه الكثير من علماء الاقتصاد باصطلاح « التوزيع النظري » ، ويميز عنه الاقتصاديون التقليديون باصطلاح « التوزيع الشخصي » .

وثانيهما : عملي يتصل بمكافأة عناصر أو عوامل الإنتاج أي « نظرية القيمة » أو أثمان العوامل الإنتاجية . ويميز عنه الكثير من علماء الاقتصاد باصطلاح « التوزيع العملي » ، ويميز عنه الاقتصاديون التقليديون باصطلاح « التوزيع الوطني » ، وهو بدوره يتوقف على التوزيع النظري أو ما أسميناه « بالتوزيع الإيديولوجي أو المذهبي »^(١) .

٢ - ارتباط التوزيع بأشكال الإنتاج

وإذا كانت الإقتصاديات الوضعية رأسالية كانت أو اشتراكية تجعل التوزيع على أساس أشكال الإنتاج السائدة ، فهو الذي يحدد أساس التوزيع وكيفيته .

فإن الإسلام على نحو ما سنبينه ، يرفض تلك التبعية أو الحتمية . فنراه يقرر منذ البدء ، أنه أيّاً كانت أشكال الإنتاج السائدة في المجتمع ، فإنه يتعين أولاً ضمان الحاجات الأساسية لكل فرد أيّاً كان موطنه أو ديانتَه ، مما عبر عنه الفقهاء القدامى بضمان حد الكفاية أي المستوى اللائق للمعيشة تمييزاً له عن حد الكفاف أي المستوى الأدنى للمعيشة^(٢) . حتى إذا توافر حد

(١) أنظر محاضراتنا بكلية العلوم الإدارية (قسم الاقتصاد) بجامعة الرياض ، للعام الدراسي ١٣٩٨/١٣٩٩ ؛ لناشره مؤسسة الأنوار للطباعة والنشر بالرياض .

(٢) أنظر كتابنا (المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي) ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ ، وما بعدها وانظر أيضاً : كتابنا (الإسلام والمشكلة الاقتصادية) مرجع سابق ، ص ٢٨ و ٣٥ .

الكفاية، الذي هو حق الله بحيث يملو فوق كل الحقوق فإنه على نحو ما سنبينه، لا مانع أن تتفاوت الثروات والدخول لكل بحسب عمله وجهده، وفي حدود ما هو مقرر أو معترف به شرعاً.

٣ - عدالة التوزيع في حفظ التوازن الاقتصادي

وإذا كانت سمة الإسلام في التوزيع هي العدالة بقوله تعالى ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾^(١)، فإن أبرز صور هذه العدالة هو حفظ التوازن الاقتصادي: سواء بين الأفراد على مستوى الوطن الواحد أو بين الدول على المستوى العالمي^(٢).

فالإسلام على نحو ما سنبينه، يحث ويدعو إلى الثروة والغنى، ولكن بشرط ألا يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس أو قاصراً على دول معينة. وبعبارة أخرى ألا يكون هناك تفاوت شديد في توزيع الثروات يستأثر من خلاله فئة معينة من الأفراد أو دولاً معينة بالخير كله. بل أن يعم الخير الجميع بأن يكون التفاوت منضبطاً أو متوازناً بحيث لا يكون هناك ثراء فاحش وبجواره فقر مدقع أو أن تحتص قلة بالتمر وكثرة بالنوى.

ومن هنا يختلف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاديات الوضعية، فهو لا

(١) سورة المائدة، الآية رقم (٨).

(٢) والواقع إن التوازن هو قانون الحياة الرشيدة كما أرادها الله تعالى، إذ المغالة في ناحية يكون على حساب الجوانب الأخرى مما يخل أو يفسد أمرها، حتى لو كانت المغالة في الفضائل فإنه يجعل منها شذوذاً أو مرضاً وإن السلم الحق هو السلم المتوازن المتبدل، سواء في مجال إشباع الفرائض أو الحاجات الطبيعية، أو في مجال العبادات أو المعاملات، أو حتى في مجال المواقف أو الأحاسيس، وكافة صور الحياة أو المشاعر أو السلوك.

ولقد علمنا واقع الحياة وقسوة التجارب، أن كل التزام بمنهج الإسلام في التوازن والاعتدال فيه نجاح وراحة وسعادة للإنسان، وكل خروج عنه فيه فشل ومعاناته وبؤسه، وصدق الله العظيم ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً - البقرة / ١٤٣﴾، وصدق الرسول الكريم ﴿إياكم والفلو فلما أهلك من كان قبلكم الفلو - مسند الإمام أحمد﴾.

يقر التفاوت الشديد أو تسلط أقلية على مقدرات الجماعة كما هو شأن المذهب الفردي والنظم المتفرعة عنه كالرأسمالية، كما لا يقر إذابة أو إزالة الفوارق وإقامة المساواة الفعلية أو المطلقة، كما هو شأن المذهب الجماعي والنظم المتفرعة عنه كالاشتراكية والشيوعية. هو يحترم التباين والتفاوت تبعاً لإختلاف المواهب والقدرات، مع تقريب الفوارق أو الفجوة بين أفراد المجتمع أو دول العالم بما يحقق لها التعاون والتكامل لا السيطرة والاستغلال.

٤ - التفاوت المنضبط أو المتوازن

فالتفاوت في توزيع الثروات والدخول، هو أمر طبيعي يقره الإسلام تبعاً لإختلاف المواهب والقدرات، بل يعتبره ضرورياً لخلق الحوافز وتحقيق التعاون والتكامل سواء على المستوى المحلي أو العالمي. ولكن الذي يرفضه الإسلام بشدة هو التفاوت الشديد في توزيع الثروات والدخول، والذي يستأثر من خلاله فئة معينة من الأفراد أو دولاً معينة بالخير كله، مما يؤدي إلى تهميش Marginilization الأغلبية وسلبيتها أو إلى اغترابها Alienation وإثارة حقدتها وثورتها فضلاً عن كافة المساوئ.

ومن ثم فإنه على نحو ما سنبينه، يتطلب الإسلام التدخل دائماً لتحقيق العدالة من خلال إعادة التوازن الاقتصادي عند اقتقاده، وضبط التفاوت والتباين في توزيع الثروات والدخول، وذلك كله بالقدر الذي يحقق هدفه وهو التكافؤ والتعاون والتكامل لا الاستغلال والصراع والتناقض.

٥ - الإسلام والطبقية أو التحكم

على أن إقرار الإسلام للتفاوت في توزيع الثروات والدخول، سواء على مستوى الأفراد أو الدول، وذلك من حيث المبدأ وأن ضبطه من حيث التطبيق، لا يعني كما تصور البعض خطأ، ان الإسلام يقر الطبقة بين

الأفراد أو يسلّم بسيطرة أو تحكم جماعة أو دولة على المجتمعات أو الدول الأخرى .

والواقع إن مشكلة الاقتصاد الوطني ، هي في اختلال التوازن في توزيع الثروات والدخول بين أفراد المجتمع . كما أن مشكلة الاقتصاد العالمي اليوم ، هي في الهوة المتزايدة بين الدول النامية والدول المتقدمة . ولا يستهدف أي تغيير أو إصلاح أو أي نظام اقتصادي جديد ، سوى تحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع على المستوى المحلي ، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين دول العالم على المستوى العالمي . الأمر الذي نبه إليه الإسلام منذ أربعة عشر قرناً بقوله تعالى ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾^(١) ، بمعنى ألا يكون المال متداولاً بين فئة قليلة تستأثر به دون غيرها سواء على مستوى أفراد المجتمع أو دول العالم .

وعلى ضوء ما تقدم نعالج موضوعنا باختصار شديد في الفروع الآتية ، مركزين على ما يهمننا من حيث إبراز المذهب الاقتصادي في الإسلام :

الفرع الأول: التوزيع النظري أو الشخصي أو المذهبي .

الفرع الثاني: التوزيع العملي أو الوظيفي أو مكافأة عناصر الإنتاج .

الفرع الثالث: العلاقة بين شكل الإنتاج وكيفية التوزيع أو أثر تطور أساليب الإنتاج على التوزيع .

الفرع الرابع: حفظ التوازن الاقتصادي أو التفاوت المنضبط .

الفرع الخامس: الإسلام والطبقات الاجتماعية .

(١) سورة الحشر، الآية رقم ٧ .

الفرع الأول

التوزيع النظري أو الشخصي أو المذهبي

١ - في الاقتصاد الرأسمالي

يقوم هذا الاقتصاد أساساً على الملكية الخاصة. ومن ثم فإن أساس التوزيع الرأسمالي هو الملكية الخاصة، فهي في آن واحد أداة «إنتاج» وأداة «توزيع».

وفي مثل هذا الاقتصاد الرأسمالي تكون الظاهرة الأساسية هي التفاوت الشديد في الدخل، بحسب التفاوت الشديد في ملكية أدوات ووسائل الإنتاج. ومن الطبيعي أن ينشأ في ظل هذا الاقتصاد الرأسمالي أقلية مليونيرات يعيشون فيترف وبذخ استفزازي، ويعملون على زيادة التضخم وانتشار السلع الترفية، بينما الأكثرية الكادحة تعاني في معيشتها وبعضها يسحقها الحرمان والفقر المدقع.

٢ - في الاقتصاد الاشتراكي

يقوم هذا الاقتصاد أساساً على الملكية العامة سواء في صورة ملكية الدولة كما هو الشأن في روسيا، أو ملكية الجماعة كما هو الشأن في يوغوسلافيا حيث أن ملكية المصانع أو المزارع هي للعاملين فيها بهذه الصفة لا بصفتهم الشخصية. ومن هنا فإن أساس التوزيع الاشتراكي هو العمل، فهو في آن واحد أداة «إنتاج» وأداة «توزيع».

وفي مثل هذا الاقتصاد الاشتراكي تتفاوت الدخل، ولكن بسبب اختلاف القدرات والمواهب الإنسانية لا بسبب الملكية. ويصح أن يكون هذا التفاوت كبيراً، ولكن من غير الطبيعي كما هو الشأن في روسيا وسائر دول الكتلة الشرقية أن يتواجد فيها أصحاب ملايين من قادة الأحزاب الشيوعية يعيشون

في بذخ وترف بينما الأغلبية الكادحة تعاني في معيشتها ، فضلاً عن مكابدة هذه الشعوب لتحكم الأقلية ممثلة في قادة الأحزاب الشيوعية المتألهة والتي تصدر حرياتها وتصوغها بالإرهاب والبطش وفق هواها لتستغلها في تحقيق نزعاتها الخبيثة في التسلط والسيطرة على العالم أجمع^(١).

٣ - وفي الاقتصاد الشيوعي

وهو حلم المذهب الجماعي وأغلب النظم الاشتراكية المتفرعة عنه ، يقوم هذا الاقتصاد على أساس تحقيق الوفرة في الإنتاج بحيث يكفي جميع حاجات الناس شأن الهواء والماء . ومن ثم فإن أساس التوزيع الشيوعي هو الحاجة ، فلكل تبعاً لحاجته .

وفي مثل هذا الاقتصاد الشيوعي تختفي كلية ظاهرة التفاوت في الدخل ، وبالتالي لا يوجد طبقات .

ولكن ستظل فكرة هذا الاقتصاد الشيوعي صنماً ماركسياً أو وهماً لن يتحقق ، لمخالفته لطبيعة الأشياء ونظام الحياة الدنيا كما أرادها الله تعالى .

٤ - وفي الاقتصاد الإسلامي

يقوم هذا الاقتصاد على أساس أولاً ضمان « حد الكفاية » لا « الكفاف »

(١) أنظر أستاذنا جورج فيديل (George) Vedel العميد السابق لكلية حقوق باريس في كتابه القيم «Les Démocraties|Soviétiques et Populaires» , Ed. Cours de Droit. Paris, 1964.

ويطلق زميلنا الدكتور علي البارودي العميد السابق لكلية حقوق الاسكندرية في كتابه «دروس في الاشتراكية العربية» طبعة منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٦٦ ص١٤٨ ، على ظاهرة وجود مليونيرات في الاتحاد السوفياتي بقوله « قد لا يكون وجود أصحاب الملايين غربياً في دولة قوية حديثة متقدمة اقتصادياً كالالاتحاد السوفياتي . ولكن الغريب أن تكون هذه الملايين استناداً إلى القدرة البشرية وكفاءة العمل وحدها على النحو الذي تؤكدته الإيديولوجية السوفياتية » .

لكل فرد يعيش في مجتمع إسلامي ، أياً كانت جنسيته أو ديانته كحق، إلهي مقدس له كإنسان تضمنه له الدولة الإسلامية على النحو السابق بيانه ، ثم على أساس العمل والملكية . ومن ثم فإن أساس التوزيع الإسلامي هو ضمان حد الكفاية أولاً ، ثم الكسب بحسب العمل والملكية ، تلك الملكية التي هي نتيجة عمل سابق ولو كانت مورثة .

وفي مثل هذا الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يوجد فقير أو جائع واحد لسبب خارج عن إرادته ، كما قد تتفاوت الدخول بسبب التفاوت في المواهب والقدرات ممثلة في العمل والملكية ، ولكنه على نحو ما سنبينه تفاوت منضبط لا يخل بالتوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ، ولا يسمح بقيام طبقة أو تحكم . وإذا كان الاقتصاد الإسلامي يسمح بوجود أثرياء مما يطلق عليهم بأصحاب الملايين ، إلا أنه ثري أو مليونير من نوع خاص ، باعتباره ملتزماً بالشرع الإسلامي ، إذ هو ليس كأي ثري أو مليونير رأسمالي أو اشتراكي حراً في استعمال ماله كيفما شاء ، بل انه بنص القرآن لا يملك أن يعيش عيشة مترفة ، وانه ملزم بإفناق كل مال زائد عن حاجته الشخصية في سبيل الله سواء في صورة إنفاق مباشر على المحتاجين أو استثمار يعود نفعه على المجتمع .

الفرع الثاني

التوزيع العملي أو الوظيفي أو مكافأة عناصر الإنتاج

١ - في الاقتصاد الرأسمالي

عناصر الانتاج أربعة هي : العمل وعائده الأجر ، والطبيعة وعائدها الربح ، ورأس المال وعائده الفائدة ، والمنظم وعائده الربح .

ويتحدد ثمن أو قيمة كل عنصر من عناصر الإنتاج سلفة الذكر على أساس سعر السوق ، وهو ما يتحدد بحسب العرض والطلب .

٢ - وفي الاقتصاد الاشتراكي

عنصر الإنتاج الأساسي هو العمل سواء كان يدوياً أو عقلياً، وعائده هو الأجر أو الراتب، وهو ما تحدده السلطات حسب خطة التنمية الاقتصادية آخذة في الاعتبار قوى العرض والطلب دون أن تتقيد بهما تقيداً تاماً .
أما بقية عناصر الإنتاج : كالطبيعة، ورأس المال، والمنظم، فتظل موجودة، وإنما ينتقل عائدها إلى الدولة تتصرف فيها بحسب خطة التنمية^(١).

٣ - أما في الاقتصاد الإسلامي

فعناصر الإنتاج اثنان هما : العمل ورأس المال ، مع ملاحظة أن رأس المال وحده لا يكون له عائد إلا إذا ساهم مع العمل في الغرم ، وحينئذ يكون له نصيب في العائد (أيّاً كانت نسبته بحسب الإتفاق) وذلك في صورة « ربح » لا فائدة ، أو « إيجار » لا ربح .

وقد قلنا بأن عناصر أو عوامل الإنتاج في المفهوم الإسلامي هما اثنان فقط : العمل ورأس المال ، وذلك استناداً إلى إجماع فقهاء المسلمين على توزيع الربح وهو عائد أو حصيلة الإنتاج ، بين العمل ورأس المال . ففي عقد « المضاربة » ويسمى أيضاً « بالمقارضة » ، يقدم أحد الشركاء وهو رب المال أي المقارض « رأس المال » ، بينما يقدم الشريك الآخر وهو رب العمل أي المضارب « عمله » وقد سمي كذلك لأنه يضرب في الأرض ويسمى فيها قصداً إلى المال وتنمية الثروة .

(١) أنظر تفصيل ذلك لدى الدكتور صلاح الدين ناسق، في مؤلفه «أسس علم الاقتصاد الاشتراكي» ، ناشره دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٦ ، ص١٦١ ، وما بعدها .

وكذلك مؤلفه « علم الاقتصاد » ناشره دار النهضة العربية بالقاهرة ، طبعة سنة ١٩٦٩ ،

ونزيد الأمر وضوحاً فنقول :

أولاً : بالنسبة للعمل :

يشمل عمل العامل ، وهو الجهد الذي يبذله الإنسان لخلق المنفعة سواء كان هذا الجهد يدوياً كعمل الفلاح أو الصانع أو عقلياً كعمل المدرس أو الطبيب أو المحامي .

كما يشمل عمل المنظم ، وهو الذي يوجه العملية الإنتاجية ويوائم بين عناصر الإنتاج المختلفة بما يحقق سير الإنتاج ومضاعفته .
وعائد العمل في الإسلام يكون في شكل محدد وهو « الأجر » ، أو في شكل غير محدد وهو « الربح » .

ثانياً : بالنسبة لرأس المال :

يشمل الطبيعة ، وهي الثروات التي ليس للإنسان دخل في وجودها كالأرض والماء والحيوان والماجم . كما يشمل رأس المال بمعناه المعروف ، أي الثروات الناتجة عن تضافر العمل والطبيعة والتي لا تصلح لإشباع حاجات الناس مباشرة وإنما تستخدم لإنتاج مواد أخرى صالحة للإشباع المباشر ، ومن قبيل ذلك رؤوس الأموال السائلة كالنقود ورؤوس الأموال العينية كالمباني والآلات .

وعنصر رأس المال وحده ليس له عائد في الإسلام ، إذ المال لا يلد مالا . وإنما يتحقق عائدُه إذا شارك عنصر العمل متحملاً غرمه ، كما يستفيد من غنمه . وحينئذ يكون له عائد في شكل « أرباح » بالنسبة لرأس المال النقدي كالأموال السائلة ، أو في شكل « إيجار » بالنسبة لرأس المال العيني كالأطيان والمباني .

وهذا هو السبب في أن الإسلام لا يعترف بالفائدة كمائد لرأس المال وحده ، كما لا يعترف بالربح كمائد للأرض وحدها . وإن تصور الإسلام لعناصر أو عوامل الإنتاج وبالتالي عائدُه ، على الوجه السابق بيانه ، هو من أهم ما يميز

الاقتصاد الإسلامي عن كل من الاقتصادين الوضعيين السائدين الرأسمالي والاشتراكي^(١).

الفرع الثالث

العلاقة بين شكل الإنتاج وكيفية التوزيع أو أثر تطور أساليب الإنتاج على التوزيع

١ - بحسب الفكر الاقتصادي الوضعي

هناك علاقة وثيقة بين تطور أشكال الإنتاج وتطور العلاقات الاقتصادية بما فيها علاقات التوزيع. ذلك أن التوزيع في مجتمع رقيق أي يقوم على الرق، غيره في مجتمع رأسمالي، غيره في مجتمع اشتراكي. كما أن نظام التوزيع في مجتمع متخلف يستخدم في إنتاجه الوسائل البدائية، غيره في مجتمع متقدم يستخدم التكنولوجيا الحديثة أي التقنية المتطورة.

وإنه بحسب هذا الفكر الاقتصادي، العامل المؤثر الذي تتوقف عليه كيفية التوزيع، هو أشكال أو أساليب الإنتاج السائدة.

٢ - وبحسب الفكر الاقتصادي الإسلامي

فإن الأمر جد مختلف، إذ يقرر بأنه مهما كانت ظروف المجتمع، وأياً كانت أشكال الإنتاج السائدة فيه، وأياً كانت درجة تطوره، فهناك حاجات

(١) للمزيد بهذا الخصوص، أنظر الدكتور إبراهيم توفيق الطحاوي في رسالته للدكتوراه (الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظماً)، والتي اشتركنا في مناقشتها بكلية التجارة بجامعة الأزهر في مارس سنة ١٩٧٢، وذلك في الفصل الخاص بموائد عناصر الإنتاج التي يقرها والتي لا يقرها الإسلام.

ولقد قام جمع البحوث الإسلامية بشيخة الأزهر الشريف بالقاهرة بطبع ونشر الرسالة المذكورة وذلك في مجلدين كبيرين.

إنسانية أساسية أو ثابتة تتمثل في المأكل والملبس والسكن والتطبيب والترفيه... إلخ، يجب اعتبارها أولاً وتوفيرها دائماً.

وعليه فإنه بحسب الإسلام يقوم التوزيع أولاً على أساس توفير الحاجات الأساسية للفرد كإنسان أي ضمان حد الكفاية ابتداء بغض النظر عن أدوات أو أشكال الإنتاج السائدة وبغض النظر عن تقدم المجتمع أو تخلفه، ثم بعد ذلك أو ثانياً يكون التوزيع بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة بما فيها أشكال وأساليب الإنتاج.

٣ - قضية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي

وعليه فإن قضية التوزيع ليست كما يرى الاقتصاديون الوضعيون لا سيما الماركسيون منهم هي قضية أشكال إنتاج أو أوضاع معينة للإنتاج تسود المجتمع بحيث تتطلب نظاماً معيناً للتوزيع يلائم سيرها أو نموها، وبحيث يتغير التوزيع كلما تغيرت أو تطورت أشكال أو أساليب الإنتاج.

وإنما هي في نظر الإسلام قضية إنسان له متطلباته الضرورية أو حاجاته الأساسية Basic Needs والتي يتعين أولاً وقبل كل شيء إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته وينميها، سواء كان هذا الإنسان في مجتمع متخلف يحرث الأرض بيده ويستخدم في إنتاجه الوسائل البدائية أم كان في مجتمع متقدم يصنع المواد الأولية ويستخدم في إنتاجه قوة البخار أو الكهرباء أو الذرة.

ثم بعد ذلك، أي بعد ضمان ما يسميه رجال الفقه الإسلامي بمجد الكفاية لا الكفاف، وما يعبر عنه البعض بمجد الغنى أو تمام الكفاية، لا مانع أن تتفاوت الثروة والدخول لكل بحسب عمله وكفاحه، بحسب ظروف الإنتاج السائدة، وفي حدود ما هو مقرر أو معترف به شرعاً.

الفرع الرابع

حفظ التوازن الاقتصادي

أو

التفاوت المنضبط أو المتوازن

١ - عمر بن الخطاب يلخص سياسة التوزيع في الإسلام

وقد لخص الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سياسة التوزيع في الإسلام بقوله (ما من أحد إلا وله في هذا المال حق: الرجل وحاجته... والرجل وبلاؤه «أي عمله»)، ثم قوله (إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سدتها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تأسيساً في عيشنا حتى نستوي في الكفاف)^(١).

ويقول رضي الله عنه عام الرمادة أو المجاعة سنة ١٨ هـ (لو لم أجد للناس ما يسمهم إلا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم فيقاسموهم انصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحقيا «أي المطر» فعلت، فإنهم لن يهلكوا على إنصاف بطونهم)^(٢).

ومؤدى ما تقدم أنه في الظروف الاستثنائية كمجاعة أو حروب يتساوى المسلمون في حد الكفاف، وفي الظروف العادية يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاية، وما فوق ذلك يكون لكل تبعاً لعمله.

وأياً كان الأمر، فإنه على نحو ما سبق بيانه، لا يسمح الإسلام بالثروة والغنى مع وجود الفقر والحرمان، وإنما يبدأ الغنى والتفاوت فيه بمد كفاية

(١) أنظر ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، المطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة، طبعة بدون تاريخ، ص ١٠١ وما بعدها.

(٢) أنظر المرجع السابق، وكذا الطبقات الكبرى لابن سعد، الجزء الثالث، ص ٣١٦.

« حد الكفاية » أي المستوى اللائق للمعيشة لا مجرد « حد الكفاف » أي المستوى الأدنى للمعيشة، وذلك لكل فرد يعيش في مجتمع إسلامي أيّاً كانت جنسيته أو ديانتة أي بوصفه إنساناً وباعتبار ذلك حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق^(١).

إنه على خلاف سائر السياسات والفلسفات الروحية، يدعو الإسلام إلى المادة والرخاء الاقتصادي. بل يعتبر الغنى واليسر المادي، هو أساس التقدم والسمو الروحي. ذلك أن صحة الأبدان في الإسلام مقدمة على صحة الأديان، إذ لا يمكن أن تتوقع من محروم مضيق أو جائع مشرد سوى الرذيلة والانحراف. لذلك جاء الإسلام منذ أربعة عشر قرناً، في عصر الجاهلية والعبودية والضياع، ضامناً منذ البدء لكل فرد حد الكفاية لا الكفاف، تكفله له الدولة كحق إلهي مقدس يعلو فوق كل الحقوق. ثم سمح بعد ذلك للفرد أن يثرى ويفتني لكل حسب جهده وعمله. فالمال في الإسلام هو زينة الحياة الدنيا وإنه نعم العون للعبد الصالح، وأنه بقدر ما ندد الإسلام بالفقر وأنه كاد أن يكون كفراً بل الفقر والكفر متساويان، نجده يدعو إلى المال والغنى وبحيث لا تتفرد فئة قليلة بالثروة بل يعم الخير الجميع، ويعتبر السعي على الرزق من أفضل ضروب العبادة بل يعان المرء من مال الزكاة لاستكمال حاجاته الضرورية بما في ذلك الزواج ولا يعان من مال الزكاة للانقطاع للعبادة^(٢).

(١) أنظر كتابنا المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي طبعة سنة ١٩٧٢، مرجع سابق، ص ٣٨ و ١٢٥ وما بعدها.

- وانظر أيضاً كتابنا الإسلام والمشكلة الاقتصادية طبعة سنة ١٩٧٨، مرجع سابق، ص ٧٨ وما بعدها.

- وانظر أيضاً الدكتور رفعت العوضي في رسالته للماجستير بعنوان (نظرية التوزيع في الإسلام - دراسة مقارنة). والتي أشرقتنا على تحضيرها ثم مناقشتها بكلية التجارة بجامعة الأزهر في ٧ / ٦ / ١٩٧٢، وقد طبعت بمعرفة مجمع البحوث الإسلامية بمشيخة الأزهر.

(٢) أنظر كتابنا الرابع من سلسلة الاقتصاد الإسلامي، والمضنون الإسلام والضمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٣.

ولعل أدق تصوير للثروة والتوزيع في الإسلام ، قول الرسول عليه السلام ﴿لا بأس بالغنى لمن اتقى﴾^(١) ، وقوله ﴿يؤخذ من أغنيائهم فزرد على فقرائهم﴾^(٢) .

٢ - التفاوت المنضبط أو المتوازن

أساس الثروة والغنى في الإسلام ، هو العمل . فالله تعالى إذ يقول ﴿نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً﴾^(٣) ، وإذ يقول تعالى ﴿والله فضل بعضكم على بعض في الرزق﴾^(٤) ، نجده تعالى يقول ﴿ولكل درجات مما عملوا وليوفيهن أعمالهم وهم لا يظلمون﴾^(٥) ، ويقول تعالى ﴿وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجرين عظيمًا درجات منه ومغفرة ورحمة﴾^(٦) . فإغتناء الناس وتفاوتهم في أرزاقهم ومعيشتهم ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات وتفضيل بعضهم على بعض ؛ ليس اعتباراً وإنما هو بقدر ما يبذلون من جهد وعمل صالح . وصدق الله العظيم ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وإن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى﴾^(٧) ، وقوله تعالى ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾^(٨) أي أكثركم عملاً صالحاً أو نافعاً إذ أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس^(٩) .

وإذا كان الناس يتفاوتون في كفايتهم وفي مقدار ما يبذلونه من جهد ، فإنه من الطبيعي أن يتفاوتوا في مقدار ما يحصلونه من دخل ويكونونه من ثروة .

(١) الحاكم في مستدركه .

(٢) البخاري ومسلم .

(٣) سورة الزخرف ، الآية رقم ٣٢ .

(٤) سورة النحل ، الآية رقم ٧١ .

(٥) سورة الأحقاف ، الآية رقم ١٩ .

(٦) سورة النساء ، الآية رقم ٩٤ و ٩٥ .

(٧) سورة النجم ، الآيات من رقم ٣٩ إلى ٤١ .

(٨) سورة الحجرات ، الآية رقم ١٣ .

(٩) يقول الحديث النبوي (الحق كلم عيال الله ، وأحبهم إليه أنفعهم لمياله) . أخرجه البخاري .

فالتفاوت في الدخل والثروات، هو مما يقره الإسلام باعتباره أمراً طبيعياً، وإعتباره حافزاً على الجد والعمل، إذ لو تساوى الجميع في توزيع الثروة أو تفاضى كل الأفراد دخلاً متقاربة لما عني أحدهم بزيادة جهده.

إلا أن التفاوت الذي يسمح به الإسلام هو التفاوت المنضبط أو المتوازن: أي بالقدر الذي يحفز على العمل، ويحقق التكامل لا التناقض، والتعاون لا الصراع. وبعبارة أخرى بالقدر الذي لا يكون فيه التفاوت مُخِلّاً: بأن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس أو أن يستأثر أقلية بخيرات المجتمع، مما يفقده توازنه ويحقق تماسكه.

وإنه بذلك يتميز الاقتصاد الإسلامي عن سائر المذاهب والنظم الاقتصادية الوضعية سواء منها:

أ - المذهب الفردي ومختلف النظم الرأسمالية المتفرعة عنه، والتي تطلق من شأن التفاوت مما يؤدي إلى إستئثار الأقلية القوية بكل خيرات المجتمع وضياح الأغلبية الكادحة والمغلوبة على أمرها، ويخلق الطبقة والإغتراب ويولد الكراهية والحسد والصراع وسائر المساوىء.

ب - المذهب الجماعي ومختلف النظم الاشتراكية المتفرعة عنه، والتي تركز على تغذية الكراهية والصراع بين الطبقات، وتسمى إلى تحقيق المساواة الفعلية مضحية بالمبادرة والباعث الشخصي.

وأخيراً وبعد ضياح وتخط طويل، وبعد توضيحات ومآسي على مدى القرون، يعود العالم ليتنبه إلى ما سبق أن قرره الإسلام منذ أربعة عشر قرناً، من ضرورة حفظ التوازن الاقتصادي سواء بين الأفراد على المستوى المحلي أو بين الدول على المستوى العالمي، وترتفع اليوم الأصوات مجمعة على ضرورة إعادة توزيع الثروة والدخل على نحو يخفف حدة الصراع والتناقض. فهذا مكتناراً رئيس البنك الدولي في كتابه الصادر سنة ١٩٧٣ بعنوان «مائة دولة وألفا مليون نسمة»، يدق ناقوس الخطر منبهاً بأن ما يقرب من ثلثي الجنس

البشري يعيش الفرد منهم بأقل من نصف دولار يومياً ويعاني الكثير منهم من أمراض سوء التغذية، بينما تستهلك الدول الصناعية المتقدمة من موارد العالم بالنسبة للفرد بمعدل يزيد عشرين مرة عن مثيله في الدول النامية، ويقرر بأنه «حين يكون أصحاب المزايا الكبيرة قلة محدودة، ومن يعانون الفقر والحرمان كثرة غالبية، وتوسع الهوة بين الفريقين بدل من أن تضيق، فالقضية لا تعدو إلا أن تكون قضية وقت يجب بعده اتخاذ خيار حاسم بين التكلفة السياسية للإصلاح والمخاطر السياسية للتمرد»^(١). ويؤكد تشنبري نائب رئيس البنك الدولي في كتابه الصادر سنة ١٩٧٤ بالاشتراك مع مجموعة من كبار الاقتصاديين بعنوان «إعادة التوزيع مع النمو»، على ضرورة ربط التنمية بعدالة التوزيع، وإن إعادة توزيع الثروة والدخول على المستويين القومي والعالمي وذلك على نحو رشيد، يؤدي حتماً إلى رفع معدل النمو فضلاً عن ضمان استمراره^(٢).

فلم يعد اليوم شعار عدالة التوزيع قاصراً على مذهب أو فكر معين، بل يشمل كافة المذاهب الاقتصادية والمدارس الفكرية، مبنية كانت أو يسارية. ذلك أنه لم يعد يثور الخلاف بينها حول مبدأ أو ضرورة تقريب الفوارق وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم، وإنما حول كيفية أو أساليب تحقيق أو حفظ ذلك التوازن^(٣). فبينما ترى الكتلة الغربية

(١) أنظر ص ١١٢ من كتاب ماكنمارا المشار إليه.

Mchnamare (Robert), One Hundred Countries, two Billion People, The Dimensions of Development, Praeger Publishers, IV. Y. 1973.

(٢) أنظر مؤلف تشنبري وآخرين المعنون (إعادة التوزيع مع النمو).

Chenery Hollis et al., Distribution with Growth. A Joint Study by the World Bank Research Centre and the Institute of Development Studies of the University of Sussex. Oxford University, Press 1974.

(٣) من بين الاهداف الاقتصادية التي تم التأكيد عليها بمؤتمر القمة العربي الحادي عشر بعمان في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠، معالجة مشكلة التفاوت في الدخول وتقليص الفجوة التنموية بين

الرأسمالية بزعامة أمريكا أن ذلك يتم عن طريق السياسات الضريبية والاتفاقية، ترى الكتلة الشرقية الاشتراكية بزعامة روسيا أن ذلك يتم عن طريق سياسات التأميم وسيطرتها المنفردة على موارد وخيرات العالم.

٣ - أساليب الإسلام في حفظ التوازن الاقتصادي.

وإذ استلزم الإسلام عدالة التوزيع منكرًا للتفاوت الفاحش في توزيع الثروة، فقد كان له ثلاثة وسائل رئيسية لضبط التفاوت وحفظ التوازن الاقتصادي سواء بين الأفراد على مستوى المجتمع أو بين الدول على مستوى العالم^(١)، أعرض لها باختصار فيما يلي:

أ - عدم السماح بالثروة والفنى إلا بعد ضمان حد الكفاية لا الكفاف لكل فرد أيًا كانت جنسيته أو ديانته، فضلاً عن عدم السماح كلية بكنز المال أو حبسه عن التداول، أو إنفاقه في سرف أو ترف، مما سبق بيانه.

ب - عدم السماح باستئثار أقلية بخيرات المجتمع: فإن قوام المجتمع الإسلامي هو العدل والمحبة والتعاون. وإن التفاوت الفاحش في توزيع الثروة وإستئثار أقلية بخيرات المجتمع، يتنافى والعدل بل يؤدي إلى الجور وتحكم الأقلية واستبدادها. كما يولد الكراهية والحسد في نفوس الأكثرية الكادحة، ويخلق الطبقية والتحكم والصراع، مما يقضي على الانسجام بين أفراد المجتمع على المستوى المحلي وبين الدول على المستوى العالمي. فهو فساد وإفساد من جميع الأوجه ولكافة الأطراف أغنياء كانوا أو فقراء ومتقدمين كانوا أو متخلفين.

لذلك جاء النص القرآني صريحاً بقوله تعالى ﴿كي لا تكون دولة بين

== الأقطار العربية وفي داخل كل قطر، شعوراً من القمة العربية بأن مثل هذا التفاوت أو الفجوة تؤدي إلى عدم التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

(١) أنظر كتابنا الثاني من سلسلة الاقتصاد الإسلامي، والمعنون (الإسلام والمشكلة الاقتصادية)، مرجع سابق، والذي أظهرنا فيه بوضوح وكفاية أن المشكلة الاقتصادية، ليست مشكلة الفقر في ذاته، وإنما هي مشكلة التفاوت الفاحش أو الخلل في توزيع الثروة والدخول سواء بين الأفراد على مستوى المجتمع المحلي أو بين الدول على مستوى المجتمع العالمي.

الأغنياء منكم»^(١)، بمعنى أنه لا يقبل في الإسلام أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس. كما جاء النص النبوي صريحاً بقوله ﷺ «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم»^(٢).

ج - إعادة التوزيع عند افتقاد التوازن : وانطلاقاً من ذات المبدأ : الأصل الاقتصادي الإسلامي في شأن التفاوت المنضبط أو حفظ التوازن الاقتصادي ، تعين على «المتشرع» الإسلامي أي الحاكم أو ولي الأمر أو أهل الحل والعقد التدخل من وقت لآخر لإعادة هذا التوازن عند افتقاده

وهو ما فعله الرسول ﷺ عند هجرته إلى المدينة ، إذ ظهر اختلال في المراكز الاقتصادية بين المهاجرين والأنصار بعد أن ترك المهاجرون أموالهم بمكة بينما كان الأنصار مستقرين بالمدينة وأساس ثروتهم هو الزراعة ولبعضهم أراض واسعة استخدموا فيها المهاجرين كأجراء وهو ما لا يحقق التوازن الاقتصادي ، ومن ثم حرم ﷺ على الأنصار تأجير الأراضي الزراعية بقوله «من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه ولا يؤاجرها بإية»^(٣)، حتى إذا استقرت الأمور بالمهاجرين وتحسنت أحوالهم المادية أجاز الرسول عليه السلام تأجير الأراضي الزراعية.

وهو ما فعله أيضاً الرسول عليه الصلاة والسلام حين قصر توزيع فية بني النضير على المهاجرين ، واثنين فقط من الأنصار كانوا فقراء وتوافرت فيهم نفس الحكمة التي أوحى بتخصيص هذا الفية للمهاجرين وهو إعادة التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع^(٤).

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب عند فتح الشام والعراق . أراد المعاربون

(١) سورة الحشر ، الآية رقم ٧ .

(٢) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٣) أخرجه أبو داود .

(٤) أنظر الدكتور علي عبد الرسول ، المبادئ الاقتصادية في الإسلام ، طبعة دار الفكر العربي

سنة ١٩٦٩ ، ص ١٠٥ ، وما بعدها .

قسمة الأراضي المفتوحة عليهم بدعوى أنها تأخذ حكم الفئام . فرفض ذلك سيدنا عمر رضي الله عنه ، لما سيؤدي إلى استئثار أقلية بثروات خيالية ، وبالتالي إلى اختلال التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع . وقد انتهى الصحابة إلى الأخذ بوجهة نظره بأن حكم الفئام هو في الأموال المحددة قيمتها من المنقولات ، بخلاف الأمر في العقارات والأموال الكبيرة كالأراضي المفتوحة فإنها تكون وفقاً على المسلمين جميعاً أي ملكية عامة للدولة لا ملكية خاصة للمحاربين ، وما بقاؤها في أيدي أصحابها الأصليين إلا من قبيل الانتفاع مقابل دفع خراج لبيت المال أي أجرة الأرض^(١) .

والتزاماً بنفس المبدأ ، كتب الخليفة عمر بن الخطاب إلى عامله على أرض الحمى قائلاً ﴿أدخل رب الصرمجة ورب الفنيمة - أي صاحب الإبل القليلة والغنم القليلة - ودعني من نعم ابن عفان ونعم ابن عوف ، فإنها إن هلكت ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع ، وإن هذا المسكين إن هلكت ماشيته جاء يصرخ يا أمير المؤمنين﴾^(٢) . ويروي أنه حين أقطع الخليفة أبو بكر الصحابي طلحة بن عبد الله أرضاً وكتب له بها كتاباً وطلب منه أن يشهد عليه سيدنا عمر بن الخطاب ، رفض رضي الله عنه قائلاً (أهذا كله لك دون الناس) فلما رجع طلحة إلى أبي بكر متسائلاً أيكما الخليفة رد عليه أبو بكر: إنه عمر^(٣) .

وفي أواخر أيام سيدنا عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، حين بدأت تظهر طبقة من كبار الأثرياء في شبه الجزيرة العربية وخارجها ، ولم يمتد به الأجل ليواجهها بما عرف عنه من حم حيث طعن تلك الطعنة التي قضى بها ، نقل عنه كلمته المشهورة ﴿لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لأخذت فضول

(١) أنظر ابن الجوزي ، سيرة عمر بن الخطاب ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ ، وما بعدها .
- وانظر أيضاً كتابنا (الدخل إلى الاقتصاد الإسلامي) ، الجزء الأول طبعة سنة ١٩٧٢ ،

مرجع سابق ، ص ١٢٥ ، وما بعدها .

(٢) أنظر الأموال لأبي عبيد ، مرجع سابق ، ص ٤١٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٩١ .

الأغنياء فرددتها على الفقراء». وقوله «والله لئن بقيت إلى الحول، لأخفن أسفل الناس بأعلامهم»^(١). ولكن القدر لم يحمله وخلفه سيدنا عثمان بن عفان . وعندما تولى سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه الخلافة، لم يلق بالاً أو اهتماماً إلى هذا الخلل الاقتصادي الذي بدأ يظهر في المجتمع الإسلامي . بل ساعد من حيث لا يدري على نموه واتساعه إذ اختص أقاربه من بني أمية بالكثير من الثروة . ومن قبيل ذلك أنه ترك لروان بن الحكم خمس خراج إفريقية، ولعاوية بن سفيان خراج الشام، وأعطى الحارث بن أبي العاص ثلاثمائة ألف درهم . ولما اعترض على ذلك خازن بيت المال، قال له الخليفة عثمان «إنك خازن» فرد عليه قائلاً «إنني خازن بيت المال لا خازنك الخاص»^(٢). ومن ثم تفجرت المشكلة الاقتصادية بصورة عنيفة، مما دعا الصحابي أبو ذر الغفاري إلى التصدي للوضع، والمناداة باسم الإسلام بأنه لا يجوز لمسلم أن يملك أكثر من حاجته وما زاد فيجب إنفاقه كله في سبيل الله^(٣).

ولعله من أهم أسباب تفكك الدولة الإسلامية، تلك السياسة التي جرى عليها متأخرو خلفاء بني أمية من حيث استشارهم دون سائر المسلمين بكثير من الثروة، وإتجاههم في معيشتهم إلى البذخ والترف . وزاد الأمر سوءاً، أن بدأ يضعف التكافل التلقائي للمجتمع الإسلامي بضعف الوازع الديني والبعد عن تعاليم الإسلام .

(١) أنظر ابن الجوزي، سيرة عمر بن الخطاب، مرجع سابق، ص ٥٨ و ١٥٤ .
- وانظر أيضاً الدكتور سليمان محمد الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩، لناشره دار الفكر العربي بالقاهرة، ص ٤٤٥ .
- وكذا الدكتور محمد حسين هيكل، الفاروق عمر، لناشره دار المعارف بالقاهرة ص ٣٥ .

(٢) أنظر الدكتور إبراهيم فؤاد علي، الموارد المالية في الإسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٢، ص ١٨، وما بعدها .

(٣) انظر تقويمنا لرأي الصحابي أبي ذر الغفاري، في كتابنا الأول من سلسلة الاقتصاد الإسلامي، والمعنون ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، ص ٤٦ و ٤٧ .

الفرع الخامس

الإسلام والطبقات الاجتماعية

١ - مدلول الطبقة الاجتماعية

تختلف المفاهيم في مدلول اصطلاح الطبقة الاجتماعية :

أ - فبحسب المفهوم التقليدي :

الطبقة الاجتماعية هي مجموعة من الأفراد تتميز عن غيرها في مدى ما تتمتع به من نعم مادية بسبب وفرة ما لديها من أموال ، سواء نتيجة ملكية (وراثية) أو عمل (جهد) .

ب - وبحسب المفهوم الماركسي :

الطبقة الاجتماعية هي مجموعة من الأفراد تجمعهم بصفة خاصة مركزهم من ملكية وسائل الإنتاج ودورهم في العمل الاجتماعي . وترتبط الطبقات الاجتماعية إما بعلاقات عدائية عندما تحصل طبقة على نصيب من الثروة الاجتماعية على حساب طبقة أخرى كالعلاقة بين ملاك وسائل الإنتاج (البرجوازيين) والأجراء (البروليتاريا) ، وإما بعلاقات غير عدائية وتكون بين طبقات غير مستغلة لطبقات أخرى كالعلاقة بين العمال والفلاحين . ولا يعتبر العداء بين الطبقات في نظر الماركسيين شراً محضاً ، بل هو من حتميات التطور الاجتماعي وأهم دوافعه ، ومن ثم يجب تغذيته حتى تحل طبقة العمال محل الطبقة البرجوازية وهو مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية^(١) .

ج - بحسب المفهوم الإسلامي :

ولا يسلّم الإسلام بالمفهوم التقليدي من حيث تقسيم المجتمع الى طبقات متميزة بسبب المال .

(١) أنظر الدكتور زكريا احمد نصر ، تطور النظام الاقتصادي ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٦٥ ، ص ٤٣٥ و ٤٣٦ .

كما يرفض الإسلام كلية المفهوم الماركسي سواء في تصوره للطبقات الاجتماعية، أو تغذيته للصراع بينها.

٢ - الإسلام لا يقر الطبقة

وإن إقرار الإسلام للتفاوت في الثروة والدخول ليس معناه، كما تصور البعض خطأ، أن الإسلام يقر الطبقة. وذلك لما سبق أن بيناه:

أ - إن الإسلام لا يسمح بالثروة والفنى إلا بعد القضاء على الفقر والحاجة، بضمان حد الكفاية لا الكفاف لكل فرد. بمعنى أنه إذا عجز أي فرد يتواجد في مجتمع إسلامي، أيًا كانت جنسيته أو ديانته، أن يوفر لنفسه المستوى اللائق للمعيشة، بسبب خارج عن إرادته كمرض أو عجز أو شيخوخة، فإن نفقته تكون واجبة في بيت مال المسلمين أي في خزانة الدولة.

ب - إن الإسلام لا يسمح بأي حال من الأحوال أن يكون التفاوت في الثروة والدخول مطلقاً بحيث يخل بالتوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم. وإنما هو حسبما سبق بيانه تفاوت منضبط بالقدر الذي يحض على العمل ويوفر الباعث ويشجع المبادرة والإبداع، وبما يحقق التكامل لا التناقض والتعاون لا الصراع. وأنه يتعين على أولي الأمر التدخل لإعادة التوزيع كلما اقتقد هذا التوازن.

ج - إن الإسلام لا يسمح بتأتا أن تستأثر أقلية بخيرات المجتمع بل أن يعم الخير الجميع. كما أنه لا يسمح كلية بممارسة أية صورة من صور الترف أو البذخ المنفي إلى البطر، ولا صرف المال في غير موضعه مما يسمى ببلغة اليوم بالإفناق المبدد أو الاستهلاك الاستفزازي.

د - أضيف إلى ذلك كله أن الناس جميعاً في نظر الإسلام سواء، دون تمييز بين جنس أو وطن أو مال أو حسب أو جاه... إلخ. فالعامل الوحيد المميز بين الناس في نظر الإسلام هي «التقوى» لا «المال»، أي العامل

للإنساني (الطبيعي) لا العامل الاجتماعي (المصطنع). إذ يقول الله تعالى ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾^(١)، ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام، ﴿الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى﴾^(٢).

٣ - مفهوم التقوى كعامل تمييز

ومفهوم التقوى باعتبارها العامل الوحيد المميز بين الناس في الإسلام، ليس كما تصوره البعض خطأ كالإمام الغزالي بأنه ﴿الإعراض عن الحياة والمال، والهروب من الشواغل والعوائق، وقطع علاقة القلب عن الدنيا والإنابة إلى دار الخلود﴾^(٣). فليس ذلك من التقوى أو من الإسلام، الذي جاء إيجابياً لا سلبياً، واجتماعياً لا انعزالياً، ولم يُسأ إلى الإسلام إلا بمثل هذه الأفكار الهادمة الموققة^(٤).

مفهوم التقوى في الاسلام، هو العمل الصالح، المتمثل في اتقان المرء عمله ﴿ان الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه﴾^(٥)، وفي حسن الأخلاق وصدق المعاملة فقد سئل الرسول عليه الصلاة والسلام عن أحسن عباد الله فقال ﴿أحسنهم خلقاً﴾^(٦). وتتمثل التقوى في صورتها الروحانية المثلى في تممير الكون وتنمية الحياة، ذلك أن الإنسان هو خليفة الله في أرضه ﴿إني جاعل في الأرض

(١) سورة الحجرات، الآية رقم ١٣.

(٢) رواه الشيخان البخاري ومسلم.

(٣) أنظر الدكتور زكي مبارك، الأخلاق عند الإمام الغزالي، طبعة دار الشعب بالقاهرة سنة ١٩٧١، ص ٦٢.

(٤) أنظر كتابنا المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، الجزء الأول طبعة سنة ١٩٧٢، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٥) رواه البيهقي.

(٦) رواه الطبراني.

خليفة^(١)، وإنه تعالى سخر له كل شيء ﴿وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه﴾^(٢)، فيجب أن يرتفع إلى مستوى هذه الخلافة بأن يعمر الدنيا ويحييها، ويسخر طاقاتها لخدمته ويسعد بخيراتها حامداً الله، إعمالاً لقوله تعالى ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾^(٣)، أي كلفكم بعمارها. وهو يباشر ذلك كله باسم الله تعالى وأمره سبحانه، ذاكراً إياه في كل لحظة مسبحاً بحمده شاكراً فضله، خاشعاً غضبه وانتقامه، ملتصقاً برضاه وتوفيقه^(٤). وصدق الله العظيم ﴿وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون، ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون، إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾^(٥)، وصدق رسول الكريم ﴿العمل عبادة﴾^(٦)، وقوله عليه الصلاة ﴿ما عبد الله بمثل عمل صالح﴾^(٧)، وقوله عليه السلام ﴿إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكنه ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم﴾^(٨)

التقوى في الإسلام هي الإيمان المقرون بالعمل الصالح ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، أولئك هم خير البرية﴾^(٩). وهي تتمثل بصفة خاصة في العدل بقوله تعالى ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾^(١٠)، وفي خدمة الناس ومد يد

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٣٠.

(٢) سورة المجاثية، الآية رقم ١٣.

(٣) سورة هود، الآية رقم ٦١.

(٤) أنظر كتابنا ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، طبعة سنة ١٩٧٨، مرجع سابق، فقرة (كيف يكون النشاط الاقتصادي روحياً في الإسلام). ص ٥٢ وما بعدها.

(٥) سورة النازيات، الآية رقم ٦١.

(٦) حديث مشهور.

(٧) رواه السيوطي والطبراني.

(٨) رواه مسلم.

(٩) سورة البينة، الآية رقم ٧.

(١٠) سورة المائدة، الآية رقم ٨.

المعونة لهم بقوله تعالى ﴿لا خير في كثير من نجواهم، إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس، ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجراً عظيماً﴾^(١)، وقول الرسول عليه السلام ﴿الخلق كلهم عيال الله، وأحبهم إليه أنفعهم لعياله﴾^(٢). وفي رواية أخرى ﴿أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس﴾. ولم يقل أكثرهم صلاة أو صياماً، وفي حديث قدسي ﴿ابغوني في ضعفاكم، إنما تنصرون وترزقون بضعفاكم﴾^(٣).

وبعبارة موجزة «التقوى» لا «المال»، هي العامل الوحيد المميز بين الناس في نظر الإسلام. وهي نهج وأسلوب في الحياة، أساسه العمل النافع المقرون بالإحساس بالله تعالى، وابتغاء وجهه^(٤)، وصدق الله العظيم ﴿لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات﴾^(٥)، ويقول سبحانه ﴿من كان في هذه أعمى، فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً﴾^(٦)، ويقول ﴿النين تتوفاهم الملائكة طيبين، يقولون سلام عليكم، ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون﴾^(٧). وصدق الرسول الكريم ﴿الايان ما قر في القلب وصدقه العمل﴾^(٨)، وقوله عليه السلام ﴿رهبانية الإسلام، الجهاد في سبيل الله﴾^(٩)، وسبيل الله هو دائماً وأبداً سبيل المجتمع وخدمة الناس على أن يكون ذلك ابتغاء وجه الله لا وجه

(١) سورة النساء، الآية رقم ١١٤.

(٢) رواه البخاري.

(٣) حديث قدسي.

(٤) أنظر كتابنا ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٥٦، فقرة (منهوم الروحانية في الإسلام).

(٥) سورة البقرة، الآية رقم ١٤٨.

(٦) سورة الإسراء، الآية رقم ٧٢.

(٧) سورة النحل، الآية رقم ٣٧.

(٨) رواه الديلمي.

(٩) حديث مشهور.

الشهرة أو السيطرة.

٤ - المليونير الذي يعترف به الإسلام

حقاً لقد كان في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام أثرياء مما نسميهم بلفحة اليوم « أصحاب ملايين » كعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف والزيير بن العوام ، إلا أن كلاً منهم مليونير بالمفهوم الإسلامي ، أي ملتزم بحكم الشرع حيث أنه :

أ - لا يملك أن يكتز ماله أو يحبس عن التداول والإنتاج ، لقوله تعالى ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بمذاب أليم ، يوم يجمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون﴾^(١) . أي أنه مطالب باستثمار ماله لصالح المجتمع .

ب - لا يملك أن يصرف ماله على غير مقتضى العقل وإلا عد سفيهاً وجاز الحجر عليه ، لقوله تعالى ﴿ولا تَوْتُوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً﴾^(٢) . أي أنه مطالب بالرشد في الانفاق الشخصي .

ج - لا يملك أن يعيش عيشة مترفة تؤدي إلى البطر ، حتى لقد وصف الله تعالى المترفين بالإجرام بقوله سبحانه ﴿واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين﴾^(٣) . أي أنه مطالب بعدم الغلو في معيشته والاعتدال في حياته .

د - وهو أخيراً مأمور بأن ينفق كل ما زاد عن حاجته في سبيل الله ، لقوله تعالى ﴿يألوذك ماذا ينفقون ، قل المفق﴾^(٤) ، وقول رسوله الكريم ﴿يا ابن

(١) سورة التوبة ، الآية رقم ٣٤ و ٣٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية رقم ٥ .

(٣) سورة هود ، الآية رقم ١١٦ .

(٤) سورة البقرة ، الآية رقم ٢١٩ .

آدم إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك^(١)، والمعفو أو الفضل هو كل ما زاد عن الحاجة. فالإسلام لا يكتفي بفريضة الزكاة، بل يطالب القادرين أيضاً بفريضة الإنفاق في سبيل الله، وينذرهم في إغفالها بالتهلكة والحساب العسير إذ يقول تعالى ﴿وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾^(٢)، ويقول ﴿ولا تحسبن الذين ييخولون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر سيطوقون ما يخلون به يوم القيامة﴾^(٣)، ويقول عليه السلام ﴿السخي قريب من الله، قريب من الناس، قريب من الجنة. والبخيل بعيد عن الله، بعيد عن الناس، بعيد عن الجنة. ولجاهل سخي أحب إلى الله من عايد بخيل﴾^(٤).

أي أن الثري في الإسلام يلتزم بالإنفاق في سبيل الله، أي في سبيل المجتمع، وليس مجرد الاكتفاء بأداء الزكاة. وتزداد مسؤولياته كلما وسع الله عليه^(٥)، وعليه أن يباشر ذلك تلقائياً بدافع من العقيدة وابتغاء مرضاة الله، وإلا حق للدولة التدخل وإلزامه بأداء هذه الفريضة على الوجه الذي تراه متفقاً والصالح العام.

ومؤدى ما تقدم أن المليونير الذي يعترف به الإسلام هو الذي يستثمر ماله كله لصالح المجتمع، وهو الذي ينفق ما زاد عن حاجته لصالح المجتمع، مبتغياً في استثماره وإنفاقه وجه الله، مستثمراً أن ماله أمانة ووديعة أودعها الله في يده، وأنها بلاء واختبار، ليس له منه إلا ما يسد حاجته بالحق دون استملاء أو مخيلة ودون سرف أو ترف.

وبعبارة أخرى، ان المليونير في الإسلام لا يملك أن يعيش في سرف أو

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) سورة البقرة، الآية رقم ١٩٥.

(٣) سورة آل عمران، الآية رقم ١٨٠.

(٤) رواه الترمذي.

(٥) أنظر تفسير الكشاف، للإمام الزمخشري، جزء ٢، ص ٤٣٨، قوله (كلما ازداد المرء غنى

ازدادت مسؤولياته)، وصدق الله العظيم ﴿ولسألن يومئذ عن النعم﴾

ترف ، وليس أمامه بالنسبة للماله الزائد عن حد الكفاية أو تمام الكفاية إلا أحد أمرين :

- أ - إما استثاره في مشروعات إنتاجية ، تعود بالنفع على المجتمع .
ب - وإما إنفاقه على الفقراء والمحتاجين .

لقد كان المسلمون الأوائل يتسابقون في البحث عن كل محتاج لكفالاته ابتغاء وجه الله . بل لقد كان أثرياء المسلمين يسارعون في القيام بالتزامات الدولة ذاتها : فهذا عثمان بن عفان يقوم بتجهيز جيش العسرة ، وهذا عبد الرحمن بن عوف يدفع بكل ثروته لإعتاق الرقيق وسد حاجة كل طالب . ولم تكن المسارعة إلى البذل في سبيل الخير من شأن الكثيرين وحدهم . بل كان ذلك أيضاً من المقلين حتى كان منهم من يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وفيهم نزل قوله تعالى ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾^(١) .

(١) سورة المجير ، الآية رقم ٩ .

المطلب الخامس

الحرية الاقتصادية

وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

تمهيد

١ - في الاقتصاد الرأسمالي: الأصل هو حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي، والاستثناء هو تدخل الدولة وقيامها ببعض أوجه هذا النشاط متى اقتضت الضرورة ذلك.

ولا شك أن تقدير هذه الضرورة من حيث التضييق أو التوسيع من تدخل الدولة وقيامها ببعض أوجه النشاط الاقتصادي، مرده ظروف الزمان والمكان، ولكن يظل الاقتصاد رأسمالياً طالما لم يعد الاستثناء هو القاعدة.

٢ - وفي الاقتصاد الاشتراكي: الأصل هو تدخل الدولة وانفرادها بالنشاط الاقتصادي، والاستثناء هو ترك الأفراد في ممارسة بعض أوجه النشاط الاقتصادي.

وهذا الاستثناء قد يضيق أو يتسع باختلاف ظروف كل مجتمع، ولكن يظل الاقتصاد اشتراكياً طالما لم يعد الاستثناء هو القاعدة.

٣ - أما في الاقتصاد الإسلامي: فإن الحرية الاقتصادية للأفراد وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإنفرادها ببعض أوجه ذلك النشاط، كلاهما أصل يتوازنان، وكلاهما يكمل الآخر ولكل مجاله، وكلاهما مقيد وليس مطلقاً.

٤ - وأياً كان الخلاف الشرعي حول مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإنه لا خلاف حول مبدأ التدخل باعتباره أصلاً اقتصادياً إسلامياً. بل يرتفع تدخل الدولة الإسلامية في النشاط الاقتصادي إلى مرتبة التخطيط الاقتصادي الدقيق، ذلك التخطيط الذي أصبح اليوم مطلباً شرعياً.

٥ - وعلى ضوء هذا التمهيد، نعالج باختصار شديد، موضوع الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، في الفروع التالية:

الفرع الأول: الحرية الاقتصادية والتدخل كل منهما أصل يتوازنان.
الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية والتدخل كل منهما يكمل الآخر ولكل مجاله.

الفرع الثالث: الحرية الاقتصادية والتدخل كل منهما مقيد وليس مطلقاً.
الفرع الرابع: الخلاف حول مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الخامس: التخطيط الاقتصادي.

الفرع الأول

الحرية الاقتصادية والتدخل كل منهما أصل يتوازنان

١ - يقرر الإسلام حرية الأفراد في نشاطهم الاقتصادي، ومن ثم فإنه يعترف لهم بالملكية الخاصة بكافة صورها الاستهلاكية والإنتاجية بما في ذلك العقارات والمصانع والأراضي الزراعية، وذلك بغير حدود إذ إن القيود التي يقرها الإسلام على الملكية الخاصة - على نحو ما سبق إيضاحه - لا تتعلق بتحديد أوضاع حد أعلى لها، وإنما تتعلق بكيفية استعمالها. بل إن الإسلام يتشدد في حماية الملكية الخاصة معلناً أن: (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله

وعرضه^(١). وأن : (من قتل دون ماله فهو شهيد)^(٢). ولعل من أبرز صور هذه الحماية قطعه يد السارق ، وتنظيمه للميراث سواء في صورة أموال استهلك أو إنتاج .

٢ - كذلك على نفس المستوى يقرر الإسلام تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء لمراقبة سلامة المعاملات وشرعية النشاط الاقتصادي عن طريق المحتسب ، أو تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الملكية العامة ومباشرة بعض أوجه النشاط الاقتصادي كلما اقتضى الأمر ذلك ، أو كفالة حد الكفاية لكل مواطن عن طريق مؤسسة الزكاة ، أو حتى التأمين أو نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة كتوسيع المساجد أو الشوارع أو إقامة المرافق العامة ... إلخ .

٣ - وبهنا هنا أن نشير إلى أن الأصل الأول هو الحرية الاقتصادية ، وإن الأصل الثاني هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وأن كلاً منهما يكمل الآخر ولكل مجاله .

الفرع الثاني

الحرية الاقتصادية والتدخل كل منهما يكمل الآخر ولكل مجاله

١ - تحقيقاً للبائع الشخصي وإعمالاً للعواطف الفردية وضماناً لحسن سير المشروع الاقتصادي ، يصير « فرض كفاية » أن يقوم الأفراد بكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يتطلبه المجتمع .

٢ - فإذا عجز الأفراد عن القيام ببعض أوجه هذا النشاط كمد خطوط السكك الحديدية أو إقامة المصانع الثقيلة كالحديد والصلب ، أو إذا أعرض

(١) أخرجه الشيخان البخاري ومسلم .

(٢) أخرجه النسائي .

الأفراد عن القيام ببعض أوجه هذا النشاط التي لا تحقق لهم ربحاً كتعمير الصحاري وإنتاج الأسلحة الحربية، أو إذا قصرُوا في القيام ببعض أوجه النشاط كعدم كفاية المدارس أو المستشفيات الخاصة أو إرهاب مصاريفها، فإنه في مثل هذه الأحوال يصير شرعاً « فرض عين » على الدولة أن تتدخل وأن تقوم بأوجه هذا النشاط .

٣ - ومن الواضح أن هذا التدخل ليس مصادرة أو معارضة أو حتى منافسة لحرية الأفراد أو حقهم في القيام بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وإنما هو للتكامل والتعاون من أجل الصالح العام، بحيث يجب أن يوزن ذلك التدخل في سببه ومداه بقدر ما يتطلبه الصالح العام، دون تعسف أو مساس لحرية الأفراد في القيام بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

الفرع الثالث

الحرية الاقتصادية والتدخل كل منهما مقيد وليس مطلقاً

١ - يضع الإسلام قيوداً عديدة على حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحسب ما يقتضيه الصالح العام . فلا يجوز مثلاً إنتاج الخمر، أو ممارسة الاحتكار، أو كثر المال وحسبه عن الإنتاج والتداول، أو حتى صرفه بغير حق في ترف أو سفه وإلا جاز الحجر على صاحبه ... إلخ، من المفاهيم الإسلامية التي قد لا نجد لها مثيلاً في كافة المذاهب والنظم الاقتصادية الوضعية .

ذلك أنه في ظل أي نظام رأسمالياً كان أو اشتراكياً، إذا حصل المرء على ثروة بالطرق المشروعة بحسب ذلك النظام، فإنه يكون حراً في استعمال ماله كيفما شاء كأن ينفقه كله على شهواته وملذاته . بخلاف الأمر في ظل الاقتصاد الإسلامي، فإنه لا يستطيع أن يصرف ماله على غير مقتضى العقل في ترف أو تبذير وإلا جاز الحجر عليه .

٢ - كذلك فإن حق الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي ليس مطلقاً ، بل هو بدوره مقيد بحسب ما يقتضيه الصالح العام .

فالدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي لا تستطيع أن تنفرد بالقيام بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، بل إن ذلك مشروط بأن يعجز الأفراد عن القيام بذلك النشاط أو يعرضون عنه أو يقصرون فيه ، وذلك على نحو ما سبق بيانه .

٣ - ومن هنا نتبين أن الدولة الإسلامية لا تملك أن تصدر أو تؤمم نشاطاً فردياً مجرد شهوة أو التزام مبدأ التأميم ، بل لا بد أن يثبت انحراف هذا النشاط وإضراره بالصالح العام إذ تدخل الدولة مقيد شرعاً . كما يجب أن ينظر في تمويض أصحابه إذ لا يجوز أكل أموال الناس بالباطل .

الفرع الرابع

الخلاف حول مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

١ - ليس ثمة خلاف بين فقهاء الإسلام عامة والباحثين في الاقتصاد الإسلامي خاصة ، حول مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء كانت مراقبة أو مباشرة لذلك النشاط ، ولكن يثور الخلاف بينهم حول السند الشرعي لهذا الحق ، وحول مدى هذا التدخل وحدوده .

فيرى بعضهم كالأستاذ محمد باقر الصدر^(١) ، أن الأصل التشريعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو قوله تعالى : ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ ، وأنه لا خلاف بين المسلمين أن أولى الأمر هم أصحاب السلطة الشرعية في المجتمع الإسلامي وإن اختلفوا في تعيينهم وتحديد شروطهم وصفاتهم ، وأن لهذه السلطة حق التدخل لحماية المجتمع وتحقيق التوازن

(١) أنظر الأستاذ محمد باقر الصدر ، في كتابه اقتصادنا ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر ببيروت ١٩٦٩ ، ص ٢٦٣ وما بعدها .

الإسلامي فيه . أما عن حدود هذا التدخل فيرى أنه مقيد بدائرة الشرع المقدسة بحيث لا يجوز للدولة أو ولي الأمر أن يبيح الخمر أو يجلل الربا أو يعطل قانون الإرث ؛ أما بالنسبة للتصرفات والأعمال المباحة في الشريعة كإحياء الأرض واستخراج المعادن والتجارة وغيرها من ألوان النشاط الاقتصادي ، فإن لولي الأمر أن يتدخل فيمنع القيام بشيء من تلك التصرفات أو يأمر به وفقاً للمثل الإسلامي للمجتمع .

بينما يرى بعضهم كالأستاذ الدكتور محمد عبدالله العربي^(١) ، أنه بحسب الإسلام المال كله لله تعالى سواء تمثل في سلع حرة أو سلع اقتصادية ، وإن الإنسان هو خليفة الله في أرضه وهو فيا لديه حائز لوديعة أودعها الله بين يديه ، وقد أمره خالقه بالانتفاع بهذا المال للوفاء بمحاجاته وإصلاح معاشه ، على أن يتفق هذا الانتفاع مع مصلحة المجتمع الذي يعيش فيه وأنه محاسب بنص القرآن على ذلك ، بحيث إذ أخل الفرد المالك بمسؤوليات هذه الخلافة وتلك الوديعة حق للدولة أن تتدخل كما في حالة صرفه ماله على غير مقتضى العقل لقوله تعالى : (ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً) ، أو أبقى ماله عاطلاً بغير استثمار يعود بالنفع على ذاته وعلى المجتمع وكان هذا التعطل دون مبرر وطال أمده أكثر من ثلاث سنوات لقول الرسول عليه السلام (ليس لمتحجر حق بعد ثلاث سنوات) . أما عن حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، فيرى الدكتور العربي أن سنة الإسلام في تنظيم المجتمع قد جرت على البدء بفرض تعاليمه بمقتضى العقيدة عن رغبة واختيار ، فإذا صدع لها الأفراد خفت مؤونة الدولة وإذا أحجموا عن تنفيذها بدأ تدخل الدولة ، بحيث لا توجد قاعدة جامدة يتقيد بها ولي الأمر (أي الدولة) في تحديد تدخله لتنفيذ تعاليم الإسلام ، إذ هذا التدخل ينقبض وينبسط تبعاً لمستوى السلوك الخلقي

(١) أنظر الدكتور محمد عبد الله العربي ، الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر ، كتاب مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية الثالث ، أكتوبر ١٩٦٦ ، ص ٢١٤ إلى ٢٢٧ .

السائد في المجتمع ومدى التزامه تلقائياً بتلك التعاليم ، بالإضافة إلى الظروف الاستثنائية التي قد تعرض للمجتمع وتهدد كيانه وتتطلب التوسع في التدخل .

٣ - ونرى أنه من الصعب أن نحدد دليلاً شرعياً معيناً يستند إليه مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، إذ الحاصل أن هذه الأسانيد الشرعية متعددة ومتغايرة ، تبعاً لتعدد وتغاير ما يفرضه الإسلام على الدولة من التزامات على نحو ما سبق أن أوضحناه تفصيلاً في مجالات التنمية والضمان الاجتماعي ومباشرة الدولة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي التي يمجز أو يقصر الأفراد في القيام بها .

أما بخصوص مدى هذا التدخل وحدوده ، فإنه من الصعب أيضاً تحديده ، إذ مرده ظروف الزمان والمكان بحسب ما تقتضيه المصلحة .

٣ - وفي عهد الرسول عليه الصلاة والسلام لم تكن الحاجة تتطلب التوسع في التدخل وذلك لسببين :

أولهما : بساطة الحياة وضمف النشاط الاقتصادي ، إذ كان يقوم وقتئذ على الرعي والتجارة المحدودة .

ثانيهما : قوة الوازع الديني ومراقبة الله في كل تصرف ، وبالتالي سلامة النشاط الاقتصادي وتحقق التكافل الاجتماعي تلقائياً مما كان يفي عن تدخل الدولة . لقد كان كل مسلم يلتزم الصدق في معاملته بل ويتنافس في البحث عن كل عاجز محتاج بكفالاته ابتغاء مرضاة الله ، ولقد كان أثرياء المسلمين يتسابقون تطوعاً في القيام بأخص التزامات الدولة .

٤ - وفي عهد الخليفة أبي بكر الصديق ، ومن بعده الخليفة عمر بن الخطاب ، باتساع الدولة الإسلامية ، وما صاحب ذلك من زيادة الموارد وتنوع النشاط الاقتصادي وتعمقه ، وجدنا تطبيقات عديدة يتوسع بمقتضاها في أعمال حق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي ومن قبيل ذلك :

أ - منع سيدنا عمر بن الخطاب بيع وتجارة اللحوم وأكلها يومين متتالين

من كل أسبوع، وذلك حين قلت اللحوم ولم تعد تكفي جميع الناس في المدينة .
وكان يأتي مجزرة الزبير بن العوام بالبقيع ولم يكن بالمدينة سواها، فإن
رأى من خرج عن هذا المنع ضربه بالدرّة وقال له « هلا طويت بطنك يومين » .
ب - بيع سيدنا عمر السلع المحتكرة جبراً عن محتكرها بثمن المثل،
وتحديده أسعار بعض السلع منعاً للتحكم والإضرار بالناس .

وإذا كان الرسول عليه السلام رفض التسعير بقوله (إن الله هو السعر
القابض الباسط الرازق، وإني لأجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني
بمظلمة في دم ولا مال)^(١)، فذلك حين يكون ثمن السوق الذي تحدده قوى
العرض والطلب عادلاً أي غير محجف بالبائع (عنصر نفقة إنتاج السلعة) أو
المشتري (عنصر منفعة السلعة) . أما إذا صار ثمن السوق مجحفاً بأحد الطرفين،
فإنه يصير لزاماً على الدولة أن تتدخل لقول الرسول عليه السلام (من دخل في
شيء من أسعار المسلمين ليغلبه عليهم، كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن
يقعده بعظم من النار يوم القيامة)^(٢) . على أنه يجب أن يراعى دائماً في تحديد
الأسعار، ألا يلحق ضرراً بالمنتج أو المستهلك، وإلا تحملت الدولة فروق
الأسعار . وهو ما عبر عنه الإمام ابن قيم الجوزية بقوله (وجاع الأمر أن
مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سمر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا
شطط)^(٣) .

ج - تحديد سيدنا عمر بن الخطاب إقطاع الأرض التي لا مالك لها بقدر
تعميرها، بقوله لسيدنا بلال بن الحارث وقد أقطعه الرسول عليه السلام قطعة
أرض (أنظر ما قويت عليه منها فامسكه، وما لم تقو عليه فادفعه إلينا لنقسمه
بين المسلمين) . فلما قال له بلال (لا أفعل شيئاً أقطعنيه رسول الله ﷺ)، قال

(١) أخرجه الترمذي وأبو داود .

(٢) المرجع السابق .

(٣) أنظر ابن القيم الجوزية، في كتابه الطرق الحكيمة .

له عمر (والله لتفعّلن)، وأخذ منه ما عجز عن عمارته وأعاد توزيعه على المسلمين^(١).

د - مصادرة سيدنا عمر كل زيادة غير معقولة في أموال ولاته، بما فيهم سعد بن أبي وقاص بطل القادسية وخال الرسول عليه السلام، وخالد بن الوليد سيف الإسلام، وأبو هريرة صاحب الرسول عليه السلام والمحدث المشهور، وعمر بن العاص فاتح مصر وغيرهم، إذ أخذ نصف أموالهم دون مقابل وضمها إلى بيت المال وذلك لمجرد شبهة إستفادة الوالي من منصبه في تسيير أموره أو مجاملة الرعية له^(٢).

هـ - والأمثلة على ما تقدم عديدة، ولا شك أن دائرة هذا التدخل تتسع أكثر كلما ضعف الوازع الديني أو الخلقي في المجتمع كأن ينحرف الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي لا يبنون سوى الاحتكار أو الاستغلال على النحو الذي قد نشاهده اليوم في بعض مجالات التجارة والصناعة وخدمات التعليم والصحة وغيرها.

الفرع الخامس

التخطيط الاقتصادي

١ - إزاء تطور النشاط الاقتصادي اليوم واتساعه وتعدده وتعمقه، فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يرتفع اليوم إلى مرتبة التخطيط الاقتصادي الدقيق.

(١) أنظر الحراج ليحيى بن آدم ص ٩٣. والأحكام السلطانية للمواردي، مرجع سابق.

(٢) أنظر الدكتور محمد سليمان الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩، الناشر دار الفكر العربي بالقاهرة.

ذلك التخطيط الذي هو من قبيل المصلحة ، وأصبح مطلباً شرعياً باعتباره من قبيل إعداد العدة الذي أمرنا به بقوله تعالى : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾^(١) ، وهو أيضاً من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو قوام المجتمع الإسلامي بقوله تعالى : ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف﴾^(٢) ، وهو في النهاية إذ يرسم خطط المستقبل فترات متتالية وآجال متعاقبة إنما ينفذ ما أثر عن الرسول ﷺ ﴿اعمل لدياك كأنك تمش أبداً﴾ .

٢ - هذا و فرق بين التنبؤ بالغيب وهو منهى عنه ، وبين التخطيط وهو مطلب شرعي . ذلك أن التنبؤ يقوم على اعتبارات شخصية قوامها الحدس والتخمين ، أما التخطيط فيقوم على اعتبارات موضوعية قوامها الأرقام والإحصائيات . فالتخطيط ليس تنبؤاً بالغيب وإنما ، هو وسيلة لضبط الأهداف وتحديد وسائل تحقيقها في أقل فترة ممكنة وبأقل جهد أو تكلفة .
وإنه حيث يوجد التخطيط تكون الجدية والإيجابية والوعي والتقدم ، وحيث ينتفي التخطيط يكون العبث والسلبية والضياع .
والفرق اليوم بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة ، هو فرق التخطيط والمتابعة .

٣ - فالتخطيط أياً كانت صورته ، وأياً كان مداه بحسب ظروف الزمان والمكان هو مطلب شرعي إقتضته المصلحة .

وقد يصل تدخل الدولة الإسلامية في هذا المجال إلى حد التخطيط الاقتصادي الشامل . ولا يعني ذلك مصادرة حق الأفراد الأصيل في الإسلام بشأن حرية النشاط الاقتصادي وقيام الأفراد بمختلف المشروعات الإنتاجية ،

(١) سورة الأنفال ، الآية رقم ٦٠ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٠٤ .

ذلك لأن التخطيط الشامل لا ينفي نشاط الفرد أو وجود القطاع الخاص ،
وإنما التنسيق بين نشاط الفرد والدولة والاستمارة بالقطاع الخاص وفقاً للخطة
المرسومة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وهو ما يتطلبه الإسلام .

فهرس الآيات القرآنية بحسب ترتيب ورودها

صفحة

- ١ - وان أحكم بينهم بما أنزل الله، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق (المائدة ٤٩) هـ
- ٢ - ثم جعلناك على شريعة من الأمر، فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون (الجاثية ١٨) هـ
- ٣ - وإن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله (الانعام ١٥٣) هـ
- ٤ - فمن اتبع هداي، فلا يضل ولا يشقى (طه ١٠٤) هـ
- ٥ - وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر (الكهف ١٨) هـ
- ٦ - والله ما في السموات والأرض (النجم ٣١) ١٩ و ١٣٤
- ٧ - وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه (الحديد ٧) ١٩ و ١٣٥ و ١٤٦
- ٨ - وآتوهم من مال الله الذي آتاكم (النور ٣٣) ٢٠ و ١٣٦ و ١٤٢
- ٩ - أرايت الذي يكتب بالبد، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين (الماعون ١ - ٣) ٢٠ و ٩٩ و ١٦١ و ١٦٧
- ١٠ - في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم (المارج ٢٤، ٢٥) ٢٠
- ١١ - كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم (الحشر ٧) ٢٠ و ١٣١ و ١٣٧ و ١٨٤ و ١٥٨ و ١٤٤ و ١٩٧
- ١٢ - للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن (النساء ٣٢) ٢٠ و ١٢٩ و ١٤٣

- ١٣ - والبارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، جزاء بما
كسبا نكالا من الله (المائدة ٣٨) ٢١ و ١٣٧
- ١٤ - لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
(البقرة ١٨٨ والنساء ٢٩) ٢١ و ١٣٥
- ١٥ - واحل الله البيع وحرم الربا (البقرة ٢٧٥) ٢١
- ١٦ - هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها (هود ٦١) ٢١ و ٨٤ و ٩٥
١٠٦ و ١٢١ و ٢٠٤
- ١٧ - إني جاعل في الأرض خليفة (البقرة ٣٠) ٢١ و ٨٤ و ٩٥
١٠٦ و ٢٠٤
- ١٨ - وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً
منه (الجمانية ١٣) ٢١ و ١٠٧ و ٢٠٤
- ١٩ - فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله
واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون (الجمعة ١٠) ٢١ و ١٠٧
- ٢٠ - ان المبذرين كانوا من اخوان الشياطين
وكان الشيطان لربه كفوراً (الاسراء ٢٧) ٢٢ و ١٠٥ و ١١٦
- ٢١ - ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل
الله لكم قياماً (النساء ٥) ٢٢ و ١١٦ و ١٣٦ و ٢٠٦
- ٢٢ - واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا
مجرمين (هود ١١٦) ٢٢ و ١٠٥ و ٢٠٦
- ٢٣ - لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه،
تنزيل من حكيم حميد (فصلت ٥) ٢٢ و ٢٧
- ٢٤ - سنة الله التي قد خلت من قبل، ولن تجد لسنة الله
تبديلاً (الفتح ٢٣) ٦٥
- ٢٥ - وتلك الأيام نداؤها بين الناس (آل عمران ١٤٠) ٦٥
- ٢٦ - لا تظلمون ولا تظلمون (البقرة ٢٧٩) ٨٢
- ٢٧ - ومن كان في هذه أعمى، فهو في الآخرة أعمى
وأضل سبيلاً (الاسراء ٧٢) ٨٢ و ٩٦ و ١٠٦
٢٠٥

- ٢٨ - ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون (الروم ٣٠) ٨٨
- ٢٩ - فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف (قريش ٣ و٤) ٩٩
- ٣٠ - رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري (طه ٢٥ و٢٦) ٩٩
- ٣١ - كي نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا (طه ٣٣ و٣٤) ٩٩
- ٣٢ - وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون (التوبة ١٠٥) ١٠٠ و١٠٧
- ٣٣ - اعدلوا هو أقرب للتقوى (المائدة ٨) ١٠١ و١٨٢ و٢٠٤
- ٣٤ - اعملوا آل داود شكرا (سبا ١٥) ١٠١
- ٣٥ - لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس ، ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله سوف نؤتيه أجراً عظيماً (النساء ١١٤) ١٠١ و٢٠٥
- ٣٦ - والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ، فيشرهم بمذاب أليم ، يوم يجمي عليها في نار جهنم فتكوي بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم فنوفوا ما كنتم تكنزون (التوبة ٣٤ و٣٥) ١٠٥ و٢٠٦
- ٣٧ - يا أيها الانسان انك كادح إلى ربك كدحاً فملاقه (الانشقاق ٦) ١٠٥
- ٣٨ - ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش (الأعراف ١٠) ١٠٧
- ٣٩ - ويستجيب الذين آمنوا وعلوا الصالحات ويزيدهم من فضله (الشورى ٢٦) ١٠٨
- ٤٠ - وآخرون يضرئون في الأرض يبتغون فضل الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله (المزمل ٢٠) ١٠٨
- ٤١ - وشاورهم في الأمر (آل عمران ١٥٩) ١١٠
- ٤٢ - وامرهم شورى بينهم (الشورى ١٣٨) ١١٠
- ٤٣ - كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف

- ويتنهون عن المنكر (آل عمران ١١٠) ١١٠
- ٤٤ - واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا
(آل عمران ١٠٣) ١١١
- ٤٥ - واعدوا لهم ما استطعتم من قوة (الانفال ٦٠) ١١١ و ١١٦ و ٢١٨
- ٤٦ - ولتسألن عما كنتم تعملون (النحل ٩٣) ١١١
- ٤٧ - إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً (الكهف ٣٠) ١١٢
- ٤٨ - قل هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون (الزمر ٩) ١١٢
- ٤٩ - والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان
بين ذلك قواماً (الفرقان ٦٧) ١١٦
- ٥٠ - وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى
التهلكة (البقرة ١٩٥) ١١٦ و ١٤٥ و ٢٠٧
- ٥١ - وبشر معطلة وقصر مشيد (الحج ٤٥) ١١٨
- ٥٢ - وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم
والعدوان (المائدة ٢) ١٢٤ و ١٦٥
- ٥٣ - والله العزة ولرسوله وللمؤمنين (المنافقون ٨) ١٢٤
- ٥٤ - ولا تعبدوا إن الله لا يحب الممتنعين (البقرة ١٩٠) ١٣٠
- ٥٥ - والله ملك السموات والأرض وما فيهن (المائدة ١٢٠) ١٣٥
- ٥٦ - يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم (المنافقون ٩) ١٣٥
- ٥٧ - ما أغنى عنه ماله وما كسب (المسد ٢) ١٣٥
- ٥٨ - وفي أموالهم حق للسائل والمحروم (الذاريات ١٩) ١٣٥ و ١٤٢ و ١٦١
- ٥٩ - والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون (المؤمنون ٨) ١٣٥
- ٦٠ - ولتسألن يومئذ عن النعم (التكاثر ٨) ١٣٥
- ٦١ - فمن اضطر غير باغ ولا عاد
فلا إثم عليه (البقرة ١٧٣) ١٣٨

- ٦٢ - تلك حدود الله ، ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين (النساء ١٣ و١٤) ١٣٩
- ٦٣ - وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل (الاسراء ٢٦) ١٤٢
- ٦٤ - نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفقنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً (الزخرف ٣٢) ١٤٣ و١٩٤
- ٦٥ - والله فضل بعضكم على بعض في الرزق (النحل ٧١) ١٤٣ و١٩٤
- ٦٦ - ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون (الاحقاف ١٩) ١٤٣ و١٩٤
- ٦٧ - وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً عظيماً درجات منه ومغفرة ورحمة (النساء ٩٤ و٩٥) ١٤٣ و١٩٤
- ٦٨ - وإن ليس للانسان الا ما سعى ، وإن سعيه سوف يرى ، ثم يجزاه الجزاء الأوفى (التجم ٣٩ - ٤١) ١٤٣ و١٩٤
- ٦٩ - وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (البقرة ٨٣) ١٤٥
- ٧٠ - ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبیین ، وآتى المال على حبه ذوى القربى والیتامى والمساکین وابن السبيل والسائلین وفي الرقاب ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة (البقرة ١٧٧) ١٤٥ و١٦٧
- ٧١ - وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية (إبراهيم ٣١) ١٤٦
- ٨١ - يسألونك ماذا ينفقون ، قل انفقوا (البقرة ٢١٩) ١٤٦ و١٦٨ و٢٠٦
- ٨٢ - واعلموا انما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذی القربى والیتامى والمساکین وابن السبيل (الانفال ٤١) ١٥٤
- ٨٣ - انما الصدقات للفقراء والمساکین (التوبة ٦٠) ١٦١

- ٨٤ - وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين
حنفاء ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وذلك
دين القيمة (البينة ٤) ١٦١
- ٨٥ - إنا المؤمنون أخوة (الحجرات ١٠) ١٦٥
- ٨٦ - وكذلك جعلناكم أمة وسطا (البقرة ١٤٣) ١٨٢
- ٨٧ - يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى
وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن
أكرمكم عند الله أتقاكم (الحجرات ١٣) ١٩٤ و ٢٠٣
- ٨٨ - وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ، ما
أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون ، إن
الله هو الرزاق ذو القوة المتين (الذاريات ٦١) ٢٠٤
- ٨٩ - إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك
هم خير البرية (البينة ٧) ٢٠٤
- ٩٠ - لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات (البقرة ١٤٨) ٢٠٥
- ٩١ - الذين تتوفاهم الملائكة طيبين ، يقولون سلام عليكم ،
ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون (النحل ٣٢) ٢٠٥
- ٩٢ - ولا تحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله هو خيراً لهم بل هو
شر ، سيطوفون ما يخلوا به يوم القيامة (آل عمران ١٨٠) ٢٠٧
- ٩٣ - ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون (إبراهيم ١٠٤) ٢١٨

فهرس الأحاديث النبوية بحسب ترتيب ورودها

صفحة

- ١ - من ترك كلاً، فليأتني فأنا مولاہ (الحاكم) ٢٠ و ١٤٢
- ٢ - من ترك ديناً أو ضياعاً، فإلى وعلى (البخارى ومسلم) ٢٠ و ١٤٢ و ١٦١
- ٣ - تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم (البخارى ومسلم) ٢٠ و ١٩٤ و ١٩٨
- ٤ - كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه (البخارى ومسلم) ٢١ و ١٢٧ و ٢١١
- ٥ - من قتل دون ماله فهو شهيد (النسائي) ٢١ و ١٢٧ و ٢١١
- ٦ - من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطيء (مسلم وأبو داود والترمذى) ٢١
- ٧ - إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة، فاستطاع ألا تقوم حتى يفرسها، فليفرسها فله بذلك أجر (البخارى وأحمد بن حنبل) ٢٢ و ١٠٦
- ٨ - اختلاف علماء أمتي رحمة (السيوطى) ٢٨
- ٩ - من كان له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه ولا يكرها، وفي رواية أخرى (ولا يؤاجرها إياه) - أبو داود ٣٨ و ١٥٨ و ١٦٨
- ١٠ - لا ضرر ولا ضرار (مسند الأيام أحمد بن حنبل) ٨٢
- ١١ - إن قوماً ركبوا سفينة فأقسموا وصار لكل منهم موضع، فنفر رجل منهم موضعه بفأس فقالوا له ماذا تصنع؟ قال هذا مكاني أصنع فيه ما أشاء، فان أخذوا على يده غيا ونجوا، وإن تركوه هلك وهلكوا (البخارى والترمذى) ٨٢
- ١٢ - لا تقولوا هذا، فإنه إن كان خرج يسمى على ولده صفاراً.

- فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها
 فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة
 فهو في سبيل الشيطان (السيوطي) ٨٥
- ١٣ - من جمع ديناراً أو تبرا أو فضة ولا ينفعه في سبيل
 الله، فهو كنز يكون به يوم القيامة (السيوطي) ١٠٥
- ١٤ - ما من مسلم يفرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه
 طير أو بهيمة، إلا كان له به صدقة (البخاري ومسلم) ١٠٦
- ١٥ - اعملوا فكل ميسر لما خلق له (البخاري ومسلم) ١٠٧
- ١٦ - من أمسى كالاً من عمل يده، أمسى مغفوراً
 له يوم القيامة (الطبراني) ١٠٨
- ١٧ - قبل الرسول بدأ ورمت من كثرة العمل، وقال
 هذه يد مجبها الله ورسوله (مسند الامام زيد) ١٠٨
- ١٨ - ذكر للرسول عليه السلام رجل كثير العبادة، فسأل من
 يقوم به، قالوا أخوه، قال: أخوه أعبد منه (السيوطي) ... ١٠٨
- ١٩ - أراد أحد الصحابة الخلوة والاعتكاف لذكر الله،
 فقال له الرسول عليه السلام: لا تفعل فإن مقام
 أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته
 ستين عاماً (الحاكم) ١٠٨
- ٢٠ - لكل أمة سياحة، وسياحة أمتي الجهاد في
 سبيل الله (الحاكم) ١٠٨
- ٢١ - إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه (البيهقي) ١١٢ و ٢٠٣
- ٢٢ - قليل العمل مع العلم كثير، وكثيره
 مع الجهل قليل (السيوطي) ١١٢
- ٢٣ - تفكر ساعة خير من عبادة سنة (السيوطي) ١١٢
- ٢٤ - مداد العلماء أحب إلى الله من
 دماء الشهداء (السيوطي) ١١٢
- ٢٥ - من أخذ من الدنيا أكثر من حاجته، أخذ حتفه
 وهو لا يشعر (السيوطي) ١١٦

- ٢٦ - لا يحل مال امرؤ مسلم إلا بطيب نفسه (أحمد بن حنبل والحاكم والدارقطني) ١٢٧
- ٢٧ - إذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد (أبو داود) ١٢٨ و ١٤٠
- ٢٨ - من احتكر حكرة يريد أن يظلي بها على المسلمين فهو خاطيء (مسلم) ١٢٩
- ٢٩ - من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليظليه عليهم كان حقاً على الله أن يقمعه بعظم من النار (أبو داود والترمذي) ٢١٦ و ١٢٩
- ٣٠ - الجالب مرزوق والمحتكر ملمون (مسلم) ١٢٩
- ٣١ - ابشروا فان الجالب إلى سوقنا كالمجاهد في سبيل الله، وان المحتكر في سوقنا كاللحد في كتاب الله (أبو داود) ١٢٩
- ٣٢ - لا بأس بالفني لمن إتقى (الحاكم) ١٣١ و ١٤٣
- و ١٧٢ و ١٩٤
- ٣٣ - المال مال الله، والفقراء عيال الله، والأغنياء وكلاء الله على عياله (البخاري) ١٣٥
- ٣٤ - كل شيء فضل عن ظل بيت وكسرة خبز وثوب يوارى ابن آدم، فليس لابن آدم فيه حق (الطبراني) ١٣٥
- ٣٥ - يقول العبد مالي مالي، وإنما له من ماله ثلاث: ما أكل فأفنى، أو لبس فأبلى، أو تصدق فأبى، وما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركة (مسلم) ١٣٥
- ٣٦ - إنما أهلك الذين من قبلكم إنهم كانوا إذا سرق القوي تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد، وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ١٣٧
- ٣٧ - أيا أهل عرصة أصبح فيهم أمرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله (أحمد بن حنبل) ١٤٠ و ١٦٧
- ٣٨ - إن في المال حقاً سوى الزكاة (الترمذي) ١٤٥

- صفحة
- ٣٩ - عادى الأرض الله ورسوله ثم هي لكم ١٤٨
- ٤٠ - الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلا والنار .
وفي حديث آخر : والملح وما يقاس عليه .
وفي رواية أخرى : الماء لا يحمل منعه والملح لا يحمل منعه .
- وفي حديث آخر : لا تمنعوا كلاً ولا ماء ولا ناراً ١٤٩
- ٤١ - إن شئت حبست أصلها وتصدقت بشمرتها (البخارى) ١٥٢
- ٤٢ - المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً
(البخارى ومسلم) ١٦٥
- ٤٣ - مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم كمثل الجسد إذا
اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى
(البخارى ومسلم) ١٦٥
- ٤٤ - والله لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب
لنفسه (البخارى ومسلم) ١٦٥
- ٤٥ - ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره جائع إلى
جنبه وهو يعلم (الطبراني والبيهقي) ١٦٧
- ٤٦ - إن الأشمرين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام
عيالهم في المدينة ، حملوا ما كان عندهم في ثوب
واحد ثم اقتسموه بينهم في إثاء واحد ، فهم
مني وأنا منهم (البخارى ومسلم) ١٦٨
- ٤٧ - إياكم والغلو فإنا أهلك من كان قبلكم
الغلو (مسند الأيام أحمد) ١٨٢
- ٤٨ - الخلق كلهم عيال الله ، وأحبهم إليه
أنفعهم لمياله (البخارى) ١٩٤ و ٢٠٥
- ٥٩ - الناس سواسية كأسنان المشط ، لا فضل لعربي على
عجمي إلا بالتقوى (البخارى ومسلم) ٢٠٣
- ٦٠ - سئل الرسول ﷺ عن أحسن عباد الله فقال عليه السلام :
أحسنهم أخلاقاً (الطبراني) ٢٠٣
- ٦١ - العمل عبادة (حديث مشهور) ٢٠٤

- ٦٢ - ما عبد الله بمثل عمل صالح (السيوطي والطبراني) ٢٠٤
- ٦٣ - إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ، ولكنه ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم (مسلم) ٢٠٤
- ٦٤ - إبتغوني في ضعفائكم ، إنما تنصرون وترزقون بضعفائكم (حديث قدسي) ٢٠٥
- ٦٥ - الإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل (الدليمي) ٢٠٥
- ٦٦ - رهبانية الاسلام الجهاد في سبيل الله (حديث مشهور) ٢٠٥
- ٦٧ - يا ابن آدم أن تبذل الفضل خير لك وأن تمسكه شر لك (البخارى ومسلم) ٢٠٧
- ٦٨ - السخي قريب من الله ، قريب من الناس ، قريب من الجنة ، والبخيل بعيد عن الله ، بعيد عن الناس ، بعيد عن الجنة . ولجاهل سخي أحب إلى الله من عابد بخيل (الترمذي) ٢٠٧
- ٦٩ - إن الله هو المسمر القابض الرازق ، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا في مال (الترمذي وأبو داود) ٢١٦

فهرس المراجع المباشرة بحسب ترتيب ورودها**

صفحة

- ١ - القرآن الكريم ٦٣ و ٢
- ٢ - الأحاديث النبوية ١٥٨ و ٢٨ و ٧
- ٣ - مشكلة تخلف العالم الاسلامي ، للدكتور محمد شوقي الفنجري ،
مجلة القانون والاقتصاد بجامعة القاهرة في الفترة من سنة
١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧٢ ١٩٣ و ٨ و ١٣ و ٣٥
٤ - فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ، طبعة المملكة
العربية السعودية ١٧٠ و ١٧٢ و ١٨١
٥ - المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي : للدكتور محمد شوقي الفنجري ،
طبعة سنة ١٩٧٢ ، لناشره دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٩ و ٢٠٣
٦ - بحوث أسبوع الفقه الإسلامي العالمي الأول ، المنعقد
في باريس في شهر يولييه ١٩٥١ ٩
٧ - محاضرات الاقتصاد الإسلامي لطلبة كلية العلوم
الادارية بجامعة الرياض ، للدكتور محمد شوقي الفخري

** بخصوص المراجع غير المباشرة ، أشرنا الى الكثير منها ، سواء القديمة بالصفحات من ٥٥ الى ٦١ ، أم الحديثة بالصفحات من ٦٦ الى ٧٨ .

المذهب الاقتصادي في الاسلام

صفحة

- لنشره ١٩٧٩ مؤسسة الأنوار بالرياض ١٣ و ١٨١
- ٨ - أهمية الاقتصاد الإسلامي ، للدكتور محمد شوقي
المنجري ، كتاب مؤتمر علماء المسلمين السابع المنعقد
بالقاهرة في سبتمبر سنة ١٩٧٢ . لنشره مجمع البحوث
الإسلامي بالأزهر الشريف ١٦
- ٩ - اقتصادنا ، للأستاذ محمد باقر الصدر ، الطبعة الثالثة
سنة ١٩٦٩ ، لنشره دار الفكر ببيروت ١٩ و ٢٦ و ٢١٣
- ١٠ - الاقتصاد الإسلامي وتطبيقه على المجتمع المعاصر ،
للدكتور محمد عبد الله العربي ، مطبوعات الإدارة العامة
للتقافة الإسلامية بالأزهر الشريف
سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م ١٩ و ٢١٤
- ١١ - RODINSON (M), «La Revolution Economique
Moderne et l'Islam», Revue Patisans, N. 25
Janvier 1966. ٢٦
- ١٢ - ملكية الأراضي في الإسلام ، للدكتور
محمد عبد الجواد ، طبعة سنة ١٩٧٢ ،
لنشره المطبعة العالمية بالقاهرة ٢٨ و ١٥١ و ١٥٤
- ١٣ - النظام الاقتصادي في عهد عمر بن الخطاب ، للدكتور
أحمد الشافعي ، رسالة دكتوراه بكلية الشريعة بجامعة
الأزهر في مارس ١٩٧٢ ٢٨
- ١٤ - نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي ، للدكتور رفعت
العوضي ، رسالة ماجستير بكلية التجارة بجامعة
الأزهر في يونيو سنة ١٩٧٢ ، لنشره مجمع البحوث
الإسلامية بمسحخة الأزهر الشريف ٢٨ و ٧٢ و ١٩٣
- ١٥ - الفكر الاقتصادي العربي ، للدكتور محمد صالح ، مجلة
القانون والاقتصاد بجامعة القاهرة السنة الثانية
١٩٣٢ والسنة الثالثة ١٩٣٣ ٢٩ و ٦١
- ١٦ - ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية ، للدكتور محمد شوقي

- الفنجرى . طبعة ١٩٧٨ ، لناشره
مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ٣١ و ٣٥ و ٧٠ و ٨٣
٨٥ و ١٠٠ و ١٦٢
٢٠٠ و ٢٠٤ و ٣٨
- ١٧ - فقه الزكاة ، للدكتور يوسف القرضاوى ، الطبعة الثالثة
١٩٧٦/١٣٩٦ ، لناشره مؤسسة الرسالة ببيروت ٣٨
- ١٨ - المحلى ، للإمام ابن حزم ، طبعة ١٩٦٨ ، لناشره
الاتحاد العربى للطباعة بالقاهرة ٣٨ و ١٤٠ و ١٤٢
١٦٩ و ١٧١
- ١٩ - الملكية الفردية وتحديداتها فى الإسلام ، للشيخ على الحنيف ،
كتاب مؤتمر علماء المسلمين الأول ١٩٦٤ ، لناشره مجمع
البحوث الإسلامية بمشيخة الأزهر ٣٨ و ١٤٩ و ١٥٦
- ٢٠ - أصول الاقتصاد ، للدكتور محمد حلمى مراد ، طبعة ١٩٦١ ،
لناشره مطبعة نهضة مصر ٤٧ و ٥٠
- ٢١ - علم الاقتصاد ، للدكتور صلاح الدين نامق ، طبعة
سنة ١٩٦٩ ، لناشره دار النهضة العربية بالقاهرة ٤٨ و ١٨٨
- ٢٢ - تطور النظام الاقتصادى ، للدكتور زكريا أحمد نصر ،
الطبعة الثانية ١٩٦٥ ، لناشره دار النهضة العربية
بالقاهرة ٥٠ و ٢٠١
- ٢٣ - لمحات فى المكتبة والبحث والمصادر ، للدكتور عجاج
الخطيب ، الطبعة الثالثة ١٩٧١ ، المطبعة العلمية
بدمشق ٥٦
- ٢٤ - حق الفقراء فى أموال الأغنياء لدى ابن حزم ،
للدكتور إبراهيم اللبان ، كتاب مؤتمر علماء المسلمين
الأول ١٩٦٤ ، لناشره مجمع البحوث الإسلامى بمشيخة الأزهر ٥٩
- ٢٥ - المبادئ الاقتصادية فى الإسلام والبناء الاقتصادى
للدولة الإسلامية للدكتور على عبد الرسول ، طبعة
١٩٦٨ ، لناشره دار الفكر العربى بالقاهرة ٦٠ و ١٩٨

- ٢٦ - المذاهب والنظم الاقتصادية، للدكتور محمد حلمي مراد ،
طبعة ١٩٥٢ ، لناشره مطبعة نهضة مصر ٦٢
- ٢٧ - النظم الاقتصادية، للدكتور زكي محمود شبانه،
طبعة ١٩٦٢ ٦٢
- ٢٨ - أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامي، للشيخ عبد الوهاب
خلاف، الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٧ ٦٣
- ٢٩ - الإسلام والضمان الاجتماعي، للدكتور محمد شوقي
الفنجري، طبعة سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م، لناشره دار
ثقيف للنشر والتأليف بالرياض والطائف ٦٩ و ١٤٥ و ١٦٣
و ١٧٧ و ١٩٣
- ٣٠ - الاقتصاد الإسلامي - بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول
للاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م
لناشره المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي مجده ٧٠
- ٣١ - ثبت مراجع معاصرة في الاقتصاد الإسلامي، للدكتور
نجاة الله صديقي، طبعة ١٤٠٠ / ١٩٨٠ ، لناشره
المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي مجده ٧١
- ٣٢ - الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، صدر
منها حتى الآن سنة ١٩٨١ ثلاثة مجلدات، لناشره
الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية مجده ٧٢
- ٣٣ - الإسلام والتنمية الاقتصادية، للأستاذ شوقي دنيا،
رسالة ماجستير، لناشره دار الفكر العربي بالقاهرة،
طبعة سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ٧٢
- ٣٤ - المنهج الإسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية، للدكتور
يوسف إبراهيم يوسف، رسالة دكتوراه بكلية التجارة
بجامعة الأزهر في مارس ١٩٨٠ ٧٢ و ١١٤
- ٣٥ - السوق الإسلامية المشتركة، للدكتور محمود محمد بابلي،
طبعة سنة ١٩٧٦ ، مطبعة المدينة بالرياض ٧٢
- ٣٥ م - التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، طبعة

- سنة ١٩٨٠ ، لناشره الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ٧٢
- ٣٦ - الإسلام والمشكلة الاقتصادية ، للدكتور محمد شوقي
الفنجري ، طبعة ١٩٧٨ ، لناشره مكتبة الأنجلو
المصرية بالقاهرة ٩٨ و ١٠١ و ١٠٢
١٣١ و ١٣٧ و ١٣٩
١٦٠ و ١٦٣ و ١٦٩
١٨١ و ١٩٣ و ١٩٦
- ٣٧ - عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة ،
للدكتور سليمان الطماوي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩ ،
لناشره دار الفكر العربي بالقاهرة ١٠٩ و ١٦٨
٢١٧ و ٢٠٠
- ٣٨ - نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، للدكتور إسماعيل
صبري عبد الله ، طبعة ١٩٧٦ لناشره الهيئة العامة
المصرية للكتاب ١١٣ و ١١٤
- ٣٩ - موضوعات اقتصادية معاصرة ، للدكتور علي بن طلال الجهني ،
طبعة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، لناشره دار تهامة بالرياض ١١٤
- ٤٠ - عبقرية عمر ، للأستاذ عباس محمود العقاد ، طبعة
دار المعارف بالقاهرة ١١٦ و ١١٧
- ٤١ - كتاب مؤتمر علماء المسلمين الأول سنة ١٩٦٤ ، لناشره
مجمع البحوث الإسلامية بمشيخة الأزهر الشريف ١٢٨
- ٤٢ - المجتمع الإسلامي ، للشيخ محمد أبو زهرة ، لناشره
دار الفكر العربي بالقاهرة ١٢٨
- ٤٣ - سيرة عمر بن الخطاب ، لابن الجوزي ، لناشره
المطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة ١٢٨ و ١٤٠
١٧٢ و ١٩٢
١٩٩ و ٢٠٠

المذهب الاقتصادي في الاسلام

صفحة

- ٤٤ - تفسير الكشف ، للإمام الزمخشري ١٣٨
- ٤٥ - تفسير مفاتيح الغيب ، للإمام الرازي ١٣٨
- ٤٦ - طبقات ابن سعد ، طبعة بيروت ١٤٠
- ١٤٥ و ١٩٢
- ٤٧ - أبو ذر الغفاري ، الأستاذ عبد الحميد جودة السحار ،
الطبعة الثامنة ، لناشره مكتبة مصر بالقاهرة ١٤٠ و ١٦٨
- ٤٨ - الفلاحة والمفلوكون ، للفقير الاقتصادي أحمد بن
علي الدلجي ، طبعة سنة ١٣٢٢ ، لناشره
مكتبة ومطبعة الشعب بالقاهرة ١٤٠
- ٤٩ - الخراج لأبي يوسف ، طبعة سنة ١٣٤٦ هـ ، لناشره
المطبعة السلفية بالقاهرة ١٤١
- ١٥٤ و ١٥٥
- ٥٠ - الأموال لأبي عبيد ، طبعة سنة ١٩٦٨ ، لناشره
مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٤١ و ١٩٩
- ٥١ - فتوح البلدان ، للإمام البلاذري ١٤١
- ٥٢ - الأحكام السلطانية ، للإمام الماوردي ، طبعة
سنة ١٩٦٦ ، لناشره مصطفى الباني الحلبي بالقاهرة ١٤٢ و ١٥٤
- ١٦٩ و ٢١٧
- ٥٣ - تفسير القرآن ، للإمام الطبري ، طبعة دار
المعارف للنشر بالقاهرة ١٤٥
- ٥٤ - الجامع لأحكام القرآن ، للإمام القرطبي ، طبعة
دار الشعب للنشر بالقاهرة ١٤٥
- ٥٥ - المغنى ، للإمام ابن قدامة الحنبلي ، طبعة القاهرة ١٤٥
- ٥٦ - اشتراكية الإسلام ، للدكتور مصطفى السباعي ،
طبعة سنة ١٩٦٥ ، لناشره الدار القومية
للطباعة والنشر بالقاهرة ١٤٩
- ٥٧ - التكامل الاقتصادي في الإسلام ، للدكتور علي عبد الواحد
وافي ، ضمن بحوث كتاب مؤتمر علماء المسلمين السادس سنة ١٩٧١ ،

- ١٤٩ ناشره مجمع البحوث الإسلامية بمشيخة الأزهر
- ٥٨ - قيود الملكية للمصلحة العامة في الشريعة الإسلامية، للدكتور جميل الشرقاوي، ضمن بحوث أسبوع الفقه الإسلامي المنعقد بالرياض في نوفمبر سنة ١٩٧٧ ١٥٠
- ٥٩ - الدرر السنية في الأجوبة النجدية، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥ هـ ناشره دار الافتاء بالرياض ١٥٣
- ٦٠ - رد المختار على الدر المختار على متن تنوير الأبصار، المعروف بمحاشية ابن عابدين ١٥٥
- ٦١ - الإسلام والتأمين - التعاون لا الاستغلال أساس عقد التأمين الإسلامي، للدكتور محمد شوقي الفنجرى، طبعة ١٩٧٩، ناشره عالم الكتب بالقاهرة والرياض ١٦٤
- ٦٢ - السياسة الشرعية، للإمام ابن تيمية، طبعة سنة ١٣٨٧ هـ، ناشره المطبعة السلفية بالقاهرة ١٦٦
- ٦٣ - المبسوط، للإمام السرخسي، طبعة سنة ١٣٢٤ هـ، ناشره مطبعة دار السعادة بالقاهرة ١٦٩
- ٦٤ - الموافقات، للإمام الشاطبي، طبعة سنة ١٣٤١، ناشره المطبعة السلفية بالقاهرة ١٦٩
- ٦٥ - Les Démocraties Soviétiques et Populaires, Vedel (George), Ed. Cours De Droit, Paris 1964 ١٨٦
- ٦٦ - دروس في الاشتراكية العربية، للدكتور علي البارودي، طبعة منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٦٦ ١٨٦
- ٦٧ - أسس علم الاقتصاد الاشتراكي، للدكتور صلاح الدين نامق، الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٦، دار المعارف بالقاهرة ١٨٨
- ٦٨ - الاقتصاد الإسلامي مذهباً ونظاماً، للدكتور إبراهيم توفيق الطحاوي، رسالة دكتوراه سنة ١٩٧٢، ناشره مجمع البحوث الإسلامية بمشيخة الأزهر ١٩٠

- One Hundred Counties, Two Billion - ٦٩
People, Mchnamare (Robert),
Praeger Publishers, iv. Y. 1973
Distribution with Growth, - ٧٠
Chenery Hollis et al, World
Bank Research, Press 1974.
١٩٦
٧١ - الفاروق عمر ، للدكتور محمد حسنين هيكل ، لناشره
٧٠ دار المعارف بالقاهرة
٧٢ - الموارد المالية في الإسلام ، للدكتور إبراهيم فؤاد
علي ، الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٢ ، لناشره
٢٠٠ مكتبة الأنجلو المصرية
٧٣ - الأخلاق عند الامام الغزالي ، للدكتور زكي مبارك ،
٢٠٣ طبعة دار الشعب بالقاهرة سنة ١٩٧١
٧٤ - تفسير الكشاف ، للامام الزمخشري ٢٠٧
٧٥ - الطرق الحكمية ، لابن القيم الجوزية ٢١٧

فهرس الموضوعات

صفحة

٥ قرآن كرم
٧ الاهداء
	تقديم محالي الدكتور منصور إبراهيم التركي
٩ استاذ الاقتصاد ومدير جامعة الرياض
	تمهيد
١٣	١ - هذه السلسلة
١٦	٢ - هذا الكتاب
١٨	٣ - تصويب إتجاه
٢٠	٤ - أساس دراستنا
٢١	٥ - خطة الكتاب

الفصل الأول

٢٣	منشأ ، ومفهوم ، ومنهج الاقتصاد الإسلامي
٢٦	المطلب الأول : منشأ الاقتصاد الإسلامي
٢٦	الفرع الأول : الإسلام عقيدة وشريعة
٢٧	الفرع الثاني : الاقتصاد الإسلامي قديم قدم الإسلام
٢٧	الفرع الثالث : حداثة مادة الاقتصاد الإسلامي
٣٠	المطلب الثاني : ماهية الاقتصاد الإسلامي
٣٠	الفرع الأول : الاقتصاد الإسلامي مذهب ونظام
٣١	أولاً : الوجه الثابت

٣٥ ثانياً: الوجه المتغير
٣٧ الفرع الثاني: بين المذهبية والتطبيقات
٣٨ ● ليس في الإسلام سوى مذهب إقتصادي واحد
 ● ولكن في الإسلام تطبيقات إقتصادية متعددة
٣٩ في صورة نظم أو نظريات
٤٣ الفرع الثالث: إغفال تطبيق الاقتصاد الإسلامي
٤٦ المطلب الثالث: منهج الاقتصاد الإسلامي
٤٦ الفرع الأول: طابع الدراسات الاقتصادية الإسلامية
٤٨ الفرع الثاني: دور الباحث في الاقتصاد الإسلامي
٥١ الفرع الثالث: أزمة الاقتصاد الإسلامي والسبيل إلى إحيائه

الفصل الثاني

٥٥	تطور الدراسات الاقتصادية الإسلامية
٥٨	المطلب الأول: تطور الدراسات الاقتصادية
٥٩ الفرع الأول: الاقتصاد كفكر
٥٩ ١ - آراء اقتصادية متفرقة
٥٩ ٢ - أفكار اقتصادية غير متأسكة
٥٩ ٣ - أفكار اقتصادية متميزة
٦٠ الفرع الثاني: الاقتصاد كعلم
٦٠ ١ - حداثة علم الاقتصاد
٦١ ٢ - طابع علم الاقتصاد
٦١ الفرع الثالث: الاقتصاد كمذهب
٦١ ١ - الاتجاه الجديد للدراسات الاقتصادية
٦٢ ٢ - طابع المذهب الاقتصادي
٦٣ ٣ - اختيار المذهب الاقتصادي لا يتم اعتباطاً

- الفرع الرابع : الاقتصاد كنظام تطبيقي لأحد المذاهب ٦٣
 ١ - تعدد النظم الاقتصادية ٦٣
 ٢ - الخلاف بين النظم الاقتصادية ٦٤

المطلب الثاني: تطور دراسة الاقتصاد الإسلامي

- وأهم مراجعه القديمة والحديثة - - - - - ٦٦

الفرع الأول: ازدهار دراسة الاقتصاد الإسلامي،

- وأهم مراجعه القديمة ٦٦
 ١ - بداية الدراسات الاقتصادية الإسلامية ٦٦
 ٢ - أهم كتب الفقه القديمة التي عرضت للسائل الاقتصادية ٦٧
 أولاً: في الفقه المالكي ٦٧
 ثانياً: في الفقه الحنفي ٦٨
 ثالثاً: في الفقه الشافعي ٦٩
 رابعاً: في الفقه الحنبلي ٦٩
 خامساً: في الفقه المقارن ٧٠
 ٣ - أهم المؤلفات الاقتصادية القديمة ٧١

الفرع الثاني: نكسة دراسة الاقتصاد الإسلامي - - - - - ٧٤

- بقفل باب الاجتهاد ٧٤
 ١ - قفل باب الاجتهاد ٧٤
 ٢ - نكسة دراسة الاقتصاد الإسلامي ٧٦

الفرع الثالث: صحوة دراسة الاقتصاد الإسلامي

- وأهم مراجعه الحديثة ٧٧
 ١ - الاتجاه الأول: الدراسات الاقتصادية الجزئية ٧٨
 أولاً: المؤتمرات العالمية لأسبوع الفقه الإسلامي ٧٨
 ثانياً: مؤتمرات كبار علماء المسلمين ٨٠
 ثالثاً: حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ٨١
 رابعاً: ندوة المجلس الأعلى لرعاية العلوم الاجتماعية ٨٢
 خامساً: المؤتمرات العالمية للاقتصاد الإسلامي ٨٢

- سادساً: بحوث مقترحة ٨٣
- ٢ - الاتجاه الثاني: الدراسات الاقتصادية الكلية ٨٥
- ٣ - الاتجاه الثالث: الدراسات الاقتصادية التاريخية ٨٨
- أولاً: أهم مراجعها ٨٨
- ثانياً: بحوث مقترحة ٩٠

المطلب الثالث: التمييز بين كل من « علم الاقتصاد »

و« الاقتصاد الإسلامي » و« الاقتصاديات الأخرى »

الفرع الأول: التفرقة بين « علم الاقتصاد » وبين « الاقتصاد الإسلامي »

- ١ - علم الاقتصاد ٩١
- ٢ - الاقتصاد الإسلامي ٩٢
- ٣ - الرابطة بين « علم الاقتصاد » ٩٢
- و« الاقتصاد الإسلامي » ٩٢

الفرع الثاني: التفرقة بين « الاقتصاد الإسلامي »

- وبين « الاقتصاديات الوضعية » ٩٣
- ١ - أولهما ٩٣
- ٢ - ثانيهما ٩٤

الفرع الثالث: تميز الاقتصاد الإسلامي ونظرة المستشرقين له

- ١ - تميز الاقتصاد الإسلامي ٩٥
- أ - الجمع بين الثبات والتطور ٩٥
- ب - الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية ٩٦
- ج - الجمع بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ٩٧
- ٢ - شمول الاقتصاد الإسلامي وجدليته الخاصة ٩٧
- ٣ - نظرة المستشرقين إلى الاقتصاد الإسلامي ٩٨

الفصل الثالث

أهم الأصول الاقتصادية الإسلامية

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية المتكاملة

١٠٦	تمهيد
١٠٦	الفرع الأول: الإسلام والمشكلة الاقتصادية
	١ - اهتمام الإسلام بالجانبين المادي والروحي
١١٠	على قدم المساواة
	٢ - الإسلام يضع مشكلة الفقر والتخلف
١١٠	في المقدمة والصدارة
١١١	٣ - إرتباط العبادة بأمين الناس في حياتهم المعيشية
١١١	الفرع الثاني: الصيغة الإسلامية للتنمية الاقتصادية
١١١	١ - إنها تنمية شاملة
١١٢	٢ - إنها تنمية متوازنة
١١٤	٣ - أن غايتها الانسان نفسه
١١٥	الفرع الثالث: الأسلوب الاسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية
	١ - أسلوب التنمية في الاقتصاد الإسلامي
١١٥	والاقتصاديات الاخرى
١١٦	٢ - ازدواج الملكية في الإسلام
١١٦	٣ - شرعية الملكية باعتبارها وسيلة إنغائية
١١٨	الفرع الرابع: الضمانات الإسلامية لنجاح التنمية الاقتصادية وإستمرارها
١١٩	١ - الارتفاع بالتنمية الاقتصادية إلى مرتبة العبادة
	٢ - تطلب المشاركة الشعبية في التنمية
١٢١	واعتبارها من قبيل الجهاد المقدس
١٢٣	٣ - الأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الملائمة ١
	٤ - ترشيد الاستهلاك وتوجيه الفائض
١٢٧	الاقتصادي لأغراض التنمية ١٥

١٢٩	٥ - الالتزام بأولويات التنمية
١٢٩	والمعالجة الجبرية لمعوقاتها
١٢٩	أ - قضية المرافق العامة والتجهيزات الأساسية
١٣٠	ب - قضية التعليم الابتدائي والمتوسط
١٣١	ج - قضية الجيش والانفاق العسكري المتزايد
	الفرع الخامس: المفكرون المسلمون أول من
١٣٢	عالج قضايا التنمية الاقتصادية
	الفرع السادس: ضرورة التنسيق في خطط التنمية
١٣٥	على المستويين العربي والإسلامي
١٣٩	المطلب الثاني: الملكية المزدوجة الخاصة والعامة
١٣٩	تمهيد
١٣٩	١ - الملكية الخاصة
١٤٠	أولاً: من حيث قيامها
١٤٠	ثانياً: من حيث مجالاتها
١٤٠	ثالثاً: من حيث اكتسابها
١٤١	رابعاً: من حيث التزاماتها
١٤٢	خامساً: من حيث استعمالها
١٤٢	سادساً: من حيث حدودها
١٤٣	٢ - الملكية العامة
	٣ - الملكية الخاصة والعامة في الاسلام، كلاهما اصل يكمل
١٤٤	الآخر، وكلاهما ليس مطلقاً بل مقيد بالصالح العام
١٤٦	الفرع الأول: الملكية الخاصة
١٤٦	١ - طبيعة الملكية الخاصة في الإسلام
١٤٩	٢ - إلى أي حد حمى الإسلام الملكية الخاصة
	٣ - الإسلام لا يحترم الملكية الخاصة
١٥١	إلا بعد ضمان حد الكفاف

٤ - الإسلام لا يسمح بالثروة والغنى	
١٥٣ إلا بعد ضمان حد الكفاية	
٥ - الإسلام لا يضع حداً أعلى	
١٥٤ للملكية أو الاغناء	
٦ - قيود الملكية الخاصة	
١٥٩ الفرع الثاني: الملكية العامة	
١ - اصطلاح الملكية العامة (أو الملكية الجماعية)	١٥٩
٢ - الإسلام يقر صوراً قانعة للملكية العامة	١٦٠
٣ - الإسلام يستحدث صوراً جديدة للملكية العامة	١٦٢
٤ - الملكية العامة في العهد الإسلامي الأول	١٦٧
٥ - الملكية العامة والتنمية الاقتصادية	١٦٨
٦ - الملكية العامة وحفظ التوازن الاقتصادي	١٧٠

المطلب الثالث: الضمان الاجتماعي

أو ضمان « حد الكفاية » لا « الكفاف » لكل فرد	١٧٢
تمهيد	١٧٢

الفرع الأول: ماهية الضمان الاجتماعي

١ - ضرورة التفرقة بين « التأمين الاجتماعي » و« الضمان الاجتماعي	
و« التكافل الاجتماعي »	١٧٦
٢ - الإسلام هو دين الضمان الاجتماعي من حيث التزام الدولة	
و« التكافل الاجتماعي من حيث التزام الافراد	١٧٧
٣ - معيار تقدم الدولة في نظر الاقتصاد الإسلامي	١٧٨

الفرع الثاني: منزلة الضمان الاجتماعي في الإسلام

١ - الضمان الاجتماعي هو أوليات الاقتصاد الإسلامي	١٧٩
٢ - الضمان الاجتماعي في الإسلام هو صميم الدين	١٧٩
٣ - الضمان الاجتماعي في الإسلام يعلو فوق كل الحقوق	١٨٠

الفرع الثالث: الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام	
١ - الإسلام لا يكتفي بمجرد الدعوة إلى الضمان الاجتماعي	١٨٠
٢ - الدور الذي أسند إلى مؤسسة الزكاة	١٨١
٣ - حقيقة حرب أبي بكر لمناعي الزكاة	١٨٢
الفرع الرابع: حداثة نظام الضمان الاجتماعي في العالم	
وقدme في الإسلام	١٨٢
١ - الضمان الاجتماعي في الإسلام وفي عالم اليوم	١٨٢
٢ - سبب اهتمام الإسلام بالضمان الاجتماعي	١٨٣
٣ - أهم مقومات المجتمع الإسلامي	١٨٣
الفرع الخامس: الزكاة بلغة العصر	١٨٥
١ - تنبيه	١٨٥
٢ - الخلاف الشديد حول الزكاة وحسمه	١٨٥
٣ - أصول الزكاة وتطبيقاتها الحديثة	١٨٦
أ - من حيث وعاء الزكاة	١٨٦
ب - من حيث نصاب الزكاة	١٨٦
ج - من حيث الزكاة والضرائب	١٨٧
د - من حيث الزكاة والجزية	١٨٧
٤ - ضخامة أموال وحصيلة الزكاة	١٨٨
أ - سعر الزكاة	١٨٨
ب - إستمرارية وفاعلية الزكاة	١٨٩
ج - حصيلة الزكاة باعتبار ثروة	
ودخل العالم الإسلامي	١٨٩
٥ - ضرورة إيجاد وزارة أو مؤسسة مستقلة	
للزكاة في كل دولة إسلامية	١٩٠
أ - مسؤولية الدولة عن تحصيل وتوزيع الزكاة	١٩٠
ب - الأثر الحتمي المترتب على ذلك	١٩٠
ج - تفرغ الدولة لمهتي الأمن والتنمية الاقتصادية	١٩٠
٦ - ضرورة عقد مؤتمر عالمي إسلامي للزكاة	١٩٠

صفحة

- أ - أساس استحقاق الزكاة ١٩٠
 وأساس الالتزام بها ١٩١
 ب - تطلب الأمر اجتهاد جماعي ١٩١
 ج - الزكاة ورسالتها الحقيقية ١٩١

المطلب الرابع: عدالة التوزيع

أو حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم ١٩٢

تمهيد ١٩٢

الفرع الأول: التوزيع النظري أو الشخصي أو المذهبي ١٩٧

- ١ - في الاقتصاد الرأسمالي ١٩٧
 ٢ - في الاقتصاد الاشتراكي ١٩٧
 ٣ - في الاقتصاد الشيوعي ١٩٨
 ٤ - في الاقتصاد الإسلامي ١٩٨

الفرع الثاني: التوزيع العملي أو الوطني أو مكافأة عناصر الانتاج ١٩٩

- ١ - في الاقتصاد الرأسمالي ١٩٩
 ٢ - في الاقتصاد الاشتراكي ٢٠٠
 ٣ - في الاقتصاد الإسلامي ٢٠٠
 أولاً: بالنسبة للممل ٢٠١
 ثانياً: بالنسبة لرأس المال ٢٠١

الفرع الثالث: العلاقة بين شكل الانتاج وكيفية التوزيع

- أو أثر تطور أساليب الانتاج على التوزيع ٢٠٢
 ١ - بحسب الفكر الاقتصادي الوضعي ٢٠٢
 ٢ - بحسب الفكر الاقتصادي الإسلامي ٢٠٢
 ٣ - قضية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي ٢٠٣

الفرع الرابع: حفظ التوازن الاقتصادي

- أو التفاوت المنضبط أو المتوازن ٢٠٤
 ١ - عمر بن الخطاب يلخص سياسة التوزيع في الإسلام ٢٠٤
 ٢ - التفاوت المنضبط أو المتوازن ٢٠٦

المذهب الاقتصادي في الاسلام

صفحة

أ - المذهب الفردي ومختلف النظم	٧
الرأسمالية المتفرعة عنه	٧
ب - المذهب الجماعي ومختلف النظم	
الاشتراكية المتفرعة عنه	٢٠٧
٣ - أساليب الإسلام في حفظ التوازن الاقتصادي	٢٠٩
أ - عدم السماح بالثروة والفنى إلا بعد	
ضمان حد الكفاية لا الكفاف	٢٠٩
ب - عدم السماح باستئثار أقلية بخيرات المجتمع	٢٠٩
ج - إعادة التوزيع عند افتقاد التوازن	٢١٠
الفرع الخامس: الإسلام والطبقات الاجتماعية	٢١٣
١ - مدلول الطبقة الاجتماعية	٢١٣
أ - بحسب المفهوم التقليدي	٢١٣
ب - بحسب المفهوم الماركسي	٢١٣
ج - بحسب المفهوم الإسلامي	٢١٣
٢ - الإسلام لا يقر الطبقة	٢١٤
٣ - مفهوم التقوى كعامل تمييز	٢١٥
٤ - المليونير الذي يعترف به الإسلام	٢١٨
المطلب الخامس: الحرية الاقتصادية	
وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	٢٢١
تمهيد	٢٢١
١ - في الاقتصاد الرأسمالي	٢٢١
٢ - في الاقتصاد الاشتراكي	٢٢١
٣ - في الاقتصاد الإسلامي	٢٢١
الفرع الأول: الحرية الاقتصادية والتدخل كل منهما	
أصل يتوازنان	٢٢٢
الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية والتدخل كل منهما	
يكمل الآخر ولكل مجاله	٢٢٣

الفرع الثالث: الحرية الاقتصادية والتدخل كل منهما	
مقيد وليس مطلقاً	٢٢٤
الفرع الرابع: الخلاف حول سند ومدى	
تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	٢٢٥
الفرع الخامس: التخطيط الاقتصادي	٢٢٩

فهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية بحسب ترتيب ورودها	٢٣٣
ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية بحسب ترتيب ورودها	٢٣٩
ثالثاً: فهرس المراجع المباشرة بحسب ترتيب ورودها	٢٤٥
رابعاً: فهرس الموضوعات	٢٥٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص.ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس

www.egyptianbook.org.eg

E - mail : info@egyptian.org.eg

محاولة لاستخلاص أهم المبادئ
والأصول الاقتصادية الإسلامية، والكشف عن
أهم خصائصها وذلك في دراسة مقارنة
بالاقتصاديات الوضعية السائدة، مفنذا الآراء
الخاطئة حوله مظهراً محاسنه، مؤكداً وجود
أزمة اقتصادية إسلامية، مورداً رأيه فى القضاء
عليها.

وتضع الدراسة أمام نظر القارئ أقوال
علماء الاقتصاد والمستشرقين الذين
تناولوها، مظهراً رأيهم الخاص، مستعرضاً أهم
الكتب القديمة والمؤلفات الحديثة التى
تعرضت للمسائل الاقتصادية فى الإسلام.

Biblioteca Alexandrina



0943201

٨ جنيه

ISBN# 9789774213909



6 221149 016682